حقوق المرأة
خطوات نحو تحقيق الإصلاح

تقديم

إسماعيل سراج الدين

إعداد وتحرير

قدري حفني **محسن يوسف**

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

مكتبة الإسكندرية بيانات الفهرسة- أثناء - النشر (فان)

حقوق المرأة خطوات نحو تحقيق الإصلاح / تقديم إسماعيل سراج الدين، إعداد وتحرير قدري حفني، محسن يوسف. — الإسكندرية : مكتبة الإسكندرية، ح 2008

ص. سم

تدمك 978-977-452-110-2

1. حقوق المرأة. أ. سراج الدين، إسماعيل، -1944 ب. حفني، قدري. ج. يوسف، محسن.

ديوي - 323.34 2008359220

ISBN 978- 977- 452- 110- 2

رقم الإيداع

© ٢٠٠٨ مكتبة الإسكندرية. جميع الحقوق محفوظة

الاستغلال غير التجاري

تم إنتاج المعلومات الواردة في هذا الكتاب للاستخدام الشخصي والمنفعة العامة لأغراض غير تجارية، ويمكن إعادة إصدارها كلها أو جزء منها أو بأية طريقة أخرى، دون أي مقابل ودون تصاريح أخرى من مكتبة الإسكندرية. وإنما نطلب الآتي فقط:

- يجب على المستغلين مراعاة الدقة في إعادة إصدار المصنفات.
- الإشارة إلى مكتبة الإسكندرية بصفتها «مصدر» تلك المصنفات.
- لا يعتبر المصنف الناتج عن إعادة الإصدار نسخة رسمية من المواد الأصلية، ويجب ألا ينسب إلى مكتبة الإسكندرية، وألا يشار إلى أنه تمَّ بدعمٍ منها.

الاستغلال التجاري

يحظر إنتاج نسخ متعددة من المواد الواردة في هذا الكتاب ، كله أو جزء منه، بغرض التوزيع أو الاستغلال التجاري، إلا بموجب إذن كتابي من مكتبة الإسكندرية. وللحصول على إذن لإعادة إنتاج المواد الواردة في هذا الكتاب، يرجى الاتصال بمكتبة الإسكندرية، ص.ب. ١٣٨ الشاطبي، الإسكندرية، ٢١٥٢٦، مصر. البريد الإلكتروني: **secretariat@bibalex.org**

طبع في مصر

١٠٠٠ نسخة

المحتوى

تقـــديم ٥

الفصل الأول
حقوق المرأة بين وثيقة الإسكندرية والماضي العربي ٩

الفصل الثاني
تمكين المرأة ١٧

الفصل الثالث
المرأة واتخاذ القرار ٤٧

الفصل الرابع
المرأة والإعلام ٧٥

الفصل الخامس
تعليم وتدريب المرأة ٨٥

الفصل السادس
المرأة والاتجار بالبشر ٩٧

الفصل السابع
المرأة والسلام ١١٣

الفصل الثامن
الطفلة ١٢٣

ملحق ١٣٩

تقـــديـم

شهدت العقود الأخيرة زخمًا ملحوظًا في الاهتمام بشئون المرأة من كافة النواحي. وقد اكتسب هذا الزخم دفعة جديدة مع تجدد الدعوة للإصلاح السياسي مع بزوغ القرن الحادي والعشرين. وليس بغريب أن تتضمن تقارير التنمية البشرية مؤشرًا فرعيًّا يتعلق بتمكين المرأة باعتباره أحد المؤشرات التنمية البشرية، فالمرأة نصف المجتمع، فضلاً عن أنها هي المسئولة عن إعداد النصف الآخر، وهي معيار لمقياس تطور الحاضر والحضارة، ولا يقدم تطور أوضاعها فقط واجهة للبلدان ومقاسًا لتطورها وارتقائها المادي، ولكن يُعد أيضًا معيارًا لتطورها وارتقائها في المعاني الإنسانية والفلسفية للوجود البشري.

لقد عانت المرأة كثيرًا منذ بدء حياة الإنسان، وتأسست ثقافات عدة نظرت للمرأة نظرة دونية معتبرة أنها كائن ضعيف مكانه البيت، ومن ثم حُرمت هذه المجتمعات من عطاء وإبداعات نصفها الآخر، على الرغم من وجود نماذج ناصعة لنساء ضربن المثل العليا في مختلف المجالات، وهي نماذج دونتها وسجلتها سجلات التاريخ. إننا نجد نماذج لسيدات ضربن المثل العليا في الحكمة، رغم أن المرأة متهمة بالدونية، وضربن المثل في الإبداع والعلم، رغم أنها توصم بنقص العقل، وضربن المثل في الشجاعة، رغم أنها موصوفة بالضعف. لقد غيرت كل هذه النماذج مسارات الأوطان والحضارات، ومع ذلك فلم تتمكن من إحداث تغيرات جوهرية في الثقافات التي تأسست على وضعية متدنية للمرأة.

ويحتوي تاريخنا القديم والحديث على نماذج لسيدات كن قمة في الوفاء وفي امتلاك ناصية العلم وفي النضال الوطني على نحو يؤكد أن مجتمعاتنا وقيمنا الحضارية لا تقف في الأساس ضد المرأة على نحو ما يُشاع أحيانًا، وعلى نحو ما تعكسه رؤى وأفكار ضيقة تنتعش في بيئات غير مناسبة وتروي ظمأها المتعصب البائس من فترات مأزومة من التاريخ. وهذه الرؤى الناقصة لقضايا المرأة في حاجة إلى أن تعتبر بالماضي العربي المجيد وبتجارب الحياة المعاصرة، اللذين يثبتان أن العطاء حقيقة مشتركة تتقاسمها المرأة والرجل، وأن الحرية حق للجميع، وأن المسئولية ليست واجبا يتشرف الرجل فقط بالتكليف به، وأن المجتمعات تخسر الكثير إذا لم تستفد بعطاء نصفها في الشأن العام.

إن هذا الكتاب حول «حقوق المرأة» هو حصيلة أوراق عمل ومناقشات المؤتمر الذي عقده منتدى الإصلاح العربي بمكتبة الإسكندرية تحت العنوان الذي يحمله هذا الكتاب. وقد اتسمت أوراق هذا المؤتمر بالثراء ومناقشاته بالجدية والحيوية، ولذلك كان إصدار هذا الكتاب بغية الاستفادة إلى أقصى مدى من مناقشات المؤتمر، وحتى يكون مجالاً لنقاشات أخصب وأرحب.

ويتضمن الكتاب ثمانية فصول تتناول موضوعات: حقوق المرأة بين وثيقة الإسكندرية والماضي العربي، تمكين المرأة، المرأة واتخاذ القرار، المرأة والإعلام، تعليم وتدريب المرأة، المرأة والاتجار بالبشر، المرأة والسلام، الطفلة. ومن خلال هذه الموضوعات يحيط الكتاب بأهم الجوانب المطروحة بشأن أوضاع المرأة في العالم العربي وحقوقها، ويتضمن رؤى ومناقشات جرت في سياق من الموضوعية الهادف إلى سماع الصوت الآخر وهو صوت لا غنى عنه.

يقدم الفصل الأول إطلالة عامة على أوضاع المرأة العربية بين الماضي المزدهر للحضارة العربية والماضي الوطني الحديث والحاضر المعاصر، وذلك في ضوء ما طرحته «وثيقة الإسكندرية» من مفاهيم بشأن التجديد والإصلاح العربي.

ويتناول الفصل الثاني موضوع «تمكين المرأة»، ويتضح من خلاله أن هناك جوانب قصور قائمة في مجتمعاتنا العربية تنال من قدرة المرأة على العطاء سواء في مجالات تعليمها أو مشاركتها في التنمية الاقتصادية، أو فيما يتعلق بتأثير السياسات الاقتصادية والتطور التكنولوجي عليها.

ويرصد الفصل الثالث نصيب المرأة العربية في المشاركة في اتخاذ القرار في ضوء التجارب العالمية

والعربية والتجربة المصرية المعاصرة. ومن خلال هذا الفصل يتبين الحاجة إلى تطوير نظرة المجتمع للمرأة، باعتبارها قادرة على تحمل المسئولية، وتتضح ضرورة زيادة إشراك المرأة في المستويات العليا لصناعة القرار تصحيحًا للاختلالات القائمة.

أما الفصل الرابع فقد تناول «المرأة والإعلام»، وفي سياقه جرى التركيز على صورة المرأة على نحو ما تقدمه أجهزة الإعلان، خصوصا الأغاني المصورة (الفيديو كليب) والصحافة، ويتضح من خلالها مدى القصور والنقصان في حجم تمثيل المرأة بوسائل الإعلام ومدى تدني النظر إليها وقصور تناول قضاياها.

وفي الفصل الخامس يتناول الكتاب «تعليم وتدريب المرأة» ومن خلاله يتضح نقاط مشرقة فيما حققته بلادنا العربية من تقدم في تعليم الإناث، بحد فاق أحيانًا مستويات تعليم الذكور في بعض المراحل التعليمية، ولكن تتضح ضرورة الحاجة لتدريب المرأة وإعدادها لسوق عمل جديدة تتطلب مهارات مختلفة.

أما الفصل السادس، فيُخصص لتناول المرأة باعتبارها إحدى الضحايا الاتجار في البشر، ويعالج جوانب مظلمة من حياة هذا النوع من الاتجار، في طفلات وصبايا ونساء يمضين أعمارهن —من غير اختيار– في مجاهل العذاب والخطيئة.

وخُصص الفصل السابع لمناقشة دور المرأة في صنع السلام باعتبارها من أكثر المتضررين من ويلات الحروب وما تسببه لهم من اضطرابات نفسية وعصبية، وضمن هذا السياق تم تناول دور المرأة في نشر ثقافة السلام، وفي الحيلولة دون تطور النـزاعات إلى مواجهات وحروب، وفي الإسهام في إعادة بناء ما دمرته الحرب.

أما الفصل الثامن والأخير، فقد درس أوضاع الأنثى في أول مرحلة من عمرها وهي مرحلة الطفولة، وألقى الضوء على حقيقة ما تتعرض له الطفلة من آلام عضوية وسيكولوجية قد لا نقف إزاءها كثيرا نحن الكبار، وتتمثل في التمييز ضدها منذ الولادة، والختان، والتمييز ضدها في المعاملة والعمل والتعليم، وتزويجها مبكرًا قبل أن تدرك معنى الاختيار.

إننا إذ نقدم هذا الكتاب للقارئ، لنرجو أن يشكل لبنة في بناء حقوق المرأة في أوطاننا على أسس متينة، ونأمل في أن يكون تصحيحًا لجانب من الصورة التي نتطلع لأن تُرسم لنصف مجتمعاتنا؛ حتى نتجنب جوانب الغبن التي فرضها واقع مأزوم، رغم ماضٍ مزدهر. ونأمل بهذا الإسهام المتواضع أن نكون قد أضأنا شمعة في واقع عربي نأمل أن يكون مليئًا بالشموع.

هذا ولا يسعنا إلا أن نتوجه بكل الشكر إلى الخبراء الذين تقدموا بأوراق مرجعية والتي ساهمت بشكل مباشر في إعداد هذا الكتاب، وهم: آمال طلعت مصطفى، أنيسة حسونة، إيمان القفاص، تريفني جوسوامي، جورجيت قليني، راميا راماناثان، زينب بشري، سولافا إبراهيم، عزة الخولي، عزة حجازي، عفاف محفوظ، علي ماهر، علية البنداري، عمرو عزت سلامة، فاتنة شاكر، لبنى يوسف، ماجدة باجنيد، ماجي الحلواني، محمد مطر، مَلَك زعلوك، نجوى كامل، نهى حتاتة، هالة السعيد، هبة نصار، هيفاء أبو غزالة، يمن الحماقي.

ونشكر كذلك كل من ساهم في إعداد وتحرير هذا الكتاب وما تم من عمل في صياغة مناقشات المؤتمر وأوراقه المرجعية، ونخص بالشكر كلاً من الدكتور معتز سلامة والدكتور عماد صيام والدكتور أبو النجا العمري.

إسماعيل سراج الدين

الفصل الأول

حقوق المرأة
بين وثيقة الإسكندرية والماضي العربي

يتناول هذا الكتاب الأبحاث والمناقشات التي تمت في المؤتمر الذي عقد في مكتبة الإسكندرية[1] تحت عنوان «خطـــوات نحو تحقيق الإصلاح» «Steps Toward Achieving Reform»، الذي ناقش كيف يمكن للمرأة المصرية والعربية أن تحتل المكانة التي تستحقها، وأن تصبح «نجمة مشعة» STAR، كما تشير إلى ذلك الحروف الأولى من عنوان المؤتمر باللغة الإنجليزية.

ولقد تضمنت مناقشات المؤتمر عددًا من النقاط؛ تحديدًا لهدفه الأساسي الذي يتمثل في تأكيد الدور المهم للمرأة في عملية الإصلاح، ما قد يبدو أمرًا يكتنفه الغموض لدى البعض؛ فرغم أنه لا خلاف حول الضرورة الملحة للإصلاح، ولا جدال في استحالة تحقيق ذلك الإصلاح دون مشاركة المرأة؛ فإن المشكلة تتمثل في نوعية المشاركة الفعالة المتوقعة من المرأة في الإصلاح المأمول، في ظل الظروف التي تعيش فيها.

وقد أتاحت «وثيقة الإسكندرية» الصادرة في مارس ٢٠٠٤، الفرصة لاستشراف الطريق لتحقيق الإصلاح، بما تضمنته فيما يتعلق بمكانة المرأة في العالم العربي؛ حيث تناولت بشكل شامل مشكلات الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وأولت اهتمامًا خاصًّا بدور المرأة وحقوقها في تلك المجالات. لقد أكدت «وثيقة الإسكندرية» أنه ينبغي تركيز الاهتمام على قضية تمكين المرأة، ودعم مشاركتها في تنمية المجتمع، والعمل على القضاء على كل أشكال التمييز ضدها.

وعلى الرغم مما يردده البعض من تدني مكانة المرأة في التاريخ العربي والإسلامي؛ اعتمادًا على تفسيراتهم الخاصة، وفهمهم المحدود للتاريخ وللدين، فإننا نجد في المجتمعات الإسلامية –حتى فيما عُرف بعصور التدهور– أمثلة للمرأة التي تخرج للتجارة، التي تشترط في عقد زواجها على زوجها ما

(١) اعتمدت الصياغة النهائية لهذا الفصل على كل الأوراق الخلفية، واستفادت – على نحو خاص – بورقة الدكتورة لبنى يوسف بعنوان «خطوات نحو تحقيق الإصلاح».

تريده فيُسجَّل ذلك عليه، وثمة الكثير من تلك الأمثلة تفيض بها سجلات محاكم القاهرة في الحقبة العثمانية. بل إننا عندما نتجول بين صفحات كتب الرحالة، نجد بعضهم يصف امرأة وهي تشتري، ويصف أخرى وهي تتنـزه في بحيرة الأزبكية بالقاهرة، كما نجد أن المرأة قد أسهمت في عمارة المدن، فنجد وكالة وسبيل نفيسة البيضا ومساجد ومدارس لا حصر لها شيدتها سيدات ذلك الزمن.

وشهد الفكر الوطني والإسلامي المعاصر روادًا عظامًا أولوا للمرأة أهمية كبيرة في أعمالهم ودعواتهم الفكرية من أجل النهضة، فكان الشيخ رفاعة الطهطاوي من الرواد في الاهتمام بالمرأة ودورها، وذهب إلى أن ضعف الصفات البدنية لدى المرأة لا يعني نقصًا طبيعيًّا في تكوينها عن الرجل، أو ضعفًا في قدراتها العقلية، كما نادى بتعليم المرأة، ودعا إلى إقامة الحياة الزوجية على أساس الحب المتبادل بين الزوجين، وشعورهما بالمسئولية.

وكذلك كان الإمام محمد عبده ممن لهم دور كبير في التنوير، فلم يكف الإمام عن المطالبة بالمساواة بين المرأة والرجل في حق طلب الطلاق من جهة، وفي وقف نزيف الطلاق العشوائي الممنوح للرجل، بل بالمطالبة بتقنين اشتراطٍ ألا يقع طلاق من دون حكم القاضي. وفي دفاعه عن حقوق المرأة استشهد محمد عبده بسوابق فقهية استند إليها تعزيزًا لموقفه في كل من المذهب المالكي والمذهب الحنفي؛ على أساس أن ثمة إجماعاً على جواز أن تشترط المرأة في عقد الزواج النص على حقّها في تطليق نفسها متى شاءت. إن المبدأ الذي يعلنه الإمام محمد عبده في قوة ووضوح هو أنه: لا طلاق إلا أمام القاضي أو المأذون، وبحضور شاهدين على الأقل، وذلك بعد الاستمهال أسبوعا للتفكير، وبعد أن يقدِّم الحَكَمان – واحد من أهل الزوج وآخر من أهل الزوجة – تقريرًا للقاضي باستحالة العِشرة، وفشلهما في التوفيق بين الزوجين، واستند محمد عبده في موقفه المتشدّد من الطلاق إلى مصادر من التراث الإسلامي.

ومع ذلك الزمن نسير برفقة رواد آخرين، حيث افتُتحت مدرسة لتعليم البنات على يد علي باشا مبارك، ثم كانت ملك حفني ناصف باحثة البادية صوت المرأة المصرية، معبرة عن رغبتها في الانطلاق والمشاركة، ثم جاء قاسم أمين ليطلق بكتاباته المرأة المصرية من عقالها. وهناك أمثلة بارزة لرائدات حاربن من أجل حقوق المرأة، وقد شهدت مصر ذلك الدور النضالي للمرأة المصرية في

ثورة ١٩١٩، فشاركت هدى شعراوي وسيزا نبراوي وصفية زغلول وغيرهن في النضال الوطني ضد الاستعمار، وكذلك سهير القلماوي كجامعية مصرية أثبتت قدرتها على الوجود بقوة في ساحات العلم، وعائشة راتب التي كانت أول من طالبت بحقها كامرأة في تقلد المناصب القضائية. ومنذ ذلك الحين أصبحت قضية تمكين المرأة همًّا شاغلاً للوطنيين المخلصين لإدراكهم أهمية ذلك بالنسبة لقضايا التحرر الوطني.

وفي هذا الإطار تلعب «وثيقة الإسكندرية» التي وازنت بين التراث والمعاصرة دورًا مهمًّا في التعريف بقضايا النوع، وبمشكلات التعصب عامة، والتعصب ضد النساء بشكل خاص، وذلك من خلال إتاحة الفرص للتواصل مع العالم حول قضايا المرأة بأسلوب يتسق مع هويتنا وقيمنا الخاصة وإتاحة الفرصة كذلك للباحثين في مجال التوثيق والبحث والتعليم والمعلومات فيما يخص شئون المرأة، والمدافعة عن حقوقها في ظل التأكيد علي المساواة في الفرص وأيضا في الاحترام، وفي نفس الوقت من خلال إقامة جسر قوي مع الغرب ومع قارات وأقاليم أخرى وتحديدًا إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وشرق أوروبا، ومع المؤسسات التي تهتم بشئون المرأة في العالَمَيْن العربي والإسلامي، من أجل مزيد من الفهم المتبادل حول شئون المرأة، والتأكيد على مساندة النساء وتنظيماتهن في كافة مجالات الأنشطة التي يخترن القيام بها وفقًا للخطط التي يضعونها.

إننا كثيرا ما نلاحظ تردد بعض العبارات مثل «النساء نصف المجتمع» وأنهن المسئولات عن الإنجاب والتنشئة، ولكي يؤدين هذه الأدوار بكفاءة ينبغي أن يكن متعلمات. وفي بعض البلاد مثل مصر تمكنت المرأة بعد نضال طويل خاضه الرجال والنساء معًا من العمل في مجالات لم يكن من المعتاد أن تعمل فيها المرأة مثل الطب والقانون والصحافة والتعليم والخدمة الاجتماعية، فضلاً عن عضوية البرلمان والمناصب الوزارية والدبلوماسية وعضوية هيئات التدريس بالجامعات، وفي كثير من الحالات تساوت الأجور بين النساء والرجال مقابل العمل الواحد؛ ورغم كل ذلك فإنه يستحيل التعميم والقول بأن النساء المصريات يعشن جميعًا في ظروف طيبة لأن ذلك يتجاهل حقيقة أن نساء مصر يشملن نساء الريف والحضر والبدو والنخبة المثقفة والأميات والشرائح الاقتصادية العليا والمتوسطة والدنيا وربات البيوت والمهنيات والمديرات .... إلخ.

ويرى البعض أن إصلاح أحوال المرأة يقتضي التركيز على التمكين الاقتصادي عن طريق تمويل المشروعات الصغيرة، وعلى التمكين السياسي من خلال زيادة فرص مشاركة النساء في الحياة السياسية، وتكثيف الجهود للقضاء علي أمية النساء، والقضاء على كافة أشكال العنف الموجه لهن، سواء داخل الأسرة أو خارجها، وتطوير التشريعات المتعلقة بتحسين أحوال النساء وحمايتهن خاصة في المجال الأسري، والاهتمام إعلاميًّا وثقافيًّا بتعديل الصور النمطية السلبية بشأن المرأة، لكن هذا الكتاب يسلط الضوء على جانب آخر من التمكين، وهو «التمكين النفسي للمرأة» كطفلة وزوجة وأم.

إن المجالات السابق الإشارة إليها تتعقد بتعدد الأدوار التي تقوم بها المرأة في المجتمع، ومن بين تلك الأدوار: دورها كزوجة عليها الحفاظ على زوجها وبيتها، ودورها كأم عليها إنجاب الأطفال وتنشئتهم تنشئة تختلف عن تنشئتها هي، باعتبارهم سوف يواجهون عالمًا مختلفًا، ودورها كمديرة ومدبرة للمنزل حيث تتولى مسئولية الإدارة المالية في معظم الأحوال إلى جانب مهام التنظيف وإعداد الطعام .... إلخ، ودورها كمسئولة عن الرعاية الصحية لأطفالها ولزوجها في حالة المرض، ودورها كعاملة في المجال المهني، وذلك لمن يعملن خارج نطاق المنـزل.

والسؤال المطروح هو: هل يمكن التفكير في إضافة دور جديد لتلك القائمة من الأدوار التي تقوم بها المرأة، كمساهمة في الأنشطة العامة للإصلاح؟

إن المدخل الرئيسي لإصلاح أحوال المرأة، ومن ثم مشاركتها في عملية الإصلاح، يتمثل في تحقيق استقلالها الاقتصادي؛ باعتبار أن الإنسان لا يستطيع التفكير بطريقة مستقلة إذا ما كان معتمدًا على الآخر. وفي كثير من المجتمعات يعتبر حصول المرأة على زوج معادلا للحصول على عمل بالنسبة للرجل، حيث يعتبر الرجل بالنسبة لها هو الكفيل والضامن لأسباب المعيشة والحياة، على نحو يجعل المرأة تابعة اقتصاديًّا، ولذلك فإنه من الضروري السعي لضمان إتاحة فرصة عمل لكل امرأة تعادل ما هو متاح للرجل من نفس السن والطبقة الاجتماعية والمستوى التعليمي وغيرها من العوامل. كما أن الاستقلال الاقتصادي للمرأة هو في الأساس الذي يمكنها بحق من العمل في المجتمع ككائن حر، دون أن يقيدها الخوف من ضرورة الاعتماد على غيرها في تلبية الاحتياجات

الأساسية للإنسان، ومن ثم تستطيع الوقوف على قدميها والتعبير عن أفكارها. ولتحقيق ذلك فإنه من الضروري تعديل الاتجاه المنتشر خاصة في بعض المناطق، حيث لا يهيئ للمرأة فرص الالتحاق بالمدارس ومؤسسات التعليم.

إن قبول المجتمع للتعامل مع المرأة ككيان حر مستقل متساو في الحقوق والواجبات مع الرجل، يؤدي على الفور إلى تغيير الخريطة العضوية للمجتمع بالكامل؛ وغني عن البيان أن ذلك الأمر لا يمكن تحقيقه بين عشية وضحاها، ولكنه ليس بالأمر المستحيل؛ فالمهمة صعبة وسوف تستغرق وقتًا طويلاً ولكن لا بد من بدئها، والاستمرار فيها حتى تكتمل.

وقد تبدو مشاركة المرأة في عملية الإصلاح السياسي في هذا السياق أمرًا بعيد المنال، غير أنه إذا ما تم تحرير المرأة من كافة القيود المشار إليها، فإن عملية الإصلاح السياسي سوف تمضي في يسر وبشكل طبيعي. بل إن المرأة قد تلعب دورًا رائدًا يفوق دور الرجل في مجالات بعينها، ولننظر إلي ما شهدته بريطانيا في العصر الفيكتوري خلال القرن التاسع عشر، حين تمكنت النساء من تحطيم احتكار الرجال لمهنة الطب. لقد استغرق هذا الأمر سنوات طوالاً، ولكنه بمجرد أن تحقق، انطلقت النساء لتجاوز حدود تلك المشاركة المهنية، بل حدود الإصلاح الاجتماعي، لتصل ردود الفعل إلى مجال الإصلاح السياسي، حين نجحت مجموعة من الطبيبات في الربط بين ممارستهن المهنية وحركة المطالبة بحصول المرأة على حقوقها الانتخابية.

إن ما يشهده العالم العربي من فجوة بين النساء والرجال في مجال الحقوق والواجبات، يعد أمرًا مشينـًا للرجال والنساء على حد سواء. ولقد ثبت بما لا يدع مجالا للشك زيف القول بأن ثمة أعمالاً بعينها تتناسب مع طبيعة المرأة وأن أعمالاً أخرى لا تناسبها، حيث إن المرأة أثبتت قدرتها على ممارسة كافة الأعمال بما في ذلك التجنيد العسكري إذا ما شئن أو اضطرتهن الظروف للقيام بهذه الوظائف، ولدينا في التاريخ العربي نساء رائدات قمن بهذه الأعمال جميعها.

الفصل الثاني

تمكـين المــرأة

مقـــدمة (٢)

إن عملية تمكين المرأة، وإتاحة الفرصة لها لكي تقوم بدور كامل إلى جانب الرجل لا تتعلق فقط بحق المرأة، بل تتعلق أيضا بواجب المجتمع ككل؛ فالمجتمع الذي يريد أن ينمو ويتطور، وأن يحقق حياة أفضل لأفراده، هو الذي يطالب بأن تقوم المرأة بممارسة واجباتها فيه، على قدم المساواة مع الرجل، ولا ينطلق ذلك فحسب من ضرورة كفالة العدل لأبناء المجتمع -ومنهم النساء- ولكن ينطلق أيضا من أهمية المرأة في كافة نواحي الحياة، بما تستطيع أن تقدمه من جهود ومساهمات، وبما لها من كفاءات وقدرات يمكنها بها أن تمثل روافد مهمة وروافع لتنمية مجتمعاتها.

وعلى الرغم من أن جهود تمكين المرأة في مصر بدأت منذ مدة طويلة، فإن التقدم لازال بطيئًا، لكن يظل الأمل قائمًا والسعي مستمرًا لتحقيق المزيد، وذلك من خلال استمرار التشاور بين المؤمنين بأهمية تمكين المرأة لإعداد سيدات أخريات والتأثير فيهن، وحتى يمكن الوصول إلى مجتمع حقيقي متكافئ تُعامل فيه المرأة تمامًا مثل الرجل وتمارس حقوقها وتعرف واجباتها.

إن المرأة شأنها شأن الرجل من حيث تفاوت الكفاءة والقدرات، فهناك نساء لديهن كفاءة، ولديهن تميز، وبعضهن أقل كفاءة وتميز، ولذلك لا يجب المبالغة في تصور أن تمكين المرأة هو العصا السحرية التي ستحل كل المشكلات؛ ولكن من المهم تطبيق شعار وضع المواطن المناسب في المكان

(٢) اعتمد هذا الفصل على الأوراق الخلفية التي قدمتها كل من : الدكتورة هبة نصار بعنوان «أثر العولمة على المشاركة الأقتصادية للمرأة»، والدكتورة هالة السعيد بعنوان «المرأة والاقتصاد»، والدكتورة يمن الحماقي بعنوان «المرأة والاقتصاد»

المناسب للرجال والنساء على حد سواء، بحيث تحتل المرأة المناسبة المكان المناسب؛ وذلك لأن الاندفاع في تولية المرأة مواقع معينة دون تدقيق النظر في الكفاءة والملاءمة، قد يؤدي إلي إعاقة عملية الإصلاح بتقديم حجة إضافية لمن يقاومون الدعوة لتمكين المرأة.

ولا يمكن إنكار أنه عبر السنوات تحققت عدة تغييرات إيجابية نحو تمكين المرأة في بعض نواحي الحياة مثل الصحة؛ حيث انخفضت معدلات الوفاة عند المرأة، ومثل التعليم؛ حيث ازدادت معدلات التحاق المرأة بمجالات ومستويات التعليم المختلفة، كما حدثت تغييرات إيجابية في مجال العمل ؛ حيث ازدادت معدلات خروج المرأة إلى سوق العمل، مما أدى إلي حدوث تغييرات أساسية في طبيعة تكوين الأسرة العربية؛ حيث ارتفع عدد السيدات اللائي خرجن إلى سوق العمل ارتفاعًا ملحوظًا؛ مما حقق دخلاً ماديًّا للمرأة، وخلق حقيقة اجتماعية جديدة، تمثلت في وجود شريحة كبيرة من الأسر، تحتاج إلى الدخل العائد من عمل المرأة، مما يعطي لها نوعًا من القوة المستقلة، بعد أن كانت معتمدة اعتمادًا كليًّا على الرجل، وتغير المفهوم القديم الذي كان يعني أن ينفق الرجل على المرأة لرعاية الأسرة وتربية الأطفال، وأن تبقى هي داخل منـزلها من المهد إلى اللحد. كما كان لتوافر وسائل تنظيم الأسرة دور كبير في حدوث تغيير آخر في الأسرة؛ لأن تلك الوسائل جعلت المرأة تستطيع لو أرادت أن تتحكم في إنجابها، بعد أن كانت محرومة من هذا الحق، وقد زادت نسبة السيدات اللاتي يستخدمن تلك الوسائل على نحو تسبب في انخفاض نسب الخصوبة في أغلب الدول بشكل كبير في السنوات العشر الأخيرة.

في ضوء ما سبق، سوف يتم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة محاور على النحو التالي:

أولاً: تمكين المرأة في ضوء المناخ العالمي والعربي والمجتمعي

(١) المناخ العالمي

كان مؤتمر المرأة الذي عُقد في عام ١٩٧٥ في المكسيك بداية تحول في قضية المرأة. فقد توالى بعد ذلك عقد العديد من المؤتمرات الدولية والإقليمية والوطنية، غير أن المؤتمر العالمي الرابع الذي عقد في بكين عام ١٩٩٥ يعتبر بحق علامة بارزة على الطريق، حيث كان عدد الجمعيات الأهلية التي

حضرت هذا المؤتمر غير مسبوق بالمقارنة بالمؤتمرات التي سبقته، كما أن الشعور بالتضامن الذي ساد بين النساء المشاركات في هذا المؤتمر كان فريدًا، وظهرت في المؤتمر مفاهيم جديدة مرتبطة بقضية المرأة، ومن أهمها الربط بين قضية المرأة والحقوق الإنسانية الأساسية، والتأكيد على أن تلك الحقوق لا تتجزأ، وكذلك التأكيد على ضرورة أن تتمتع المرأة بموقع مساوٍ للرجل في علاقات القوة والسلطة والنفوذ، كما ظهر في المؤتمر مفهوم التمكين.

وقد ساعدت أربعة عوامل على اكتساب موضوع حقوق المرأة زخمًا في كل العالم: أولها ما حدث من تغير في النظام الاقتصادي وما صاحبه من زيادة فرص التعليم أمام المرأة. وثانيها التقدم التكنولوجي في علوم البيولوجي والفارماكولوجي والطب، وهو التقدم الذي انعكس إيجابًا على الحمل والإنجاب. وثالثها قيام الحركات النسائية ونشاطها المتزايد وبشكل واضح في أوائل السبعينيات. ورابعها انتشار أفكار العولمة، والتواصل بين أصوات النساء، وتبادل خبراتهن، وسهولة التقائهن في أنحاء العالم.

كما ساعد على ترسيخ هذا الإدراك -بشأن أولوية موضوعات المرأة- المواثيق العالمية الحديثة في هذا الصدد مثل ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وغيرهما من المعاهدات والمواثيق الدولية التي أكدت المساواة بين الرجل والمرأة في كافة الحقوق والواجبات. ولعل من أهم هذه المعاهدات اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة. بل أكثر من هذا، فقد تبنى مجلس الأمن الدولي في أكتوبر ٢٠٠٠ القرار ١٣٢٥ بشأن دور المرأة في إنجاز السلام العالمي، والذي يحث فيه الدول الأعضاء على ضمان زيادة تمثيل المرأة على جميع مستويات صنع القرار في المؤسسات والآليات القائمة على منع الصراعات وإحلال السلام. كما طالب القرار بزيادة دور المرأة، وإسهامها في عمليات السلام استنادًا إلى محورية دورها في دعم فرص السلام والديمقراطية والتنمية، وفي مبادرات وقف العنف، وفي إعادة الإعمار، وفي نشر ثقافة التسامح بين الشعوب، وفي توسيع مساحة التعاون بين مختلف الأطراف.

ولا يخفى على أحد أن العقود الأخيرة شهدت اعترافًا متزايدًا، بالدور الطليعي والمميز الذي لعبته المرأة في المجتمع، وقد انعكس هذا الاهتمام في نشاطات الأمم المتحدة، حيث دعا المجلس

الاقتصادي الاجتماعي في قراره عام ١٩٩٠ إلى مشاركة المرأة في هياكل السلطة ومواقع صنع القرار بنسبة ٣٠٪، والعمل على تعبئة المجتمع رجالاً ونساءً، وتوعيته للقيام بتغيير المواقف المجتمعية السلبية المتحيزة ضد المرأة ودورها في صنع القرار.

(٢) المناخ العربي

وفي ضوء التاريخ والتراث العربي العريق، لا يمكن اعتبار المناخ العربي الراهن –برغم كل الإشكاليات– طاردًا أو نافيًا لقيمة المرأة وأولوية قضاياها، وإذا كانت الكتابات بشأن حقوق المرأة تصل في بعض الأحيان حد التشنج والتعصب، فإن ذلك لا يعود إلى سيادة عقلية الرفض لحقوق المرأة بقدر ما يعود إلى خطإٍ في الأطر والسياقات التي تُطرح فيها موضوعات المرأة. فمنذ البداية طُرح موضوع المرأة في المنطقة العربية في سياقات وأشكال كثيرًا ما أثارت الشك والريب، ففي البداية تم نقل مصطلح «Gender» كما هو إلى اللغة العربية وإلى المتلقي العربي، من دون أن يتم التمهيد له أو التسويق له إعلاميًّا من خلال التوعية بمضمونه، وقد ساعدت الترجمة على تكريس هذا اللبس؛ حيث إنه حتى الآن لم يتمكن المدافعون عن حقوق المرأة من اختيار مصطلح له صدى إيجابي في الذهنية العربية، على الرغم من ثراء التاريخ العربي بمصطلحات ومفاهيم ونماذج تنبض بالحياة، فيما يتعلق بحقوق المرأة تُجب هذا المصطلح المستعار وتنقحه.

وتُعتبر المرأة إحدى جبهات تيار العولمة التي تتصدر الحرب الإعلامية والسياسية الحالية، مما يخلق مجالاً لإدراجها ضمن مقولة «المؤامرة العالمية للعولمة» التي تستهدف هويتنا العربية الإسلامية في كل الوطن العربي والعالم، ومن ثم يندفع البعض في غمار التصدي لتلك «المؤامرة» إلى التمسك بأشد أشكال التمييز ضد المرأة، باعتباره دليلاً على الوطنية ومحاربة الغزو الأجنبي، فكثيرًا ما يواجه الحديث عن ضرورة وأهمية تمكين المرأة بتهمة أنه مستوحى من الخارج، وأنه جزء من مؤامرة غربية أمريكية تسعى إلى عولمة المرأة، أي جعلها كائنًا عالميًّا فوق الحكومات أو عابرًا للقارات. وفي ظل هذه الأجواء يُنظر إلى توصيات المؤتمرات الدولية والمعاهدات والاتفاقيات العالمية الجديدة على أنها «أيديولوجية نسائية»، وأن تاريخ هذه الدعوة قد بدأ منذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام

١٩٤٨، وهو ما يجافي الحقيقة، فلتلك الدعوة تاريخ طويل وأصيل في البلاد العربية؛ حيث كانت وما زالت جزءًا لا يتجزأ من النضال العربي من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، ولكن لأن قضايا المرأة تعتبر حساسة، يقال إن الغرب جاء ليفكك المجتمع، وتدور تساؤلات عما يريده هذا الغرب من المرأة العربية، وكأن المسألة تحولت إلى مسألة سياسية أو حضارية بين الشرق والغرب يدفع فيها النساء الثمن.

لكن العالم العربي يمر بمرحلة مخاض جديد على المستوى الفكري والمعرفي، يتوقع أن يسفر عن فكر عربي جديد، يتضمن خطابًا نسائيًّا جديدًا؛ وخاصة أن الوقت لم يعد يسمح بالمواجهة -بين الرجل والمرأة. وما دامت الرؤية في العالم العربي اليوم متخبطة عند فئات المجتمع جميعًا، فليس من المتوقع أن تكون المرأة استثناءً من ذلك التخبط، وأن تكون للنساء رؤية مستقلة واضحة يجمعن عليها، بل إن دور المرأة في هذه المرحلة يقتضي أن تكون جزءًا في تشكيل هذه الرؤية للمجتمع ككل.

غير أننا إذا نظرنا إلى موقع المرأة العربية في علاقات القوة والسلطة والنفوذ فنجد أنها ما زالت تحتل موقعًا متدنيًا؛ فإذا نظرنا إلى المؤسسة التشريعية فسنجد أن نسبة تمثيل المرأة في البرلمانات العربية من أقل النسب مقارنة بنسبة تمثيل المرأة في برلمانات العالم عمومًا، كما أننا سنجد تفاوتًا في هذا المجال بين الدول في المنطقة العربية ذاتها، حيث تفوق نسب التمثيل النيابي للمرأة في تونس والسودان وسورية والمغرب نظيراتها في مصر وعمان ولبنان والأردن، ونلاحظ أنه عندما تكون نسبة التمثيل النسائي في البرلمان مرتفعة يزداد الاهتمام بالتشريعات المتطورة بالنسبة للمرأة؛ كذلك إذا ما نظرنا إلى الجهاز القضائي، فسنجد أن نسبة تمثيل المرأة فيه أقل النسب مقارنة بالدول الأخرى، وسنجد تفاوتا أيضا في هذا المجال بين الدول في المنطقة العربية ذاتها حيث أن النسبة في تونس والمغرب والجزائر أفضل من بقية البلدان العربية.

وعلى مستوى تمثيل المرأة في الجهاز التنفيذي، نجد أن مستوى الدول العربية جيد إلى حد كبير مقارنة ببعض الدول الأخرى في العالم؛ حيث وصلت بعض السيدات إلى المناصب الوزارية، بالرغم من أن عددهن لا يزال محدودًا؛ وعلى سبيل المثال انحصرت المناصب الوزارية التي شغلتها

المرأة المصرية في وزارات الشئون الاجتماعية سابقًا (التضامن الاجتماعي حاليًا)، والتعاون الدولي، والعمل، والبيئة، كما أن المرأة في بعض الدول العربية شغلت وزارات أخرى مثل وزارة الثقافة.

لقد تحققت خطوات كثيرة في اتجاه تمكين المرأة في البلدان العربية، فلا يوجد عمل إلا طرقته المرأة وقدمت فيه نماذج ناجحة ورائدة، من كرسي الوزارة إلى رئاسة المؤسسات، ومن كرسي الأستاذ الجامعي إلى ابتعاثها سفيرة لبلادها في الخارج، كما أصبحت قاضية تجلس على منصة العدل في بعض الدول العربية، وعضوًا فاعلاً في عدد من البرلمانات والأحزاب السياسية، وحركات حقوق الإنسان، ومشاركًا نشطًا في الاقتصاد العربي وإدارة أنشطة الأعمال.

ويكتسب رصد دور المرأة في عملية الإصلاح السياسي والديمقراطي الجارية في المنطقة العربية، أهمية خاصة في ظل التحولات والمبادرات الإصلاحية المتعددة الجادة، في الكثير من الدول العربية، وفي ظل الدعم الدولي لها. ولكن ما أحرزته المرأة العربية من إنجازات لا يعني أنها تتقدم في خط مستقيم، ففي اليمن مثلا كان عدد النساء في البرلمان ١٧ امرأة، وانخفض ذلك العدد عبر السنين ليصبح امرأة واحدة؛ كذلك فقد كانت النساء تحتل عددًا كبيرًا من مقاعد المجالس المحلية، وانخفضت النسبة الآن بحيث أصبحت لا تتعدى ١٪.

وكما في العديد من الدول في أنحاء العالم، فإن دور المرأة العربية في القطاع العام ينحصر في اتخاذ القرار، في إطار أدوارها التقليدية في مجالات الأنشطة النسائية في معظم الأحيان، في حين يبقى تمثيل المرأة في السلطة التشريعية والتنفيذية محدودًا، هذا إذا لم يتم عزلها في معظم الأحيان عن مواقع صنع القرار، نتيجة للعديد من العوامل، كقلة الموارد المالية ومحدودية التعليم وتفشي الأمية والأنماط الاجتماعية السائدة، كما أن الجهود لتعزيز تمثيل المرأة في المواقع القيادية غير منتظمة، وتعاني من غياب التنسيق، ولا تقوم على النظرة المتكاملة، كما أن المبادرات التي تعمل على تعزيز دور المرأة في المواقع القيادية تستبعد الرجال من هذه العملية، مما يمثل قصورًا شديدًا.

إن الملايين من النساء العربيات حتى في الدول الخليجية الثرية لا يتمتعن بحقوقهن الأساسية، ومعنى ذلك أن توافر الثروة في هذه البلاد لم يؤد إلى حل مشكلات كثيرة تتعلق بحقوق الإنسان، رغم أنه قد تم توفير الكثير من الاستثمارات في مجالات الصحة والتعليم والمسكن، إلا أن الحقوق

الأساسية لم تتوفر وخاصة بالنسبة للنساء، وذلك يؤكد أن ثمة نماذج وتكوينات اجتماعية لازالت تحكمها رؤية محافظة وتقليدية تؤكد تميز الرجل وتقاوم التحديث والعصرنة.

وعلى سبيل المثال، رغم كل ما تبذله الدولة المصرية من جهد لتحسين أحوال المرأة والإقرار بعدالة قضاياها، فإن هناك حاجة كبيرة إلى مزيد من العمل المجتمعي الجاد والدعم المؤسسي لتنمية اجتماعية تتحدد طبقا لجهد الفرد وقدراته ومؤهلاته، ولا تتأسس على النوع الاجتماعي أو ما إذا كان الفرد رجلاً أو امرأة، مع العلم أن تحقيق ذلك يتطلب ابتكار حلول غير تقليدية لموروثات تاريخية واجتماعية وثقافية لا تزال تشوه نظرة المجتمع لقضية تمكين المرأة وحقها في الشراكة المؤسسية والفردية في صنع القرار سياسيًّا كان أو تنفيذيًّا، وفي مخاطبة المستقبل على أسس اجتماعية مغايرة لما يسود في مجتمعاتنا الريفية والشعبية، أو حتى في مجتمعاتنا الحضرية التي تقوم بالتمييز ضد المرأة ربما دون قصد واضح أو عمد سيئ، وخصوصا فيما يتعلق بصورة المرأة وما يشوبها من سلبيات، وعلى وجه أخص في الإعلانات التجارية وبعض الأفلام السينمائية التي ترسخ في الضمير المجتمعي العام صورة المرأة باعتبارها جزءًا من سلعة أو أداة لتسويق السلع والمنتجات مما لا يليق بمجتمعات حديثة تحترم المرأة وتقدرها.

لقد تمكن التيار المناهض لتمكين المرأة في بعض البلاد العربية من التغطية علي العديد من الصفحات المجيدة في تاريخ المرأة العربية مما يجعل من المناسب الدعوة إلى تسجيل ما يمكن أن يسمى بالتأريخ الشفوي للمرأة العربية لكي لا ينقطع التاريخ عن بعضه، ويصبح مقصورًا على إنجازات الرجال، ولدى المرأة العربية تجربة بالغة الأهمية تؤكد أن هناك تاريخًا مجيدًا لها لم يُكتب بعد.

وتعتبر قوانين الأحوال الشخصية التي تحكم العلاقات الأسرية في معظم البلاد العربية قوانين قديمة، تنظر إلى المرأة نظرة دونية، وما زالت الإحصاءات تشير إلي أن أكثر أنواع العنف الموجه للمرأة يحدث داخل نطاق الأسرة. ففي الدول العربية التي تشهد اتجاهًا نحو مزيد من الديمقراطية وقيام تشكيلات نيابية منتخبة، نلاحظ تصاعد الاتجاهات المناهضة لتمكين المرأة، بينما استطاعت بعض الدول التي تستخدم أسلوب القمع للمعارضة أن تحقق مزيدًا من المساواة الظاهرية. وقد يعني أن

الجماهير العربية إذا لم تكن معادية لتمكين المرأة؛ فإنها علي الأقل ليست مؤمنة بمسألة المساواة، ولذلك فالمسيرة ما زالت طويلة لكي تتغير الثقافة العربية وتصبح فيها ممارسة الديمقراطية سبيلاً لتحرير المجتمع.

ولقد شهدت المجتمعات العربية خلال العقود الأخيرة تغيرات جذرية في بنيتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومن أهم التغيرات الاقتصادية ذلك التحول المشهود الذي طرأ على نمط المعيشة، حيث يعيش معظم السكان في المناطق الحضرية، ويجري التحول الاقتصادي -وبشكل شبه كامل- إلى النمط الرأسمالي أو اقتصاد السوق، وما يتطلبه ذلك من انتشار التكنولوجيا الحديثة في الاقتصاد، والانخراط في مسيرة العولمة الاقتصادية؛ أما على الصعيد السياسي، فقد أدى الانفراج الذي حدث في أواخر الثمانينات إلى بدء مسيرة التحول الديمقراطي، حيث تم السماح للعمل العلني للأحزاب السياسية، وتزايدت أعداد منابر التعبير عن الرأي، وبدأ المجتمع المدني يلعب دورًا ديناميكيًّا في الحياة العامة في المجتمعات العربية التي بدأ بعضها يعرف — بعد غياب طويل- فكرة التمثيل النيابي وصناديق الانتخاب. وعلى الصعيد الاجتماعي، انتشر التعليم بمستوياته المختلفة، وحدثت تغيرات كبيرة في بنية الأسرة، حيث أصبحت الأسرة النووية الأكثر شيوعًا.

لقد حصلت تغيرات جذرية ومهمة فى واقع المرأة العربية الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وتمثلت السمة الرئيسية لهذه التغيرات فيما طرأ على الأدوار النوعية للمرأة التي تناسب طبيعتها، باعتبارها امرأة، حيث بدأ تشغيل المرأة في مواقع لم يكن يتاح لها الاقتراب منها سابقًا، ودخلت المرأة الحياة العامة بكافة جوانبها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وأصبحت مساهمة وفاعلة ومشاركة في كثير من المجالات.

كذلك بدا ظهور الحركات النسائية في المجتمعات العربية مع بداية الفكر النهضوي الإصلاحي العربي، كرد فعل طبيعي على الإقصاء السياسي الاجتماعي، الذي عانت منه المرأة العربية لفترة طويلة من الزمن. وقد ارتبطت المنظمات النسائية في بداياتها بالعمل الخيري الإنمائي، إلى أن أصبحت التنمية وموضوعات حقوق المرأة تشكل محور اهتمام معظم المنظمات النسائية، وتكونت لها رؤية واضحة ومحددة، مفادها تعزيز وضع المرأة العربية، وتحسين أوضاعها العامة، بالرغم من أن الأجندة

النسائية عبر تاريخها كانت تختلط بالهم القومي والسياسي، إلا أنها سجلت تعاونًا وثيقًا مع الدولة التي تنتمي إليها ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى.

وجاءت مرحلة الاستقلال، وهي مرحلة نضال الحركة النسائية عموما، لتحصل المرأة على الكثير من الحقوق، حيث كان لانفتاح المنظمات النسائية على نظيراتها من المنظمات النسائية في العالم، ومشاركة هذه المنظمات في المؤتمرات الدولية حول قضايا المرأة أثر مهم في زيادة وعي هذه المنظمات بطبيعة اهتمامات الحركات النسائية العالمية، الأمر الذي أنتج وعيًا تقدميًّا بقضايا المرأة، سواء عند النساء والرجال؛ وانعكس ذلك خلال العقود الثلاثة الأخيرة في إحداث تغيرات أساسية في واقع المرأة الاقتصادية ومن ثَمَّ في أدوارها، حيث بدأت بالمشاركة الاقتصادية الفاعلة في الأنشطة غير التقليدية، مع العلم أن المرأة كانت دومًا فاعلاً اقتصاديًّا مهمًّا في النمط الزراعي والرعوي.

وتدل المؤشرات الواردة في تقارير منظمات العمل العربية والدولية على أن نسبة المشاركة في النشاط الاقتصادي قد تضاعفت تقريبًا عما كانت عليه في السابق، وتنوعت هذه المشاركة لتمتد إلى كافة الأنشطة الاقتصادية التي كانت حكرًا على الرجال، وشاركت المرأة في كافة أنواع المهن والتخصصات كالطب والهندسة والإدارة والتعليم وغيرها وبذلك تكون المرأة قد طرقت أبوابًا كانت مغلقة. لكن بالرغم من كل هذه التغيرات الاقتصادية المهمة في واقع المرأة العربية، فإنه لازال هنالك بعض الجوانب المرتبطة سلبيًّا بهذا الواقع. ومن أهم هذه السلبيات، ذلك التفاوت بين الإناث والذكور في العديد من النواحي، كارتفاع نسبة البطالة لدى الإناث، وعدم المساواة في الأجور، وتركز المرأة في قطاعات العمل التقليدية.

وتعتبر مشاركة المرأة في الحياة السياسية من التغيرات المهمة التي حدثت على واقع المرأة العربية، بالرغم من تواضعه والبطء في درجة تغيره. حيث إن الواقع السياسي لا ينطوي فقط على المشاركة في مختلف جوانب الحياة السياسية وإنما أيضا المشاركة في صنع القرار السياسي المرتبط بالقضايا المجتمعية العامة والقضايا الخاصة بمصالح الفئات الاجتماعية المختلفة ومن ضمنها المرأة، فضلاً عن أن المجال السياسي يعتبر الأهم بسبب ارتباطه بالأبعاد الأخرى التعليمية والصحية والاقتصادية، وتأثيراته المباشرة في التنمية بشكل عام.

لقد حصلت تغييرات بسيطة ولكنها جوهرية في واقع المرأة السياسي، حيث يوجد اليوم عدد كبير من النساء في المجالس البرلمانية العربية وكذلك في المناصب التنفيذية العليا كالمناصب الوزارية. وتشير الإحصاءات إلى أن نسبة وجود المرأة في المناصب العليا بالمؤسسات العامة في ارتفاع عما كانت عليه في السابق، أما على صعيد المجالس البلدية والقروية فإن نسبة النساء في هذه المجالس البلدية هي أكثر ارتفاعا في الفترات الحالية، وكذلك فقد بدأت المرأة تشق طريقها في السلك القضائي. ورغم أن هذه الزيادة في مشاركة المرأة السياسية هي بالأساس إما عن طريق التعيين أو «الكوتا»، فإن ذلك لا يقلل من الأهمية التي تكتسبها هذه المشاركة، التي تنطوي على قدرة المرأة على المشاركة بفعالية وانعكاساتها الإيجابية على المرأة والمجتمع.

(٣) المناخ المجتمعي

لم يكن الاهتمام المجتمعي المصري بقضايا المرأة أقل من الاهتمام العربي والعالمي، فقد أصبح هذا الموضوع على رأس الأولويات المصرية، فبعد مؤتمر بكين حول المرأة توالت مؤتمرات أخرى على المستوى الوطني والعربي، لعل أحدثها المؤتمر الثالث للإصلاح العربي الذي عقد بمكتبة الإسكندرية في مارس ٢٠٠٦ تحت عنوان «التحديات والمشاغل التي تواجه منظمات المجتمع المدني»، والذي تضمن عدة محاور، كان منها محور أساسي عن تمكين المرأة. وخلال عدد من جلسات العمل في ذلك المحور، دارت المناقشات حول التشريعات الموجودة في البلاد العربية، وضرورة تعديلها لتوائم التوجه العالمي، وفقًا للمعايير الوطنية، حيث إن أغلب القوانين الموجودة في هذه التشريعات تعوق تقدم المرأة، وقد جرى التأكيد على أن هناك أوليات ينبغي أن يوافق المجتمع المدني ومؤسساته وهيئاته عليها بما في ذلك السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية لغرس مفاهيم تمكين المرأة في البيئة الثقافية لمجتمعاتنا المعاصرة. ومن أهم هذه الأوليات: التدخل التشريعي لإزالة التمييز ضد المرأة، وتجريم إساءة معاملتها، والإصلاح التشريعي في القوانين المتعلقة بالأسرة، وتجريم التمييز ضد المرأة عمومًا والمرأة الريفية والمرأة غير المتعلمة بشكل خاص، وإعادة تأهيلها اجتماعيًّا وثقافيًّا.

ومع أن تطبيق الديمقراطية يعني أن يسود رأي الشعب، إلا أن المناداة بتطبيق الديمقراطية قد لا تؤدي بالضرورة إلى إنصاف المرأة وتمكينها، بل قد تؤدي على العكس إلى الإجحاف بحقوق المرأة؛ وذلك نظرًا لتدني صورة المرأة لدى الجماهير العادية. ولذلك فإن اقتحام المرأة معترك الصراع للتطوير يجب أن يبدأ من الداخل، أو بمعنى أصح، لا يأتي إلا عن طريق التمكين الذاتي الذي لا يتأتى إلا من خلال التعليم والعمل، وكذلك التمكين من الناحية النفسية والصحية والجسمانية، ويعني التمكين النفسي للمرأة التصدي لمشكلات المرأة النفسية مثل الخوف والاكتئاب وعدم الطمأنينة. والسؤال هو: كيف يمكن توفير المكان الذي تأمن فيه المرأة وتطمئن؛ بحيث لا تخشى شيئًا إذا ما اختلفت مع زوجها وشريك حياتها أو مع أولادها أو مع والديها أو مع مدرسها أو غير ذلك؟ إن تحقيق ذلك الهدف يقتضي التركيز علي ما يعرف بالوالدية، بمعنى أن يعرف الوالدان طرق التربية الصحيحة للأبناء عن طريق إعطائهم الفرصة للتميز، من خلال توفير مناخ يتاح فيها الحب والرعاية والاستقلالية والبيئة الآمنة التي تدعم داخل الطفل إحساسه باستقلاله عن أبويه.

إن النظرة الدونية للمرأة ليست مقصورة على نظرة الرجال لها؛ بل إنها ترسخت لدى العديد من النساء اللاتي أصبحن ينظرن لأنفسهن نظرة متدنية، وهي ظاهرة منتشرة عند المرأة العربية بصفة عامة، وهذا الشعور بالدونية له العديد من المستويات والدرجات، ويحدث غالبًا انعكاسًا لشعور المرأة بالظلم، وبعدم القدرة على إظهار ملكاتها وقدراتها وعطائها لنفسها وللمجتمع ولمن حولها، ولذلك فإن النجاح في التصدي لمشكلة الشعور بالدونية سوف يسهم في تأكيد الهوية والمواطنة، وذلك لأن تأكيد الهوية يرتبط بالتصدي للخوف والقلق والاكتئاب، في إطار من المساواة وإتاحة الفرص للاختيار بحرية، مع تنمية حالة يمكن أن تؤدي إلى نوع من السلام النفسي مع الذات ومع الآخر، وما يتبع ذلك من شعور بالثقة والطمأنينة من شأنه أن يجعل الإنسان يتقبل ليس فقط نفسه بل الآخرين أيضا، يسمع منهم ويتعلم منهم، سواء كان هذا الآخر صغيرًا أم كبيرًا، رجلاً أم امرأة؛ مما ينعكس على أفعال وسلوك الإنسان بما يجعله أكثر واقعية وأكثر حساسية.

وبالرغم من كل ما تحقق من إنجازات في الحياة العامة على المستوى الظاهر بالنسبة للمرأة، إلا أن هناك سؤالا مهمًا يطرح نفسه ويتعلق بمدى التوازن والتواؤم الحقيقي مع الواقع العام والخاص بالمرأة العربية؟ والمقصود بالواقع الخاص واقعها الذاتي الأسري المجتمعي، حيث يوجد العديد من

العقبات في البلاد العربية تحول دون تحقيق المرأة لكفاءتها، ودون مشاركتها الفعلية في التنمية أو في الإصلاح، وتحول دون تمكينها لنفسها، وذلك على اعتبار أن تمكين المرأة ليس حقًّا للمرأة فحسب ولكنه حق للمجتمع كله، ولكن على ما يبدو أنه في بعض البلاد العربية ثقافة تعطي بيد وتأخذ باليد الأخرى، تطالب بمزيد من إسهامات المرأة ولكن في الوقت نفسه لا تحاول أن تذلل لها العقبات لتحقيق هذه المساهمات، بل تضع في طريقها كل العقبات التي تحبطها ذاتيًّا.

ثانيًا: تمكين المرأة في ضوء مؤشرات التنمية البشرية

(١) التعليم

أصبح تعليم المرأة شرطًا أساسيًّا لا يمكن بدونه تحقيق أي نمو للمرأة أو للوطن بنسائه ورجاله؛ وأي وطن لا يمكن تطويره أو تنميته أو منافسته للعالم بدون التعليم، حيث إن التنمية الاقتصادية تفقد قيمتها إذا لم يستطع العنصر البشري مواكبتها، والمقصود بالعنصر البشري الرجل والمرأة، ونحن لا نستطيع حتى الآن أن نستخدم العنصر البشري استخدامًا سليمًا للمشاركة في المنافسة العالمية، بحيث تكون لنا مكانة بين دول العالم في المجالات المختلفة.

والمقصود بالتعليم في هذا السياق هو التعليم بكافة مراحله ومجالاته، أي التعليم المدرسي والجامعي وما بعد الجامعي والتعليم الرسمي والخاص. وينبغي لتحقيق التنمية تمكين المرأة من الوجود في كافة مراحل ومجالات التعليم، حيث إننا حتى الآن نجد بعض المجالات والتخصصات التعليمية تكاد تكون مقصورة على الرجال، أو تكون الغالبية العظمى فيها من الرجال، وقد يرجع ذلك إلى إحجام من المرأة نفسها تحت تأثير البيئة المحيطة، التي وإن كانت لا تعلن أن هذا التخصص أو ذاك للرجال فقط، إلا أن طرق الاختيار والتشجيع والكلام الذي تسمعه المرأة تؤكد جميعًا أنه مجال للرجال فقط. ومن هنا تكون البيئة المحيطة بالمرأة غير مشجعة وغير مرحبة بها؛ مما يجعل الكثير من النساء يحجمن عن تخصصات معينة، مع أنها متاحة لهن بمقتضى القانون.

وتعتبر العديد من السياسات التعليمية في مصر مسئولة عن التمييز النوعي في التعليم، فبالرغم من البداية المبكرة لتعليم المرأة في مصر، ومنذ أواسط القرن التاسع عشر، إلا أن أمية المرأة بالنسبة للرجال في مصر أعلى من مثيلاتها في بلدان الشرق الأوسط، حيث تصل إلى ٦٢،٥٪ في مصر مقابل ٣٧٪ للشرق الأوسط في ١٩٩٦، وترتفع هذه النسبة في مصر العليا إلى ٧٦٪ وتصل إلى ٤٤،٨٪ في الريف مقابل ٢١،٦٪ في الحضر. ورغم وجود قانون للتعليم الإلزامي، فإن سياسات التشغيل اعتبرت التعليم العالي ضرورة للحصول على وظيفة ذات مكانة اجتماعية ومستقبل مهني، ولأن نسبة كبيرة من النساء، لاسيما في الريف، لا تدخل سوق العمل في الحضر، فإن التعليم لم يعد مهمًّا بالنسبة لهؤلاء خاصة مع التقاليد السائدة بأهمية الزواج المبكر للفتاة.

ومن الجدير بالذكر أن نسبة الإناث في التعليم العالي في مصر تعد مرتفعة بالمقارنة بالدول النامية الأخرى، حيث تشير البيانات الحديثة إلى أن نسبة تعليم الفتيات ترتفع في الأسر الغنية حيث تزيد إمكانية التحاق الفتيات بالتعليم الجامعي بالنسبة للفتيات في الأسر الفقيرة. فهناك أسر فقيرة لا تستطيع أن تتحمل تكاليف إرسال بناتهن حتى إلى التعليم المجاني؛ نظرًا لارتفاع تكاليف الكتب والملابس والمواصلات بالنسبة إليهن، بالإضافة إلى دور الفتيات في رعاية أهلهن.

وبصفة عامة يمكن القول إن السياسات الخاصة بالإصلاح الهيكلي قد أثرت على تعليم الفتيات وخاصة في الأسر الفقيرة، لأنه مع زيادة الارتفاع الملحوظ في متوسط تكلفة المعيشة بصفة عامة والتعليم بصفة خاصة في بعض المؤسسات التعليمية وانخفاض الأجور الحقيقية، يتجه معظم الأفراد إلى الوفاء باحتياجاتهم الضرورية كالمأكل والملبس، قبل التفكير في الوفاء باحتياجاتهم بعيدة المدى كالتعليم، وخاصة في ظل القيم الاجتماعية السائدة، التي تعتبر تعليم الإناث نوعًا من التكلفة التي يتحملها الفقراء.

ويتطلب الواقع العربي تكثيف الجهود في مجال محو الأمية والتعليم عامة؛ ورغم وجود عدد من الإنجازات لا تنكر في هذا المجال، مثل تزايد مشاريع تعليم الفتيات وتزايد أعداد المدارس المخصصة لهذا الغرض، وتزايد أعداد الفتيات اللاتي يتعلمن أيضا؛ غير أن الأمر اللافت للنظر أن

ذلك التزايد الكمي لم يؤد إلى تغير كيفي كبير في تحديث الأفكار والاتجاهات للخريجات من تلك المدارس ومن الجامعات أيضًا، بحيث تتميز الفتاة المتعلمة عن غيرها في نظرتها إلى الحياة.

لذلك من المهم تطوير النظام التعليمي؛ حتى يمكن إعداد المواطنين بالمعلومات والمهارات لمواكبة العصر، ولا بد كذلك أن تتوافر داخل النظام التعليمي المكونات التي تشجع على ذلك، مع تزويد الطلاب بالمهارات الحياتية والعملية والقيادية اللازمة لكي ينفتحوا على العالم، ولا يتقوقعوا منغلقين على أنفسهم مما يحول بينهم وبين التقدير الموضوعي لقدراتهم، ويدفع بهم إلى المبالغة في تقدير تلك القدرات، أو التقليل من شأن ما يستطيعون إنجازه لو تم إعدادهم الإعداد الصحيح.

كذلك يجب تزويد المرأة أثناء التعليم بالتوجيهات والاستعدادات التي تجعلها تحب استخدام وتوظيف المهارات والقيم التي اكتسبتها في مؤسسات التعليم لسد الفجوة التي نعاني منها بين التعليم وبين المجتمع، كما ينبغي ترسيخ حقيقة أن التعليم للفتاة يؤهلها للاضطلاع بمسئولية ناحية وطنها، وأنها يجب أن تعطي مثلما أخذت، وأن تساهم في تنمية وطنها، وأن تعطي وأن تعلم غيرها.

كما لا ينبغي أن يقف الأمر عند قيام مؤسسات التعليم بتزويد الأشخاص بالتدريب والتعليم والتثقيف، بل لابد أن يكون هناك أيضا تكافؤ في فرص القبول في كل المجالات، ولا بأس في هذا الصدد من تطبيق ما يعرف بنظام التمييز الإيجابي، وهو نظام مطلوب في المجالات التي لم تمثل فيها المرأة لفترة طويلة، وبالتالي لم يألف المجتمع وجودها في تلك المجالات، على أساس أن ذلك التمييز يعتبر تصحيحًا لوضع افتقد العدالة لفترة زمنية طويلة.

(٢) التنمية الاقتصادية

تعتبر مشاركة المرأة في المجتمع مكونًا أساسيًّا في عملية التنمية الاقتصادية، كما يجب أن تكون هذه المشاركة من بين الأهداف الأساسية للمجتمعات بشكل عام، حيث إن انخفاض المشاركة الاقتصادية للمرأة لا تكون له فقط تكلفة اجتماعية، ولكن أيضا تكلفة اقتصادية مرتفعة لأنه يؤدي إلى انخفاض مستوى الرفاهة الاقتصادية للأسرة، الأمر الذي ينعكس بوضوح على مستوى الرفاهة

الاقتصادية للمجتمع بشكل عام، كما يؤدي إلى زيادة نسبة الإعالة الاقتصادية بسبب الاعتماد الاقتصادي من جانب المرأة على الزوج أو الأخ أو الأب، وهو ما يكون له تكلفة اقتصادية مرتفعة.

وليس من قبيل المبالغة القول بأن محاولة إتمام التنمية بدون المرأة كمن يرسم لوحة ويركز كل الرسوم في نصف اللوحة فقط، فهو يستخدم كل مواهبه في تحديد واختيار ألوان ورتوش نصف اللوحة، ويترك النصف الأخر باهتًا وغير ملون، معتقدًا أن تحسين نصف اللوحة سينهض باللوحة كاملة. وهذا خطأ جسيم، فمهما اجتهد الفنان في نصف اللوحة، يظل هو نصفها فقط، وتبقى القيمة الكلية للوحة ضعيفة، حتى يكتمل نصفها الآخر، فيظهر نصفاها (الرجل والمرأة) بصورة متكافئة.

وعلى الرغم من حدوث تطور في مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية، إلا أنه بالنظر إلى نسب وأعداد النساء بالنسبة لحجم السكان في البلاد العربية، نجد أنهن يمثلن ٤٩٪ من تعداد السكان، غير أن نسبتهن في قوة العمل تمثل فقط ما يوازي ٢٨٪، وبالرغم من أن هذه النسبة شهدت تطورًا خلال السنوات الأخيرة فإنها لا تزال منخفضة.

إن موضوع التمكين الاقتصادي للمرأة، يعتبر موضوعًا كبيرًا يتضمن العديد من القضايا المتشابكة، ولذا فسوف يتم التركيز في هذا الجزء على آليتين محددتين: الأولى تمكين المرأة من الحصول على تمويل، والثانية الدفع بالمرأة في مجالس إدارات المؤسسات والشركات. ويعد تمكين المرأة من الحصول على التمويل أساسًا في إتاحة الفرصة لها لاتخاذ القرار الاقتصادي، وهو الشرط الأساسي الذي يمكن المرأة من القيام بمشروعات صغيرة أو متوسطة أو متناهية الصغر، ولكي يتحقق ذلك ينبغي أن تكون المرأة قادرة على التعامل مع البنوك والمؤسسات المالية للحصول على التمويل اللازم للقيام بمشروع. وبالرغم من أنه توجد في كثير من الدول العربية برامج تمويلية خاصة بالمرأة سواء من خلال مؤسسات عامة أو من خلال الجمعيات الأهلية التي تعطي القروض الجماعية أو من خلال منافذ أخرى تمنح القروض الخاصة بالمرأة، فإن هناك الكثير من العقبات والروتين الذي يحد من فائدة أكبر تغطية بالنسبة للمرأة التي تحتاج إلى مثل هذه الخدمة، وخاصة في المناطق التي تبعد عن المدن الرئيسية.

ويعتبر موضوع إتاحة الفرصة للمرأة للاشتراك في مجالس إدارات المؤسسات والشركات أمرًا بالغ الأهمية في مجال تمكين المرأة اقتصاديًّا، حيث توجد بعض التحديات التي تواجهها المرأة في الدول العربية في هذا الشأن. وبمقارنة الوضع مع دول العالم الأخرى، نجد أن نسب النجاح هي الأخرى مازالت منخفضة، حيث تشير البيانات إلي أن نسبة المرأة في مجالس إدارات أكبر خمسين بنكًا على مستوي العالم لا تتخطى ١٠٪، كما أن بعض البيانات الحديثة تشير إلى أن الصين قد سبقت الولايات المتحدة الأمريكية في نسبة المرأة في أكبر خمسين مؤسسة مالية، حيث بلغت النسبة في المؤسسات الصينية ٢٠٪ مقارنة بنسبة ١٧٪ في الولايات المتحدة الأمريكية. أما في المملكة المتحدة، فإن نسبة وجود المرأة تصل فقط إلى ١٠٪، وذلك كله بالرغم من أن أغلب الشركات والمؤسسات توجد بها سياسات معلنة للتنوع تتيح للمرأة أن تحتل مكانًا في عضوية مجلس الإدارة، ولكن بالرغم من تلك السياسات المعلنة، فمازال ٣٠٪ من هذه الشركات الرائدة ليس بها امرأة واحدة في مجلس الإدارة.

وتعتبر نسب مشاركة النساء في سوق العمل في مصر، بشكل عام، الأفضل مقارنة بالنسبة لأغلب الأسواق العربية والشرق أوسطية، ومع ذلك فهي تقل كثيرًا عن نسب مشاركة الرجال في جميع البلاد العربية. كما أن معدل البطالة بين النساء يصل إلى أضعاف معدل البطالة بين الرجال، وبالتالي فالفجوة بين الذكور والإناث في سوق العمل لا تزال موجودة وكبيرة، وخصوصًا حسب شرائح العمر، حيث يظهر من التعدادات الحديثة أن النساء يبدأن الانخراط في سوق العمل في سن مبكرة في بعض المهن ولكن استمرارهن في العمل يكون لفترة أصغر مقارنة بالرجال الذين تبلغ ذروة انخراطهم في سوق العمل في شريحة العمر ما بين ٢٥-٣٩ سنة، بينما شريحة الذروة بين النساء تقع بين ٢٠-٢٤ سنة.

وينحصر عمل النساء في عدد محدود من المهن التي تقع غالبيتها في مستويات منخفضة من السلم الوظيفي. فأكثر من ثلث النساء العاملات يشتغلن في القطاع الزراعي والثلث الأخير في المهن مثل الطب والهندسة والإدارة والوظائف الفنية، بينما يوجد ١١،٣٪ فقط منهن في قطاع الإنتاج والمبيعات، وهو الأمر الذي يتمشى مع الأوضاع والمستويات التعليمية للنساء.

ويشير توزيع النساء العاملات حسب نوع النشاط الاقتصادي إلى أن أكثر من النصف يشتغل في قطاع الخدمات بمعناه الواسع، يليه القطاع الزراعي، بينما يأتي القطاع الزراعي في المقدمة بالنسبة للرجال ويليه قطاع الخدمات، بينما يزداد نصيب الرجال في قطاعات التصنيع والبناء والتشييد والنقل والمواصلات والاتصالات مقارنة بأعداد النساء في هذه القطاعات.

وما سبقت الإشارة إليه نتيجة طبيعية لما يمكن أن نطلق عليه «التقسيم النوعي للعمل»، الذي يؤكد على وجود انحياز واضح لصالح الرجال من حيث التوزيع المهني، فبعض المهن تسيطر عليها النساء مثل التمريض والخدمة الاجتماعية وتصل نسبتهن فيهما إلى ٦٨٪ بالنسبة للتمريض و٤٠٪ للتدريس، بالإضافة إلى حوالي ٥٠٪ من خريجي كليات الصيدلة والتمريض من الإناث.

وفى المقابل يتضاءل نصيب النساء في قطاع التصنيع، برغم تركزهن في بعض الصناعات على وجه الخصوص، ويعبر ذلك عن ظاهرة «تأنيث بعض الصناعات في مصر»، كما يحدث في شركة النصر للمنسوجات حيث إن ٦٠٪ من العمالة بها من النساء. وتتضح الفجوة النوعية في العمالة بصورة أوضح في القطاع الزراعي حيث يسيطر الرجال وتخضع النساء للقيود الاجتماعية والثقافية التي تضعهن في مكانة متدنية، سواء في الأجور أو ظروف العمل، حيث تعمل النساء كل الوقت بصور مختلفة، دون حصولهن على عائد مادي معادل لعملهن في هذا القطاع.

وهناك ظاهرة أخرى لا تقل أهمية وهي ظاهرة «تأنيث القطاع الحكومي»، حيث زادت نسبة النساء في هذا القطاع بشكل كبير مقارنة بنسبة الرجال. ويعكس ذلك المصاعب التي تواجهها العمالة النسائية في مصر؛ حيث يعاني القطاع الحكومي من البطالة المقنعة. وبصفة خاصة، تتركز النساء داخل القطاع الحكومي في المهن الكتابية وأعمال السكرتارية.

وعلى الرغم من أن البطالة تعد ظاهرة عامة في سوق العمل فإن وقع هذه الظاهرة أكثر شدة على الإناث منه بالنسبة للذكور. فمعدلات البطالة في مصر بين النساء زادت من ١٧٪ في تعداد ١٩٧٧ إلى ٢٥٪ في عام ٢٠٠٤، في حين أنها تبلغ ٩٪ على المستوى القومي. وعلى المستوى العربي فإنه من الواضح وجود فجوة بين الرجال والإناث في مستويات البطالة سواء العامة أو بالنسبة لفئة السن ١٥-٢٤، كما أن نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل في الدول العربية تقل عن نسبتها في مصر.

(٣) الاستثمارات وتحرير التجارة

تتنافس الدول النامية فيما بينها لجذب أكبر قدر من الاستثمارات؛ نظرًا لدورها في رفع معدلات الإنتاج وخلق فرص عمل جديدة، ولقد ساهمت الاستثمارات الأجنبية في خلق فرص عمل في مناطق متعددة. ومن الممكن أن تسهم الشركات عابرة القارات في تحسين المشاركة الاقتصادية للمرأة، عن طريق توفير فرص عمل للإناث بأجر وتوفير ظروف عمل أحسن؛ حيث تقدم هذه الشركات مزايا عديدة.

لكن على الرغم من الآثار الإيجابية التي يمكن أن يحققها الاستثمار الأجنبي للمرأة، فإن هناك بعض الآثار السلبية التي يجب الإشارة إليها مثل كون المزايا التي تكتسبها المرأة في العمل في الشركات عابرة القارات قد لا تتوفر لكل الإناث العاملات في هذه الشركات؛ فهي غالبًا ما تتوفر لمن يعملن في الوظائف التي تتطلب مهارات ومعرفة تكنولوجية عالية، ومن ثم يحصلن على أجور مرتفعة، في حين أنها قد لا تتوفر لمن يعملن في القطاعات الأخرى التي لا تتطلب مهارات عالية، مثل الصناعات التصديرية كصناعة المنسوجات التي تتركز فيها عمالة الإناث بشكل كبير، وغالبًا لا يتمتعن بهذه المزايا، سواء من ناحية ظروف العمل أو المساواة في الأجر، ورأس المال بطبيعته لديه قدرة عالية على الحركة والانتقال أسرع بكثير من عنصر العمل، ومن ثم فإن الدول النامية قد تلجا إلى خفض الضرائب على عنصر رأس المال كوسيلة لجذب الاستثمارات، في حين أنها قد ترفع الضرائب على عنصر العمل نظرًا لقدرته الأقل على الحركة والانتقال، وبالرغم من توفر العمالة الرخيصة في الدول النامية مما يعد ميزة تجذب الاستثمار الأجنبي إليها إلا أنه ينبغي التأكيد على أن المستثمر الأجنبي لا يبحث فقط عن العمالة الرخيصة، وإنما يلزمه أيضا العمالة الماهرة.

وقد ساعد تحرير التجارة المرأة في كثير من الدول النامية على إيجاد فرصة عمل في القطاعات التصديرية والمناطق التصديرية (Export Processing Zones) ومناطق التجارة الحرة (Free Trade Zones)، حيث تبلغ نسبة الإناث العاملات في هذه المناطق ٩٠٪ وتتركز بالأخص في قطاع المنسوجات والإلكترونيات والملابس الجاهزة؛ حيث يزيد الطلب على عمالة المرأة، وتتمثل أهم منافع تحرير التجارة للمرأة في حصولها على قدر أكبر من فرص العمل وزيادة نصيبها من العمل

بالأجر؛ مما يساعدها على زيادة استقلالها وسيطرتها على حياتها؛ كما أنه يزيد من قدرتها على الإنفاق على نفسها وأطفالها وخاصة في مجال الصحة والتعليم، ومن ثم يساعد على رفع مستوى تنمية الموارد البشرية. ويرجع السبب في زيادة الطلب على المرأة في القطاعات التصديرية إلى أن المرأة أكثر استعدادًا للعمل بأجور أقل من الرجل وبشكل أكثر التزامًا؛ كما أنها أقل ميلاً إلى تكوين تنظيمات تجعلها أكثر قوة عند المساومة أو عند تقديم أحد المطالب، فضلاً عن سهولة تعيين وفصل المرأة في ضوء التغييرات الدورية والموسمية.

ويعتبر تحرير التجارة في الخدمات من العوامل التي تزيد من توفير فرص عمل للمرأة وخاصة أن الطلب على عمالة المرأة ومشاركتها في هذا القطاع قد شهد ارتفاعًا ملحوظًا في الآونة الأخيرة وبالأخص في الدول النامية، ويشمل قطاع الخدمات كلاً من الاتصالات وخدمات الصحة والتعليم والبنوك والتأمين وغيرها من القطاعات الخدمية الأخرى.

كما أدى تحرير التجارة في السلع الزراعية إلى تشجيع العديد من الدول على زيادة إنتاج المحاصيل التصديرية مما يساهم في خلق فرص عمل للمرأة، ويعول الكثيرون على الاتجاه إلى المحاصيل الزراعية غير التقليدية كمصدر لخلق فرص عمل للإناث، وقد بدأت هذه التجربة في أمريكا اللاتينية وانتقلت بسرعة إلى أفريقيا وجنوب آسيا وخاصة الهند، كما اتجه العديد من الدول إلى تصنيع الحاصلات الزراعية مما يرفع من القيمة المضافة لهذه الصادرات، مثل الزهور والخضر والفاكهة المجمدة، الأمر الذي يزيد من فرص العمل أمام المرأة، كما أنه يرفع من أجرها.

ولكن البعض يتخوف من أن يقلل اتجاه المرأة للعمل في قطاع الحاصلات التصديرية من الوقت الذي تخصصه المرأة للعمل في المزرعة؛ لتوفير الطعام لها ولأسرتها؛ حيث تعتمد العديد من الدول النامية على عمل المرأة في مزارع أسرتها لإطعام عائلتها، ومن ثم يؤثر انصرافها للعمل في قطاع الحاصلات التصديرية على الأمن الغذائي لها ولأسرتها. كما أن هناك عقبات تقف أمام زيادة دور المرأة كصاحبة مشروع في قطاع الحاصلات التصديرية، ومن أهمها محدودية قدرتها على الوصول إلى التمويل والتكنولوجيا، ووسائل التسويق اللازمة للنفاذ إلى الأسواق العالمية.

وبالرغم من فرص العمل العديدة التي تقدمها الصناعات التصديرية للمرأة فمن الملاحظ أن هذه الصناعات غالبًا ما تعتمد على مهارات منخفضة. وبالتالي فإن إبقاء المرأة وتركزها في هذه القطاعات ذات المهارات المنخفضة يحرمها من الاستفادة من فرص أكبر في حالة التوسع في قاعدة التصنيع والاتجاه إلى منتجات تحتاج إلى مهارات أكثر وأعلى لا تتوافر للمرأة، وخاصة أن معظم الوظائف التي يقدمها قطاع الخدمات في إطار تحرير التجارة تحتاج إلى مهارات عالية لا تملكها المرأة الفقيرة، أو التي لم تحظ بتعليم كاف.

(٤) التطور التكنولوجي

مما لا شك فيه أن التطور التكنولوجي في وسائل الاتصالات والمعلومات يتيح فرصًا هائلة للمرأة لتحسين قدراتها العلمية ومهاراتها العملية، كما أنه يوفر لها فرصًا غير محدودة للاندماج في النشاط الاقتصادي والحصول على فرص عمل، وقد أشار تقرير الأونكتاد عام ٢٠٠٣ إلى دور قطاع تكنولوجيا المعلومات في خلق فرص عمل عديدة للمرأة في الدول النامية، خاصة في الوظائف التي لا تتطلب مهارات مرتفعة مثل: إدخال المعلومات وتحليلها ومراكز الاتصالات المحلية والإقليمية والدولية.

ومن الطبيعي أن يساعد التطور التكنولوجي المرأة في الحصول على فرص عمل دون الحاجة لمغادرة منزلها أو ما يعرف بـ«العمل عن بعد»، فالتكنولوجيا الحديثة تتيح فرص إنجاز العمل في أي مكان وإرساله إلى حيث يزداد استخدام قنوات البريد الإلكتروني وغيرها في تبادل المعلومات وإنجاز التكليفات. كما أن تطوير الخدمات الحكومية وتوفيرها للمواطنين عن طريق شبكات الحاسب الآلي -مثل مشروع الحكومة الإلكترونية- يوفر أيضًا للمرأة العاملة الوقت والجهد، ويساعدها على إنجاز بعض الأعمال في أقل وقت، وتركيز كل جهودها في الأعمال الأخرى التي تقوم بها.

وبصفة عامة يعد «العمل عن بُعد» من الخيارات المرغوب فيها للمرأة؛ حيث يتيح لها زيادة السيطرة والإحكام على حياتها، ودمج العمل مع أنشطة أخرى كثيرة، وإتاحة الفرصة لها للعودة إلى العمل والحصول على أجر بعد فترة توقف عن العمل للعناية بالأطفال، كما أنه يفتح مجالات عمل جديدة للنساء اللاتي يردن دمج العمل مع المسؤوليات المنزلية. ولا يتوقف الأمر عند توفير

فرص عمل في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فحسب، بل من الممكن أن يقدم هذا القطاع خدمات مهمة للمرأة في مختلف المجالات مثل الزراعة التي تلعب فيها المرأة دورًا مهما، حيث يمكن أن تستفيد المرأة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في هذا المجال، من خلال ما تقدمه لها من أحدث المعلومات عن الزراعة والمحاصيل ومعلومات حول التوقعات الخاصة بالأسعار وأحوال السوق والمنتجات ووسائل النقل والأحوال الجوية المناسبة لكل محصول، مما يحسن من زيادة الإنتاجية الزراعية، وزيادة مكاسب المرأة في هذا القطاع.

ولكن بالرغم من أهمية دور تكنولوجيا المعلومات في توفير فرص عمل للمرأة فإنه مازال العديد من التحديات التي تحد من إمكانية نجاح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في خلق فرص عمل للمرأة في الدول النامية والمجتمع العربي -ومنها مصر- ومن أهم هذه التحديات محدودية المستوى التعليمي، حيث تتركز النسبة العظمي من تعليم الفتيات في التعليم المتوسط، وكذلك تركز نسبة كبيرة من الفتيات في العلوم النظرية والبعد عن العلوم التطبيقية وعلوم الحاسب الآلي وخاصة المتطورة منها، وهو ما يؤدي إلى محدودية مساهمة المرأة في مجالات تكنولوجيا المعلومات بل تركز النسبة التي تساهم في المجالات الأقل تقدمًا، كبرامج معالجة الكلمات والجداول وغيرها من التطبيقات الإدارية، ومحدودية القدرات المادية؛ حيث تعود محدودية نصيب المرأة من التقدم التكنولوجي إلى الانخفاض النسبي في مستوى المعيشة ومستويات الدخل بين الجنسين. والفجوة اللغوية، حيث إن معظم العلوم التكنولوجية وبالأخص علوم تكنولوجيا المعلومات تعتمد على اللغة الإنجليزية التي قد لا يتقنها الكثير من الإناث.

وتشكل هذه العوائق وغيرها حاجزًا أمام زيادة فرص المرأة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتقلل من فرص المرأة في التقدم والترقي في هذا القطاع من الوظائف ذات المهارات المحدودة.

ثالثًا: حالة تمكين للمرأة في مصر

(١) الوضعية السياسية والاجتماعية

ثمة تغييرات عديدة طرأت علي الشكل التقليدي للأسرة في مصر، حيث زادت نسبة الطلاق علاوة على الانفصال نتيجة لغياب الزوج في سفر للعمل مثلا أو لغيره من الأسباب، كما ارتفع سن الزواج نتيجة لعدد من الظروف على رأسها الأوضاع الاقتصادية، وفي الوقت نفسه، تزايدت ظاهرة الزواج العرفي الذي لا تتوافر بشأنه إحصائيات دقيقة حتى الآن، إلا أنه آخذ في الانتشار إلى درجة أن قضايا إثبات نسب الأطفال نتيجة للزواج العرفي أصبحت من المشكلات التي يواجهها المجتمع.

وبينما لم تكن مشاركة المرأة المصرية فيما مضى بعيدة عن نظيراتها من نساء العالم في شتى المواقع والمجالات، وأدت أدوارا تفوقت فيها على نظيراتها من نساء دول العالم قاطبة؛ إلا أنها في الزمن المعاصر واجهتها الكثير من المشكلات والعقبات رغم استمرار تميز الكثير من النساء المصريات في العديد من المجالات كالإعلام، والطب، والهندسة، والمحاماة، وكأساتذة جامعات، وكمديرات وقياديات في المؤسسات والشركات، وكمستشارات، وغير ذلك من الأدوار؛ فلا تزال مشاركة المرأة في العملية محدودة، ومقصورة على نخبة قليلة للغاية لا تتناسب مع ما تمثله نسبة النساء داخل المجتمع المصري.

وقد تجلى الدور السياسي للمرأة المصرية منذ مشاركتها في أحداث عام ١٩١٩ ومساندتها لقادة الثورة ضد الاستعمار البريطاني، فلقد تزاملت النساء المصريات في المظاهرات التي استشهدت فيها أول سيدة، وفي عام ١٩٢٤ شاركت في المؤتمر النسائي الأول، وفي مرحلة مبكرة أيضاً أنشأت السيدة فاطمة رشاد أول حزب سياسي نسائي في مصر كبادرة ونواة للنشاط السياسي للمرأة المصرية، وكان للسيدتين هدى شعراوي وسيزا نبراوي دور كبير في التوعية بالمشاركة السياسية النسائية؛ إلا أن المرأة المصرية لم تتبوأ مكانتها في المؤسسات التشريعية والشعبية إلا بعد كفاح وإصرار حيث رُفضت مطالبها بحقها في الانتخاب والتمثيل البرلماني عدة مرات، حتى منحها دستور ١٩٥٦ الحق في التصويت والترشيح.

وتعتبر مكانة المرأة وأدوارها المتشعبة انعكاسًا للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وترجمة ثرية لهوية الأمة الثقافية، وتجسيدًا عمليًّا للفكر العلمي الرشيد للقيادة السياسية، ومدى حرصها على النهوض بالعنصر البشري. وتؤكد الدلائل أن المرأة في عالمنا العربي قد ارتقت ميزاتها وتعددت أدوارها وإسهاماتها في بناء صروح الأوطان؛ كما تطورت مكاسبها وتعززت مكانتها العملية والتعليمية، وتعددت مساهمتها الفعلية في العديد من النواحي الإنتاجية، سواء كان ذلك على مستوى الريف أو الأقاليم أو المدن الكبرى؛ ولم يكن من الممكن للمرأة أن تحرز هذه الإنجازات من دون دعم القيادات السياسية التي وعت حقيقة أن المرأة على مستوى العالم قد أدت أدوارًا محورية في التخطيط والتنظيم والإدارة، مما كان له بالغ الأثر في تحديد مواقف الكثير من دول العالم حيال الكثير من القضايا والنزاعات المختلفة.

(٢) المرأة وبرنامج الإصلاح الاقتصادي

كان برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في مصر يهدف في مرحلته الأولى إلى تحقيق التثبيت الاقتصادي من خلال خفض معدلات التضخم والحد من عجز الميزان الداخلي والخارجي، والعمل على خفض الإنفاق الكلي من خلال مجموعة من السياسات، مثل سياسات التشغيل التي تهدف إلى خفض معدل نمو الأجور الحقيقية، والسياسات المالية التي تهدف إلى ترشيد الإنفاق الحكومي في الخدمات، وخفض نسبة الدعم إلى الإنفاق العام، وذلك بالإضافة إلى سياسات أخرى تهدف إلى زيادة الإيرادات العامة، من خلال الاعتماد على الضرائب غير المباشرة.

ومن الطبيعي أن تكون لهذه السياسات آثار انكماشية من خلال تقييد المعروض من النقود، وخفض الإنفاق الحكومي، الذي يؤثر سلبًا على الدخول الحقيقية والبطالة والتشغيل، ولقد أثرت السياسات الانكماشية لبرامج الإصلاح الاقتصادي على إمكانية توفير الفرص للداخلين الجدد في سوق العمل، مما أثر على معدل البطالة بصفة عامة، وعلى المرأة على وجه الخصوص، حيث إن الدولة تعتبر أكبر مستخدم للمرأة وعندما يتقلص دور الدولة في ظل الخصخصة تتعرض المرأة لفقد

الوظيفة والمزايا المرتبطة بالوظيفة الحكومية، وبالتالي فإن إعادة الهيكلة والخصخصة وما تنطوي عليه من تقليص لحجم القطاع العام يؤدي إلى أن تفقد النساء وظائفهن بنسبة أكبر من الرجال.

ومع تراجع الدولة عن سياسات التشغيل وندرة فرص العمل أصبح القطاع الخاص غير الرسمي والقطاع الزراعي الملجأ الأساسي للمرأة العاملة؛ نظرا لقلة فرص العمل أمام المرأة في القطاع الخاص الرسمي؛ نتيجة لارتفاع الكثافة الرأسمالية في القطاع الخاص وصعوبة ظروف العمل في هذا القطاع بالنسبة للمرأة عن القطاع العام، ومن ثم فإن عدم زيادة انخراط المرأة في القطاع الخاص يرجع إلى زيادة انخراطها في القطاع الخاص غير الرسمي؛ حيث بلغت نسبة الإناث في هذا القطاع ٧،٣٣٪ في ٢٠٠١ وكانت ٩،٩٪ في ١٩٩٥؛ وبالطبع فإن هذا الأمر يعكس أيضًا بعض المشكلات التي تواجه المرأة في هذا القطاع والتي لا تتمتع فيه المرأة كبقية العاملين بحماية قانونية أو تنظيم نقابي كما أنها لا تتمتع بأي حق من حقوق العمل كالإجازات وساعات العمل والرعاية الصحية وغيرها من الحقوق والمزايا الأخرى.

وقد استخدمت الحكومة عروض المعاش المبكر كحافز للحد من تكدس العمالة في شركات القطاع العام والتعامل مع العمالة الزائدة، ومنذ أن بدأت خصخصة شركات القطاع العام أصبح واضحًا أن المرأة كانت أكثر ترحيبًا من الرجل في الاستفادة بحوافز المعاش المبكر ويرجع ذلك إلى أن استحقاق المرأة لهذا النظام يبدأ في سن أقل من الرجل (٤٥ عامًا للمرأة و٥٠ عامًا للرجل) ونظرًا للاتجاهات والمعايير السائدة وتضارب الأدوار التي تقوم بها المرأة، فقد ساعدت هذه الظروف على خروج عدد كبير من النساء من سوق العمل. وفي كثير من الأحيان نجد أن المرأة التي تحصل على مكافأة التقاعد سرعان ما تنفقها بسبب حاجة الأسرة إلى الاحتياجات الأساسية والضرورية، مثل نفقات زواج الابن والابنة وغيرها، وحتى بالنسبة للإناث اللاتي تلقين مكافأة المعاش المبكر واستخدمنها لبدء أعمال خاصة بهن تعرضن للفشل لأنهن لم يتلقين أي نوع من أنواع التدريب على إدارة المشروعات وتسويق المنتجات.

(٣) المجلس القومي للمرأة

تلقت تجربة تمكين المرأة في مصر دفعة جديدة بعد إنشاء المجلس القومي للمرأة عام ٢٠٠٠، والذي تمثلت أهدافه الأساسية في اقتراح السياسات الكفيلة بتمكين المرأة، إلي جانب متابعة الأنشطة والإنجازات في هذا المجال. وتتلخص أهم إنجازات المجلس القومي للمرأة من أجل تحقيق التنمية الشاملة وتمكين المرأة في المساهمة في إعداد خطة التنمية القومية (٢٠٠٢-٢٠٠٧) ثم (٢٠٠٧-٢٠١٢)، وهو الأمر الذي يدعم قدرات النساء من خلال توفير الفرص لمساهمتهن خاصة في مجالات التعليم والصحة، وكذلك في مجال الخدمات التدريبية، ومشاركتهن الفعالة في وضع الاستراتيجيات اللازمة لتمكين المرأة من خلال لجان المجلس الرئيسية المتخصصة في مجالات الاقتصاد، والتعليم، والمشاركة السياسية، وثقافة الاتصال.

وقد تبنى المجلس في مؤتمره السنوي الأخير قضية تمكين المرأة اقتصاديًّا من خلال تشجيع المحافظات علي تصميم خططها الخاصة بتمكين المرأة اقتصاديًّا، واضعين في الاعتبار كيفية استثمار الموارد المحلية. كما تم إنشاء مركز متخصص في تدريب النساء علي المهارات التي يتطلبها سوق العمل، ومساعدتهن علي إقامة مشروعاتهن الخاصة. ويتولى المجلس القومي للمرأة حاليًّا مهمة مراقبة التزام الوزارات أو الجمعيات الأهلية بتعهدات مصر فيما يتعلق بتمكين المرأة، الواردة في الوثائق الدولية، مثل «لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة» التابعة للأمم المتحدة، والمعروفة باسم CEDAW وأهداف التنمية للألفية MDG.

لكن، على الرغم من تلك الجهود المكثفة التي يبذلها المجلس القومي للمرأة، فهناك عقبات عديدة تعترض مسار التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية، كتدني نسبة المشاركة في قوة العمل (٢٥٪) وفي الأنشطة الاقتصادية (٢٥٪) وارتفاع معدلات البطالة بين النساء (بلغت ٢٤٪ عام ٢٠٠٥)؛ وتلقي تلك العقبات الضوء على أهمية التساؤل المتصل بقضايا المرأة في ظل العولمة، التي تتعلق بتنسيق وتكامل سياسات تمكين المرأة اقتصاديًّا على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، وتوضيح مدى إمكانية استفادة المرأة من الآثار الإيجابية للعولمة كتحرير التجارة، وإتاحة مزيد من الفرص في الأسواق العالمية، والاستفادة من الشراكة الأوروبية سواء من خلال اختراق الأسواق أو

الحصول علي المساعدات الفنية، والتأثيرات المتوقعة لمثل ذلك التنسيق والتكامل على اقتصادات العالم العربي وبلدان البحر الأبيض المتوسط.

رابعًا: اتجاهات عامة لتمكين المرأة اقتصاديًّا

هناك العديد من الخطوات والإجراءات التي ينبغي اتخاذها لدعم تمكين المرأة اقتصاديًّا، ومن بينها ضرورة التركيز على التعليم والتدريب الذي يعد بمثابة المحور الأساسي في عملية التمكين الاقتصادي، الذي يجب أن يوجه إلى زيادة المهارات والقدرات. كما ينبغي أن تتركز أنشطة تدريب المرأة بصفة خاصة على المجالات القانونية والتشريعية والبرامج التسويقية وكافة ما يتعلق بمواثيق التجارة العالمية، بحيث تستطيع أن تلم بالتطورات الاقتصادية التي تجري في بلادها وفي العالم من حولها، مما يساعدها في إتاحة الفرصة لها للدخول في مجالات وأسواق جديدة للعمل، بالإضافة إلى معرفتها بتكنولوجيا المعلومات التي أصبحت أمرًا حتميًّا.

كما يجب أن تشمل برامج التدريب مشروعات للتدريب على بعض المهارات الأساسية مثل التدريب على القيادة، وأن تبتعد تلك البرامج قدر الإمكان عن الصيغ النمطية المتكررة وأن توظف لخدمة المجال النوعي المحدد الذي تعمل فيه المرأة أو تعد للعمل فيه؛ فعلي سبيل المثال ينبغي بالنسبة لمجال العمل في البنوك والمؤسسات المالية أن يتم تصميم برامج تدريبية خاصة بالقيادات المصرفية تحديدًا، وإدراج اجتياز تلك الدورات التدريبية المتخصصة ضمن متطلبات التعيين والترقية والحصول علي حوافز.

وينبغي الاهتمام أيضا بتشجيع الاتجاه نحو أن تشمل إعلانات الوظائف والترشيح للترقية عددًا من الفرص المخصصة للنساء، بشرط استيفائهن للشروط المطلوبة؛ فنظام التخصيص أو «الكوتا» نظام مستقر ومتبع في بلدان كثيرة في الغرف التجارية وفي البرلمان وفي المحليات، باعتبار ذلك التخصيص يعد آلية مهمة لدفع المرأة وتمكينها اقتصاديًّا. وإذا لم نكن مؤهلين لصدور مثل ذلك القرار الصارم، فينبغي التركيز على توطيد العلاقات مع مؤسسات الأعمال ورجال الأعمال، وخصوصا التجمعات والملتقيات على المستويين المصري والعربي لنشر تلك الدعوة؛ دون أن يعني

ذلك إغفال دور الحكومات في خلق مناخ يكفل تشجيع خوض المرأة الانتخابات لمجالس الإدارة المختلفة وفي المجتمع. وذلك يستلزم ضرورة مشاركة جميع الأطراف مثل القطاع الخاص والحكومة والغرف التجارية والمجتمع المدني والمؤسسات الدولية، ولابد من خلق الثقافة التي تشجع وتقدر عمل المرأة ومساهمتها في المجتمع ومشاركتها الاقتصادية، دون تجاهل الدور الفعال الذي يمكن أن يقوم به الإعلام والجمعيات الأهلية في خلق هذا الفكر وخلق التقدير المطلوب لمشاركة المرأة في سوق العمل الاقتصادي.

الفصل الثالث

المرأة واتخاذ القرار

مقـــدمة [٣]

شهد التاريخ الإنساني مساهمات عديدة للمرأة في كافة مناحي الحياة السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، حيث لعبت المرأة دورًا فاعلاً ومؤثرًا في الحضارات القديمة، مثل الآشورية والفينيقية؛ بينما تولت الحكم وإدارة شئون الدولة، وتبوأت مناصب القضاء في الحضارة الفرعونية.

ومن نافلة القول إن الشرائع السماوية قد أكدت جميعها مساواة الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات والكرامة الإنسانية دون تمييز، وقال النبي محمد صلى الله عليه وسلم منذ أكثر من أربعة عشر قرنًا مضت إن «النساء شقائق الرجال»، فالدين ليس عدوًّا أو خصمًا في معركة الإصلاح والتنوير وحقوق الإنسان، بل إنه يدعو إلى إعمال العقل والتدبر، وفتح باب الاجتهاد الذي يدعم الحوار بين الأفكار، ليخرجنا بذلك من الجمود، ويسمح بالتجديد.

وبالرغم من ذلك فلازلنا في القرن الحادي والعشرين نتجادل حول بديهيات مثل خروج المرأة للعمل بينما كانت أولى زوجات النبي صلى الله عليه وسلم وأحبهن إلى قلبه «السيدة خديجة» ما نطلق عليه اليوم «سيدة أعمال». فالإسلام كرم المرأة، وضمن لها حقها في الملكية وحرية الحركة في

---

(٣) اعتمد هذا الفصل على الأوراق الخلفية التي قدمتها كل من: الدكتورة ماجي الحلواني بعنوان «مشاركة المرأة في المجالس النيابية والشعبية»، والدكتورة جورجيت قليني بعنوان «التمثيل النيابي للمرأة ومشاركتها السياسية» وبعنوان»المرأة المصرية في وظائف القضاء»، والأستاذة أنيسة حسونة بعنوان «لماذا لم نشارك بعد في صناعة القرار؟» والأستاذة سولافا إبراهيم بعنوان «دور المرأة في صنع القرار المحلي».

المجتمع والنشاط الاقتصادي والتعليم وإبداء الرأي، إلى جانب تأكيده لاستقلالية شخصية المرأة المتمتعة بكافة الحقوق، ولكن للأسف فإن هناك تحولاً سلبيًّا ويتم باسم الدين، ولذلك توجد حاجة ملحة للتذكير بأن حقوق المرأة هي منحة إلهية وفي كل الأديان وبالتالي لا تقبل النقض سواء كان ذلك باسم الفهم المغلوط للدين، أو بضغط أعراف وعادات اجتماعية متخلفة، أو بسبب جهل المرأة نفسها بهذه الحقوق فقضايا المرأة الآن هي قضايا حق وحياة وعدل ورقي وتقدم، وطرحها على أنها إسلامية الوجه والجوهر هو جهل معلن بالإسلام والديانات والمعتقدات الأخرى.

أولا: المرأة واتخاذ القرار في ضوء التجارب العالمية

تظهر التجارب العالمية المعاصرة بشأن الدور السياسي للمرأة عن تطور عالمي هائل، ففي مختلف التجارب التي شهدت تولي النساء لمناصب سلطوية قيادية أو تنفيذية أو إدارية عرفت البلدان التي مرت بهذه التجارب ألوانًا وقفزات جديدة في الأداء السياسي، فبينما كانت قيادة وإدارة النساء لبعض الدول مميزة (على سبيل المثال حكم السيدة مارجريت ثاتشر في بريطانيا، والسيدة أنديرا غاندي في الهند)، فإنها في مختلف البلدان لم تظهر قيادة أو كفاءة أقل من كفاءة الرجل.

إن المرأة في سويسرا –وهى إحدى أكثر الدول الغربية تقدما– لم تحصل على حقوقها السياسية إلا منذ سنوات قليلة، بينما تولت المرأة في آسيا الحكم قبل نساء الغرب، وأعطت تركيا المرأة حقوقها السياسية عام ١٩٣٥ قبل عقد من فرنسا وايطاليا واليابان. ولم تصل المرأة في أي مكان إلى ما وصلت إليه استنادًا إلى مفهوم ديني أو عقائدي، وإنما انطلاقًا من وضع اجتماعي، فقد وصلت إلى رئاسة الوزراء في فرنسا تحت حكم «فرنسوا ميتران» بعد سريلانكا والهند وباكستان وبالطبع بريطانيا، لذلك فإن وضع النساء في أي مجتمع من المجتمعات يرتهن بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة وتصبح الحداثة التي نسعى للوصول إليها معتمدة على التطور الداخلي للمجتمع والتفاعل بين أطرافه.

ولا شك في أن العالم الذي تشارك النساء بحوالي نصف عدد سكانه لن يستقيم أمره دون إقرار حقوق متكافئة للجنسين، وكما نلقي بالمسئولية على المرأة للسعي إلى تحقيق ذلك فان المسئولية

الكبرى تقع على عاتق الرجل بصفته المسيطر على مقاليد الأمور وهو الذي يقوم بتوزيع الأدوار بين الجانبين؛ فمشاركة المرأة ارتبطت دائمًا بالمساحة التي سمح بها الرجل، والحديث عن نساء يعاملن بنفس الطريقة التي يعامل بها الرجال ليس دقيقًا، وينطبق ذلك على العالم «الأول» مثلما ينطبق على العالم «الثالث»، ففي دراسة للمفوضية الأوروبية في فبراير ٢٠٠٦ تشير البيانات إلى أن النساء في أوروبا مازلن يحصلن على أجور أقل من الرجال بنسبة ١٥ ٪ على الرغم من أن تعليم النساء يكون أفضل غالبًا، وفى دراسة أخرى أجرتها في مارس ٢٠٠٦ شركة «كاتالست للأبحاث والاستشارات» وجد أن النساء في الولايات المتحدة سينتظرن ٧٠ عاما حتى يتساوى عددهن مع عدد الرجال في مجالس إدارات أكبر ٥٠٠ شركة في أمريكا.

لقد بذل الكثير من الجهود على المستوى الدولي لإنصاف المرأة، وتم إبرام العديد من الاتفاقيات والمعاهدات التي توفر للمرأة الحماية والدعم للحصول على حقوقها المشروعة ثم الحفاظ عليها، والأمثلة هنا عديدة ولعل أشهرها مقررات «بكين» فيما يخص وصول المرأة إلى مراكز صنع القرار بنسبة ٥٠ ٪، والمؤتمر العالمي للمرأة عام ١٩٩٧ الذي طالب بتحديد حصة نسائية تصل إلى ٣٠ ٪ من المجالس التشريعية، إضافة بالطبع إلى ما يعرف باتفاقية «السيداو» الهادفة إلى القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وقد نصت المادة (١٢) من بيان قمة الألفية العالمية المنعقدة في الأمم المتحدة بوضوح على أن تحقيق المساواة بين الجنسين، ودعم وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، هي عوامل أساسية لتحقيق التنمية والسلام والأمن.

بالرغم من كل الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الداعمة لدور المرأة، فقد أشار الأمين العام للأمم المتحدة «كوفي أنان» في رسالته لمناسبة يوم المرأة في ٨ مارس ٢٠٠٦ والذي أقيم تحت شعار «دور النساء في اتخاذ القرارات» إلى أنه بالرغم من إحراز بعض التقدم في مجال تمثيل المرأة عبر العالم فإن الإحصاءات الدولية توضح أن حجم مشاركة النساء في عملية صنع القرار السياسي ما زال أقل من المأمول، حيث نجد أن تمثيل المرأة في المجال السياسي في مناصب رفيعة المستوى عبر العالم لا يزال أمنية لم تتحقق بالكامل، والمثير للتأمل في هذا الخصوص أن ذلك الوضع ينطبق بدقة على الأمم المتحدة ذاتها؛ حيث نجد أن النساء لا يتمتعن في هيكلها التنظيمي بسوى حوالي ٩٪ من الوظائف الإدارية العليا و٢١٪ من وظائف كبار الإداريين بينما يمثلن ٤٨٪ من صغار موظفي الخدمة المدنية.

لقد كانت «نيوزيلندا» أول دولة تمنح النساء حق الانتخاب والترشيح في عام ١٨٩٣، واليوم تقود النساء ١١ دولة في العالم، وقد شهد عام ٢٠٠٦ انتخاب ٣ سيدات من ٣ قارات كرئيسات للجمهورية هن «تاريا هالونين» من فنلندا، «الين جونسون سيرليف» من ليبيريا و»ميشيل باشيلية» من تشيلي، كما اختارت ألمانيا السنة الماضية «أنجيلا ميركيل» كأول مستشارة في تاريخها بينما رشح اليسار الفرنسي الوزيرة السابقة «سيجولين روايال « للانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٧، ولكن إذا حولنا النظر إلى المناصب الوزارية سنجد أن ٧٪ فقط من إجمالي الوزراء في العالم من النساء ونلاحظ أن معظم حقائبهن الوزارية قد تركزت في المجال الاجتماعي (١٤٪) بالمقارنة بالمجال القانوني (٩،٤٪) والاقتصادي (١،٤٪) والشئون السياسية (٤،٣٪) والمجال التنفيذي (٩،٣٪)، بينما يتساوى عدد النساء والرجال في الحكومات في ثلاث دول فقط هي تشيلي وأسبانيا والسويد، أما بالنسبة للمشاركة البرلمانية فتمثل المرأة حوالي ١٤٪ من إجمالي الأعضاء المنتخبين على مستوى العالم، أعلاها في «رواندا» حيث تصل النسبة إلى حوالي ٤٩٪، بينما نجدها في برلمانات شمال أوروبا حوالي ٣٠٪ ولا تتعدى ١٦٪ في الولايات المتحدة.

ثانيًا: المرأة واتخاذ القرار في ضوء التجارب العربية

لم تفتقد المنطقة العربية لتجارب أو محاولات لإشراك ومساهمة المرأة في مستويات صنع واتخاذ القرارات في المواقع القيادية والتنفيذية العليا، وإن كانت في أغلبها قد واجهت عراقيل وعقبات عديدة.

فقد تقدمت بعض السيدات للترشيح للانتخابات الرئاسية مثل السيدة «سمية علي رجاء» في اليمن، وعدد من السيدات المصريات في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٥، بينما كانت نائلة معوض إحدى المرشحات للانتخابات الرئاسية اللبنانية الماضية، أما « لويزا حنون» فقد خاضت بالفعل معركة الرئاسة الجزائرية في عام ٢٠٠٤. وبالنسبة للتمثيل البرلماني العربي من النساء فتتراوح نسبته بين ٢٥،٥٪ في العراق و١٢٪ في سورية و٥٪ في لبنان و٢٪ في مصر وأقل من ذلك في دول أخرى مثل السعودية والإمارات، ولكن برغم ذلك فقد عينت الإمارات وزيرة ثانية في فبراير ٢٠٠٦

للشئون الاجتماعية لتنضم إلى وزيرة الاقتصاد، أما قطر فلديها وزيرة واحدة، بينما تحظى ثلاث سيدات بعضوية مجلس وزراء سلطنة عمان.

وتعود تجربة مصر البرلمانية إلى خمسين عامًا مضت، حيث نجحت المرأة في دخول البرلمان في عام ١٩٥٧. وتنص مواد الدستور المصري على المساواة بين الرجل والمرأة في كافة المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وكذلك في شغل المناصب العامة إلى جانب إلزام الدولة بضمان التوفيق بين واجبات المرأة الأسرية وعملها، حيث تمثل النساء حوالي ٥٠٪ من إجمالي عدد السكان في مصر، بينما يمثلن أقل من ربع قوة العمل، ويصل دخل المرأة مقارنة بدخل الرجل وفقًا لمؤشر الدخل -وهو مؤشر فرعى داخل مؤشر التمييز النوعي الذي أصدره البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عام ٢٠٠٤ والذي يقاس وفقًا للقدرة الشرائية لدى الأفراد- إلى حوالي ألفى دولار أمريكي سنويًّا للمرأة بينما يصل دخل الرجل إلى أكثر من خمسة آلاف دولار سنويًّا، ذلك في الوقت الذي تجد فيه المرأة نفسها في كثير من الأحيان مسئولة بصورة رئيسية عن إعالة أسرتها من خلال عملها في القطاعين الرسمي وغير الرسمي، دون أن يترجم ذلك في دور أكبر لها في اتخاذ ما يخص أسرتها من قرارات.

و»النخبة النسائية» في المجتمع العربي ظاهرة استثنائية تساعدها على النجاح والظهور ظروف ثقافية وعائلية ومادية واجتماعية استثنائية لا تتوافر للقاعدة العريضة من النساء، فالثقافة السائدة في عالمنا العربي تؤمن بأن المرأة لا تستطيع أن تعيش دون دعم الرجل على جميع المستويات النفسية والمادية، كما أن الواقع الثقافي كله يكرس هذا المفهوم ويرسخه في الذهن، سواء من خلال القنوات الرسمية أم الممارسات اليومية الحياتية، وحتى في معظم قصص الأطفال نجد أن الفتاة ليس لها دور فاعل فهي في جميع الأحوال مخلوق لطيف، مبتسم، خجول يتسم بجمال الصورة المقترنة بالضعف وعدم القدرة على الابتكار أو المبادرة بل تنتظر في استسلام ظهور بطل القصة، المتمثل في الفتى الذكي والشجاع لإنقاذها من المأزق أو المشكلة، ولا يختلف الأمر كثيرًا على مستوى الإدراك الشعبي والممارسات اليومية.

وتقدم العادات والتقاليد أحيانًا رؤية مغلوطة للتعاليم الدينية بخصوص المرأة يرضخ المجتمع لها، وبذلك يتواصل الظلم الذي ظل جاثمًا على المرأة لقرون عديدة، فالموروث الاجتماعي في كثير من الدول مازال مقدسًا ودعاوى التحديث لم ينتج عنها تبدل جوهري في دور المرأة، لأن التغيير لم يستطع التخلص من بعض المفاهيم الموروثة. وبالرغم من أن قوانين الأحوال الشخصية وكثيرًا من القوانين المتعلقة بالمرأة العربية قد تطورت إلى حد كبير، وربما وفرت حماية قانونية شكلية لحقوق المرأة فإنه على أرض الواقع لم تتطور العقلية تجاه المرأة مقارنة بفلسفة القانون، بل ربما كان القانون عائقًا وسلطة واقعية لا يرضاها الناس لأنها تفرض بالقوة ضمن سياقات لا تعبر عن رؤية الشريحة الأوسع في المجتمع ولم يمهد له بما يؤدى إلى الاقتناع به وتطبيقه طوعًا.

والأخطر من ذلك أن الحديث عن قضايا المرأة العربية يبدو أحيانًا كموضوع منفصل يحدث في مكان آخر وينظر إليه الرجال بمنطق المشاهدة، إضافة إلى أن الإعلام يقدم المرأة غالبًا في صورة مغلوطة قد يعكس فيها تحالف الفقه الانتقائي مع التقاليد الاجتماعية الصارمة، خاصة أن السلم الاجتماعي المكرس في دول العالم الأقل تقدمًا يقوم على قاعدة التفاوت في الحقوق والواجبات بين مختلف أفراد المجتمع، على أساس الاعتقاد الديني والمركز الاجتماعي والأصل، إلى جانب أن الكثير من التشريعات قد تمت صياغتها في سياق مجتمعي كانت المرأة فيه مهمشة ومغيبة؛ مما انعكس -إلى حد كبير- على تفسيرات تلك التشريعات من جانب القائمين على التنفيذ.

وبطبيعة الحال فهناك نساء قد وصلن إلى بعض المناصب المرموقة في العالم العربي، ولكنهن في الغالب لم يصلن إلى ذلك بروافع اجتماعية تحتية وحقيقية، بل برغبات سياسية عليا، وقرارات من "فوق»، أي ليس من خلال عمل سياسي ناتج عن انتخابات شعبية، وحتى في حالة مساندة الرجال للنساء للوصول للمناصب القيادية، يحدث ذلك في معظم الأحوال رغبة في إعطاء صورة التحضر والانتماء للقيم العالمية.

ويضاف إلى ما سبق أن أصوات النساء في كثير من الأحيان لا تذهب لبنات جنسهن، ولا يمكن تفسير ذلك بأن المرأة تنتخب الأصلح في برنامجه بغض النظر عن جنسه، فلا يمكن الزعم بأننا قد وصلنا إلى هذه الدرجة من النضج الانتخابي والوعي السياسي، وإنما السبب الأكثر ترجيحًا إما أنهن

مقيدات بتوجهات «أولياء أمورهن» أو أنهن يقفن فعلاً ضد قضية المرأة في ظل منع الحديث عن المرأة إلا وفق سقف محدد.

وللإنصاف يجب الإشارة إلى أن ضعف المشاركة السياسية قضية لا تخص المرأة وحدها، ويرجع ذلك لأسباب عديدة أهمها ميراث تجارب المشاركة السياسية السابقة، التي تبدو في كثير من الأحيان في نظر البعض غير مجدية، وأفقدت الناخب الثقة في مخرج العملية السياسية، كما أن بعض الممارسات السلبية لا يتم مواجهتها بشجاعة، بحيث أصبح في بعض الأماكن هناك ما يشبه الاتفاق الضمني على أن الأصوات لها ثمن لا يمت بصلة إلى الأهداف القومية أو خطط التقدم أو جودة ومضمون برامج الأحزاب أو المرشحين وأن الشعارات حول أهمية المشاركة في العملية الانتخابية فقدت معناها بعدم تطبيقها على أرض الواقع، لدرجة أن الصوت الانتخابي أصبح في بعض الحالات سلعة تباع، إما مقابل فائدة مادية مباشرة، أو مقابل القيام بواجب ذي صبغة دينية نحو جماعات معينة، كما أن الشعور العام بالاغتراب وعدم القدرة على التأثير في صنع السياسات العامة هو الآخر ضمن المناخ السياسي العربي العام.

والخلاصة أن إسهام المرأة العربية في العملية السياسية ما زال هامشيًّا إلى حد كبير، وخاصة على مستوى القاعدة، بالإضافة إلى أن دورها الاقتصادي الفاعل ووصولها بشكل متكافئ إلى المستويات العليا من صناعة القرار ما زال بطيئًا، ولا يعنى ذلك بطبيعة الحال الإقلال من قيمة الجهود المبذولة من جانب جهات حكومية وغير حكومية لتأهيل ودعم المرأة في جميع المجالات، ولكن للأسف، فإن ذلك لم يسفر بعد عن أي تغيير جذري في النظرة إلى دور المرأة العربية، كما أن عدم التنسيق بين المنظمات الأهلية المعنية بشئون المرأة بالشكل المطلوب يؤدي أحيانًا إلى إهدار الجهود المبذولة.

ثالثًا: المرأة واتخاذ القرار في ضوء التجربة المصرية

سبقت المرأة المصرية قريناتها في كافة الدول العربية في مجال التمثيل النيابي، وقد بدأت مشاركة المرأة المصرية في التمثيل النيابي في المجالس التشريعية في منتصف القرن الماضي عندما دخلت البرلمان كنائبة عام ١٩٥٧، وبالرغم من مرور ما يقرب من نصف قرن على دخول أول نائبة

مصرية إلى البرلمان، مازالت نسبة مشاركة المرأة في هذا المجال من الضآلة بشكل لا يتناسب إطلاقًا مع مكانة المرأة المصرية وما حققته من نجاح تمثل في ازدياد نسبة تمثيلها في كثير من المجالات منها السلك الدبلوماسي والهيئات القضائية وأساتذة الجامعات وغيرها من المهن المرموقة التي لا تقل من متطلبات النجاح بها عما يتطلبه النجاح في البرلمان، بالرغم من كل ذلك فلا تمثل المرأة في مجلس الشعب المصري سوى إحدى عشرة سيدة، أربع منهن دخلن البرلمان وحصلن على عضوية المجلس عن طريق التعيين من قبل رئيس الجمهورية، والعضوات السبع الأخريات حصلن على العضوية عن طريق الترشيح والانتخاب، وبذلك لم تتجاوز نسبة تمثيل المرأة في البرلمان الحالي ٢،٧٪، وهذه النسبة لا تتناسب مطلقًا مع وضع المرأة المصرية في الوقت الحالي أمام كفاحها الذي خاضته خلال حقبة طويلة من الزمن، التي بدأت مع إطلالة القرن الماضي لإثبات دورها في مشاركتها السياسية للرجل، ومثال ذلك مشاركتها في المؤتمرات الدولية لمناشدة العالم لتأييد مصر للحصول على استقلالها كمؤتمر بروكسل المنعقد في عام ١٩١٠، الذي وجه خلاله الزعيم محمد فريد الدعوة لعشر من السيدات للحضور للتعبير عن رأي ومشاعر المرأة المصرية ورغبتها في تحرير أرضها.

وعندما صدر الدستور المصري بعد ثورة ١٩١٩ دون النص على منح المرأة المصرية حق الانتخاب والترشيح، ثار كثير من النساء وبدأت تنشط التنظيمات والاتحادات والجمعيات النسائية مطالبة بهذا الحق، وعندما تكرر الوضع في ظل الدستور عام ١٩٢٣ تكررت معارضة المرأة ولم يتوقف الأمر على غضبها وعدم حصولها على هذا الحق، بل أرادت أن تثبت بشكل إيجابي جدارتها بهذا الحق، بأن وجهت بيانًا لمجلس النواب والشيوخ تعلق فيه على ما تضمنه الخطاب الذي ألقي في الجلسة الافتتاحية، وتعرضت بالنقد المدروس المبني على أسس لما ورد بالخطة من نقاط ضعف، الأمر الذي دعا الصحف للتعاطف مع الاتحادات النسائية، إذ طالبت مجلة الرجال والنساء في عام ١٩٢٥ بالمساواة بين المرأة والرجل في الحقوق السياسية واستمر كفاح المرأة منذ ذلك الوقت وحتى الآن.

المرأة المصرية في البرلمان

مع بداية القرن العشرين، تطلعت المرأة المصرية إلى المشاركة السياسية مع الرجل، واستمر اهتمامها

بالبرلمان، لذلك كن يترددن كثيرًا على مجلس النواب، ويحضرن جلساته، ويتابعن مناقشاته بكل دقة وإمعان، وقد امتلأت ثلاث مقصورات بالنساء في الجلسة الختامية لدور الانعقاد الأول عام ١٩٢٤، وبالطبع لم يقنع ذلك المرأة وطرح سؤال في هذه الآونة «متى يتيسر لنا أن نرى المرأة المصرية في مجلس النواب ليس كزائرة أو متفرجة أو صحفية بل كأحد الأعضاء ...؟». وفي هذه الفترات كان لنضال المرأة للوصول إلى البرلمان كنائبة وتشجيع ومؤازرة الصحافة لها في ذلك الطريق أثر في دفع بعض السياسيين إلى الاقتناع بحقوقهن السياسية، ووصل الأمر إلى محاولات بعض النواب في مجلسي النواب والشيوخ لاستصدار تشريع يعترف ويقر بحقوقهن السياسية وعلى فترات تتقارب، وكانت أولى هذه المحاولات المهمة ما تقدم به النائب زهير صبري نائب الدرب الأحمر في مارس عام ١٩٤٤ إلى مجلس النواب، وبعد مناقشات ساخنة في مايو ١٩٤٤ رفض مشروع القانون.

وفي مجلس الشيوخ المصري جرت ثلاث محاولات، الأولى كانت في الاقتراح الذي تقدم به الشيخ محمد علي علوبة باشا في ديسمبر ١٩٤٦ وتضمن تعديلاً في قانون الانتخاب لمنح المرأة حق الانتخاب، والثانية كانت في الاقتراح الذي تقدم به الشيخ أحمد رمزي بك في يناير ١٩٤٧ ويتضمن تعديلاً في قانون الانتخاب بشرط القراءة والكتابة فيمن يشارك في الانتخابات بما في ذلك النساء، والمحاولة الثالثة في الاقتراح الذي تقدم به الشيخ علي زكي العرابي في مارس ١٩٤٧ للمساواة في الحقوق المدنية والسياسية بين الرجل والمرأة. وعندما قررت ثورة يوليو إعداد دستور جديد فقد كلفت لجنة الحريات والحقوق والواجبات بمناقشة ووضع نصوص خاصة بمنح المرأة حقوقها السياسية. وتضمن الدستور الذي صدر عام ١٩٥٦ حق المرأة في الترشيح بالإضافة إلى الانتخاب، وبدأت المرأة المصرية خطواتها الأولى لممارسة حقوقها السياسية انتخابًا وترشيحًا وخاضت أول انتخابات برلمانية عام ١٩٥٧، وقد نجحت اثنتان منهن للانضمام للبرلمان (مجلس الأمة حينئذ).

لقد دخلت المرأة المصرية البرلمان عام ١٩٥٧ في أول انتخاب بعد دستور ١٩٥٦ الذي حصلت فيه على حقوقها الانتخابية –حق التصويت والترشيح للانتخاب– وكان أول من انضم للبرلمان من النساء في هذه الانتخابات الأستاذة راوية عطية، والأستاذة أمينة شكري اللتين تنافستا في دوائر عامة مع الرجال، وتوالى بعد ذلك دخول المرأة البرلمان؛ فكانت نسبة مشاركة المرأة في أول مجلس عام ١٩٥٧ هي ٠،٥٧٪ ثم ازدادت نسبة مشاركة المرأة في المجلس في دور الانعقاد العادي الأول

عام ١٩٦٠ ليصل عددهن إلى خمس عضوات مصريات واثنتين من سورية لتبلغ نسبة السيدات العضوات في المجلس ١،١٧٪، وفي عام ١٩٦٤ وصلت نسبة مشاركة المرأة في المجلس إلى ٢،٢٪ من إجمالي الأعضاء حيث وصل عددهن إلى ثماني عضوات، وفي عام ١٩٦٩ تضاءل عدد العضوات في المجلس حيث وصل عددهن إلى ثلاث عضوات بنسبة ٠،٨٪ من إجمالي الأعضاء (اثنتان بالانتخاب والثالثة معينة). وفي عام ١٩٧١ وصل عدد العضوات في المجلس إلى ثماني بنسبة ٢،٢٪ من إجمالي الأعضاء (سبع منتخبات وواحدة معينة) وفي عام ١٩٧٦ وصل عدد العضوات في المجلس إلى ست عضوات بنسبة ١،٣٪ من الإجمالي (أربع منهن منتخبات).

وحدثت طفرة كبيرة في عام ١٩٧٩ حيث وصل عدد العضوات في المجلس إلى (٣٥) كان منهن (٣٣) عضوة منتخبة وعضوتان معينتان، واستمرت هذه الطفرة الفصل التشريعي الرابع عام ١٩٨٤ حيث زاد عدد العضوات في المجلس وتم تعيين عضوة واحدة، و(٣٥) عضوة منتخبة، ويمكن إرجاع هذه الطفرة غير الطبيعية إلى صدور القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢، والمعدل بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٩، الذي خصص (٣٠) مقعدًا على الأقل للمرأة، ومن ثَمَّ تحققت مثل هذه الزيادات في مشاركة المرأة في البرلمان في عامي ١٩٧٩، ١٩٨٤، ولكن بعد صدور القانون رقم ١٨٨ لسنة ٨٦ الذي نص على إلغاء تخصيص الـ٣٠ مقعدًا للنساء وإلغاء القوائم الاحتياطية، انخفضت نسب وأعداد مشاركة المرأة في البرلمان.

وفي عام ١٩٨٧ وصل عدد العضوات إلى (١٨) عضوة حيث أربع عضوات معينات، و(١٤) عضوة منتخبة، وبلغت نسبة المرأة في المجلس (٣،٩٪) من إجمالي الأعضاء. ويلاحظ أن نسبة المشاركة للمرأة في عام ١٩٨٧ كانت مرتفعة بالنسبة للمعدل العام ـ بخلاف عامي ١٩٧٩ و١٩٨٤ ـ حيث استفادت المرأة من القوائم الحزبية النسبية، ولكن ما لبث أن صدر القرار بقانون ٢١٠ لسنة ٩٠ بتعديل بعض أحكام قانون ٣٨ وإلغاء نظام الانتخابات بالقوائم الحزبية، والأخذ بنظام الانتخاب الفردي، والذي أثر بالسلب على نسب وإعداد النساء في البرلمان ولم يعد هناك فرصة للمرأة من المقاعد المخصصة لها أو أن يكون لها مكان في القوائم الحزبية، وأصبح عليها أن تتنافس من جديد في الدوائر الانتخابية عامة مع الرجال.

وقد بلغ عدد العضوات في عام ١٩٩٠ عشر، (٧) منتخبات و(٣) معينات، وبلغت نسبة المشاركة ٢،٢٪ من إجمالي الأعضاء وقد حرص رئيس الجمهورية على استخدام حقه بتعيين عشرة أعضاء بالمجلس بإعطاء نصيب للمرأة في محاولة للتغلب على اختلال النسبة لصالح الرجال، وكذلك في محاولة للاستفادة من العناصر المتميزة من النساء مع ضمان مشاركة الفئات المختلفة للمجتمع.

وقد وصل في عام ١٩٩٥، عدد العضوات في البرلمان إلى تسع عضوات، أربع معينات وخمس منتخبات، حيث بلغت نسبة مشاركة المرأة (١،٩٪) من إجمالي الأعضاء. وفي عام ٢٠٠٠، بلغ عدد العضوات (١٢) عضوة، أربع معينات وثماني منتخبات، وبلغت نسبة المشاركة في المجلس (٢،٦٪) من إجمالي الأعضاء.

ومن كل هذا يمكن ملاحظة أن عدد عضوات البرلمان منذ دخلته المرأة عام ١٩٥٧ وحتى الآن وصل إلى ١٥٤ عضوة (منهن سوريتان أثناء الوحدة) وأن هذه العضوية انحصرت في ٨١ سيدة فقط، حيث تكرر دخول البعض من مجلس لآخر، كما بلغ عدد العضوات المعينات منذ دخول المرأة البرلمان وحتى الآن ٢٢ والمنتخبات ١٣٢ عضوة.

وعند فحص المؤهلات العلمية للسيدات من أعضاء البرلمان يُلاحظ ارتفاع نسبة الحاصلات على دبلوم المعلمات والمؤهلات المتوسطة في بدء الأمر، إلا أن المجالس التالية شهدت تزايد عدد الحاصلات على مؤهلات جامعية مع تزايد في عدد الحاصلات على الماجستير والدكتوراه. كما يذكر أن المجلس لم يضم يوما أية امرأة أمية، ويحسب للمرأة المصرية حصولها على منصب حساس مثل وكيل مجلس الشعب. وقد تنوع نشاط ومشاركات المرأة داخل المجلس بين مسائل الأمومة والطفولة والخدمة الاجتماعية كما شملت مشاركتها أنشطة ومسائل تتعلق بالسياسة الخارجية والتشريع والتنمية كما تولت بعض العناصر النسائية رئاسة بعض اللجان النوعية.

ويظهر من سجلات المجلس أن المرأة ساهمت في مناقشة بيان الحكومة والخطة والموازنة والأسئلة وطلبات الإحاطة لدرجة أن من بينهن من تقدمن بمشروعات قوانين تم الأخذ بها، كذلك شاركت المرأة المصرية في الاتحاد البرلماني الدولي.

المرأة في مجلس الشورى

شاركت المرأة في مجلس الشورى منذ إنشائه عام ١٩٨٠، حيث بلغت نسبة مشاركة المرأة في عام ١٩٨٠ (٣،٣٪) من إجمالي ٢١٠ عضوا، وفي عام ١٩٨٣ بلغت نفس نسبة المشاركة للمرأة في عام ١٩٨٠ حيث بلغت (٣،٣٪) من إجمالي الأعضاء، وفي عام ١٩٨٦ بلغ عددهن (٥) عضوات بنسبة (٢،٣٪) من إجمالي الأعضاء، وفي عام ١٩٨٩ بلغ عددهن (١١) عضوة بنسبة (٤،٣٪) من إجمالي ٢٥٨ عضوا، وفي عام ١٩٩٢ بلغ عددهن (١٢) عضوة بنسبة (٤،٦٪) من إجمالي الأعضاء، ولوحظ في عام ١٩٩٥ زيادة عدد العضوات حيث بلغن (١٥) عضوة من إجمالي ٢٦٤ عضوا، بنسبة (٥،٧٪) من إجمالي الأعضاء، وفي عام ١٩٩٨ بلغ عددهن (١٥) عضوة، بنسبة (٥،٧٪) من إجمالي الأعضاء، وفي عام ٢٠٠١ بلغ عددهن (١٥) عضوة، بنسبة (٥،٧٪) من إجمالي الأعضاء، وفي عام ٢٠٠٤ بلغ عددهن (١٨) عضوة، بنسبة (٦،٩٧٪) من إجمالي الأعضاء.

ولا شك في أن الفصل التشريعي الذي بدأ عام ١٩٧٩ واستمر حتى عام ١٩٨٤ يعد الفصل الذهبي للمرأة، إذ ضم هذا الفصل عدد أربع وثلاثين امرأة، وغير خافٍ أن هذا العدد نتيجة منطقية لما نص عليه القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٩ الصادر بتعديل الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القانون رقم ٣٨ لسنة ٧٢، وكان مقتضى هذا التعديل تخصيص ثلاثين مقعدًا على الأقل للمرأة. ثم تلا ذلك تعديلات تشريعية أخرى لمسايرة التشريع السابق، فصدر القانون ٤٣ لسنة ٧٩ للحكم المحلي، فنص على أن يتم تشكيل المجالس الشعبية المحلية على جميع المستويات، لتضم عددًا من الأعضاء أحدهم على الأقل من النساء...ثم صدر القانون رقم ١١٤ لسنة ٨٣ في شأن مجلس الشعب رفع عدد المقاعد المخصصة للمرأة من ثلاثين مقعدًا إلى إحدى وثلاثين.

ولقد شهدت الساحة المصرية جدلاً بشأن مدى دستورية تحديد عدد مقاعد للمرأة، ومدى تعارض ذلك مع المادة٤٠ من الدستور وبدأ الفقه في مهاجمة وإدانة ذلك النص بدعوى أنه صدر دون دراسة؛ الأمر الذي أدى إلى إصداره بهذا القصور...ونتيجة لهذا الموقف صدر القانون رقم ٤٦ لسنة ٨٤، وعدل نص المادة ٣٦ من قانون تنظيم الأسرة مباشرة الحقوق السياسية شغل المقعد

المخصص للنساء في الدوائر الانتخابية للحزب الحاصل على عدد أكبر من الأصوات، وذلك ليتدارك ما قيل من عدم دستورية الحكم الوارد بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ٩٣ في شأن مجلس الشعب، وذلك بالرغم من أن المساواة المنصوص عليها في المادة ٤٠ من الدستور – لا تعني طبقًا لأحكام سابقة للدستورية المساواة الفعلية للأفراد أيا كانت مراكزهم القانونية وإنما تعني المساواة القانونية المتعلقة بطبيعة الحق، وأن المشرع يملك شروطًا موضوعية تحدد بها المحاكم القانونية تأسست على سلطته التقديرية لمقتضيات الصالح العام. وتأسيسًا على المعنى السابق فقد تضمن الدستور في صلب نصوصه وبالتحديد في المادة ١١ حكمًا بأن تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو أسرتها وعملها في مجتمعها ولذلك نجد القوانين تتضمن نصوصًا تمنح حقوقًا للمرأة ولا يتمتع بها الرجل، كحق المرأة في الحصول على إجازة وضع مدفوعة الأجر بدعوى المساواة، إذ أن المساواة تقتضي اتحاد المراكز القانونية، وبناء على ما تقدم فإن تحديد مقعد للمرأة في دوائر انتخابية معينة لا يعد اعتداء على ما تضمنته المادة ٤٠ من الدستور وذلك لاختلاف المراكز القانونية، ولكن قد يثار التساؤل حول تعارض مسألة تخصيص مقاعد معينة للمرأة مع مبدأ تكافؤ الفرص.

وقد يثير هذا تساؤلاً آخر: ألا يتعارض ما تنتهجه الأحزاب من موقف تجاه ترشيح المرأة، مع مبدأ تكافؤ الفرص؟

فموقف الأحزاب تجاه ترشيح المرأة نتج عنه تقليص وجودها في المجلس التشريعي، ضاربًا بعرض الحائط تمثيلها الفعلي لنصف أعضاء المجتمع، ومتجاهلاً دورها الحيوي في الحياة الاجتماعية السياسية، فقبل مناقشة ما إذا كان النص الذي يحدد عددًا معينًا من المقاعد للمرأة يتعارض مع مبدأ تكافؤ الفرص من عدمه، لا بد أن نحدد مدى مسايرة موقف الأحزاب من الإحجام عن ترشيح المرأة، بصورة تتماشى مع اعتبارها نصف المجتمع من هذا المبدإ.

إن الواقع يكشف عن أن المرأة لم تأخذ حقها في ممارسة حقوقها السياسية بشكل يتناسب مع مكانتها وعطائها وتاريخها، إلا إذا وجد نص تشريعي يساعدها، أي بقوة القانون الصادر بتحديد عدد معين لمقاعد المرأة.

وقد ألقى البعض بالمسئولية على المرأة لتبرير هذه الردة في عدد النائبات، واعتبرها المسئول الأول عن هذا الوضع، وأن عليها أن تسعى إلى إنشاء كيان قوي متكامل من القاعدة إلى القمة، يجمع لفيفًا من الشخصيات النسائية في المجالات المختلفة. وذهب رأي آخر إلى أنه لو كانت المرأة المصرية تشارك بدور أكبر في الحياة السياسية أو بصفتها ناخبة لاختلفت النتيجة. وألقى البعض الآخر المسؤولية على قصور الإعلام تجاه المرأة ومحاولة التركيز على تفوق الرجل سياسيًّا، ولو كان ذلك على حساب دور المرأة.

المرأة والمجلس القومي

قبل الحديث عن دور المجلس القومي للمرأة في معالجة مسألة تردي نسبة التمثيل النيابي للمرأة، لا بد من حصر أسباب ذلك؛ إذ لا بد عند معالجة أمر من الأمور أن تبدأ أولاً بتحديد أسبابه وعلى ذلك يمكن حصر أهم الأسباب في: ارتفاع نسبة الأمية في المرأة عن الرجل، وانخفاض الوعي السياسي لدى المرأة بالمقارنة بالرجل، وقصور الدور الإعلامي تجاه المرأة، والتحول من نظام الانتخاب بالقائمة إلى نظام الانتخاب الفردي، ونكوص الأحزاب عن ترشيح أعداد من النساء، وتراجع المرأة وترددها في ترشيح نفسها في ظل الانتخاب الفردي لما تواجهه من صعوبات عند الترشيح في ظل هذا النظام.

وعلى ذلك يمكننا القول بأنه بالرغم من أن المجلس القومي للمرأة حديث نشأة، إلا أن نظرة واحدة لما قام به من شأنها أن تعطي قدرًا كبيرًا من الأمل والثقة في قدرته على معالجة تلك الأسباب، التي تبشر بارتفاع مأمول في التمثيل النيابي للمرأة في المجالس التشريعية القادمة. وإذا كان المجلس لم يتمكن -خلال الفترة الوجيزة التي عمل خلالها قبل الانتخابات، والتي لم تتعدَ عدة شهور- من دفع أعداد كبيرة من المرشحات، إلا أنه نجح نجاحًا ملحوظًا في دفع أعداد غفيرة من الناخبات للإدلاء بأصواتهن، وذلك من خلال قيامه بدوره لنشر الوعي السياسي لدى المرأة، سواء من خلال المؤتمرات الشعبية أو الكتيبات أو الاتصال المباشر، الأمر الذي خلق لدى المرأة المصرية إحساسًا قويًا بأهمية صوتها، ورغبة جامحة في توظيف صوتها بإرادتها المنفردة، وقد ظهر ذلك جليًا من خلال

وسائل الإعلام التي صورت إقبال المرأة على الانتخابات السابقة بصورة غير مسبوقة. وأعتقد أن نتيجة هذه النوعية التي قدمها المجلس لم تقتصر فقط على قيام المرأة بدورها كناخبة، ولكنها أكسبتها مصداقية لدى باقي أفراد المجتمع، تؤهلها للمطالبة بممارسة حقها في التمثيل النيابي، بذات القدر الذي أدت به التزامتها كناخبة.

كما استطاع المجلس من خلال التنسيق مع جهات أخرى (مثل وزارة الثقافة وأجهزة الإعلام وغيرها) اقتراح بعض البرامج التي من شأنها توعية المرأة وتنميتها فكريًّا، وإبراز دور الرائدات السابقات لخلق مثل عليا. وقد تنوعت تلك البرامج لتتناسب مع جميع الشرائح والمستويات العلمية، واقتراح بعض الأفكار الدرامية التي من شأنها معالجة بعض الموروثات الثقافية الخاطئة التي استقرت في وجدان شرائح كبيرة من المجتمع عن ثانوية دور المرأة، وانحصاره في دورها داخل المنـزل.

المرأة المصرية والقضاء

لا ينص قانون السلطة القضائية بصدد شروط تعيين القضاة على شرط الذكورة كما سبقت الإشارة، وما يؤكد هذا وجود حكمين: الأول في باكورة قضاء مجلس الدولة؛ حيث قضى في إحدى القضايا التي رفعت من فتاة تقدمت بطلب للتعيين في إدارة قلم قضايا الحكومة بتاريخ عام ١٩٥٣ والتي وجد فيها ما يلي: حيث إنه لا مناحة في المبادئ العليا للدستور التي تقضي بمساواة المرأة والرجل في الحقوق والواجبات، وحيث إن مقتضى هذه المساواة عند تطبيقها على الوظيفة والأعمال العامة عدم جواز حرمان المرأة على وجه قطعي من تولي هذه الوظائف والأعمال، وإلا كان في ذلك تعارض مع مبدأ المساواة، وإخلال بهذا المبدأ الجوهري من المبادئ العليا للدستور، وحيث إن ذلك يقتضي أن يترك للإدارة سلطة التقدير فما إذا كانت المرأة مرشحة بالنسبة لمنصب معين أو بالنسبة إلى وظيفة بالذات منذ انتهت بها مدارج التطور إلى حد الصلاحية لتولي هذا المنصب وهذه الوظيفة، فإن رأت الإدارة أن المرأة قد قطعت هذا الشوط واستوفت أسباب الصلاحية، فإن للإدارة بل عليها أن تفتح للمرأة الباب الذي تفتحه للرجل، ودون إخلال بالمساواة فيما بينهما.

وقد ظهرت صلاحية المرأة المصرية في العصر الذي نحن فيه في مناصب وأعمال كثيرة وحيث إنه مهما يكن من أمر تصرف الإدارة في هذه الدعوة، فلا ينبغي أن يستخلص من هذا التصرف أن الإدارة قد أقرت قاعدة عامة مطلقة تقضي بأن المرأة المصرية لا تصلح في كل زمان لتولي منصب القضاء أو وظائف النيابة العامة وإدارة القضايا كقاعدة مطلقة.

وحول القضية التي سبقت الإشارة إليها نجد أن المحكمة ذاتها قضت بأن المساواة تقتضي عدم التفرقة بين المصريين وبعضهم، إعمالا لأن المصريين لدى القانون سواء، وأسست المحكمة حكمها هذا على توافر صفة الجنسية المصرية، وأن الدستور قد ساوى بين المصريين في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية، وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة، ولا تمييز بينهم بسبب الأصل أو اللغة أو الدين. وقد صدر هذا الحكم في عام ١٩٤٩، وكان يرأس محكمة القضاء الإداري والدائرة الأولى التي أصدرت الحكم من رئيس مجلس الدولة في ذلك الوقت الدكتور عبد الرزَّاق السنهوري، وانتهى الحكم إلى أنه بالرغم من عدم وجود أي مانع في الدستور وقانون السلطة القضائية من تولي المرأة وظيفة القضاء، كما لا يجوز الاحتجاج بالقول بغير ذلك بأحكام الشريعة السمحاء، فإن الفقه الإسلامي لا يمنع من تقلد المرأة مناصب القضاء متى كانت صالحة لذلك. وقد جاء في (البدائع للكاساني) تعداد شرائط الصلاحية لتقليد القضاء، ولم يرد من ضمنها شرط بأن يكون القاضي رجلاً بل ورد العكس من ذلك إذ يقول صاحب البدائع: «وأما الذكورة فليست شرط التقليد في الجملة؛ لأن المرأة من أهل الشهادة في الجملة».

ومن هنا، يمكن رصد ملاحظات على الحكمين السابقين فيما يتعلق بعدم جواز حرمان المرأة على وجه مطلق من تولي وظائف القضاء وإلا كان ذلك متعارضا مع مبدأ المساواة. وهي أن الفقه الإسلامي لا يمانع من تقلد المرأة لمناصب القضاء متى كانت صالحة لذلك بل أورد شرطًا نقلاً عن صاحب البدائع، يفيد أن الذكورة لم ترد ضمن شروط تولي القضاء، وأن الحكم ناشد الإدارة أن تراعي تطور المجتمع، كما يلاحظ في الحكمين أنهما لم يتصديا للمشروعية بقدر تصديهم للملاءمة.

والسؤال هو هل هناك عناصر نسائية مصرية تصلح لتبوء مقعد القضاء؟ لعله يكفينا للإجابة على هذا التساؤل أن نوضح أن كثيرًا من أعضاء الهيئات القضائية الحاليين والسابقين قد تلقوا تعليمهم في كليات الحقوق على يد أستاذات من أكفإ أستاذات كليات الحقوق المشهود لهن بغزارة العلم، بالإضافة إلى إعداد خريجات الحقوق الحاصلات على تقديرات مرتفعة في الليسانس بل أيضًا الحاصلات على دراسات عليا من ماجستير ودكتوراه، والمشهود لهن بالكفاءة في الجهات التي يعملن بها. ولعل نجاح المرأة في كافة المجالات التي اقتحمتها هو خير دليل على قدرة وجدية وكفاءة المرأة المصرية في اقتحام الصعاب بنجاح إذا ما أتيحت لها الفرص. هذا بالإضافة إلى تولي عدد من السيدات لمناصب قضائية في المجتمع المصري وفي كثير من الدول العربية في فترات سابقة وحالية.

وقد يثار تساؤل حول حقيقة الهدف الذي تسعى إليه المرأة المصرية من وراء دخولها وتبوئها مقعد القضاء، وهل هو مجرد التباهي أمام قريناتها في الدول العربية بأنها أصبحت على قدم المساواة مع الرجال؟ هل لمجرد تحقيق المساواة بينها وبين الرجل؟ هل الطمع في مزاحمة الرجال على مقعد القضاء سعيًا وراء ما يضفيه هذا المقعد من سلطة ووضع مرموق ودخل لا بأس به؟ أم أن هناك أسبابًا أخرى وراء هذه المطالبة؟

حقيقة الأمر أن المرأة المصرية لم تفكر لحظة في مسألة التباهي أمام قريناتها من النساء في الدول العربية بأنها أصبحت متفوقة عليهن لسبب بسيط، هو أن المرأة المصرية لها تاريخ طويل في مسألة إثبات الذات تبدأ منذ حوالي قرن من الزمان، عندما وقعت المرأة المصرية على المذكرة المقدمة من الزعيم مصطفى كامل إلى الخديوي عباس، كما أنه من غير المتصور أن تسعى المرأة المصرية إلى محاولة الوصول للمساواة مع الرجل، بالرغم من أنه هدف عادل، ولكنه يعد وسيلة تستطيع من خلالها المشاركة في المناصب العامة، خاصة وقد استشعرت أهمية مشاركتها، فقد تزايد عدد القضايا المنظورة أمام المحاكم، الأمر الذي ترتب عليه بطء إجراءات التقاضي وإطالة أمدها، مما دعا إلى استصدار قوانين متتالية لمد سن العمل بالقضاء من ٦٠ إلى ٦٤ وبعدها إلى ٦٦ ثم ٦٨ سنة، وحيث إن الأعداد التي استفادت من هذا المد لم تكفِ، الأمر الذي دعا النيابة العامة إلى الاتجاه لقبول دفعات تكميلية للتعيين في النيابة من خريجي كليات الحقوق، وبتقدير مقبول ولعله من المناسب أن يكون لنا وقفة تأمل هنا.

رابعا: خريطة الأمل: المناخ الملائم لتمكين المرأة

لن يتحقق هدف وصول المرأة إلى مراكز اتخاذ القرار إلا في ظل بيئة مواتية، تتطلب إنجاز الكثير في مجالات عديدة أهمها المناخ الثقافي، حيث إن نقطة البداية لأي إصلاح يجب أن تبدأ بالإصلاح الثقافي القائم على قيم التنوير واحترام حقوق الإنسان وتجنب الخطاب الديني الانتقائي، ونظرًا لأن قضية المرأة تتعلق في جوهرها بطبيعة البيئة الاجتماعية والثقافية على حد سواء، فإن كسب الأنصار ذوى الرؤية التنويرية من المؤسسة الدينية يبدو أمرًا حيويًّا بالنظر إلى أهمية الدين في المنطقة العربية، فالتفسيرات التي تقدمها بعض القيادات الدينية تكون في كثير من الأحيان أقوى أثرًا من القانونين المدني والجنائي.

ووفقًا لوجهة نظر عالم الاقتصاد الهندي الشهير «أماراتيا سين» فان الثقافة تتفاعل مع التنمية؛ فكما يمكنها أن تحفز الطغيان السياسي والتمييز الاجتماعي، فإن باستطاعتها أيضا أن تدعم قيم المساواة والاندماج الاجتماعي، ولذلك فان الثقافة السائدة تلعب دورًا حاسمًا في التطوير والإصلاح. وفى هذا الصدد يجب أن يتحمل المثقفون وصانعو الرأي العام مسئوليتهم في تشكيل الوعي الثقافي الداعم لقيم المساواة والمواطنة واحترام حقوق الإنسان، فالديمقراطية والمساواة تبدأان في المنزل حيث القهر العائلي وقمع المرأة لا يساعدان على خلق المناخ الملائم للاعتراف بمواطنة المرأة الكاملة، والتي لا يمكن فرضها بقوة القانون فحسب، وإنما تتحقق من خلال صياغة التكوين الثقافي من خلال المدرسة والإعلام والخطاب الديني.

ويتطلب ذلك تغيير الوضعية الذهنية السائدة عن دور الفتاة وقدرتها على المبادرة، سواء في المناهج التعليمية أو قصص الأطفال أو الوسائل التعليمية، إلى جانب تبسيط لغة الخطاب الإعلامي الذي تعرض به مختلف القضايا على جمهور المواطنين؛ حيث يجب أن يتم عرض قضية المرأة بصورة توضح أنها تخص المجتمع بأسره وليس قطاعًا مستقلاً عنه، يخصم ما يحصل عليه من حقوق من نصيب القطاعات الأخرى، وهذا الدور التنويري مسند للإعلام، لأن قادة الفكر والثقافة كانوا دائمًا في طليعة قادة التغيير، وهم القادرون على الاستثمار الايجابي للجدل القائم حول الإصلاح وحقوق المرأة.

ومن الضروري أيضًا أن نحدد «هوية» المرأة التي نستهدف معالجة مشاكلها وهى تتحدد من خلال وجودها الاجتماعي ومن هو الآخر في مواجهتها، هل هو الرجل أم الثقافة أم المجتمع أم التاريخ أم المرأة في علاقة جدلية بين الذات ونفسها، أم جميعهم ولكن في سياقات مختلفة. ويرتبط بذلك دور التعليم في توفير المناخ الثقافي والمعرفي الذي يحترم حرية الفكر وقيم التسامح وأهمية المعرفة، فالتعليم والإعلام معًا يمكنهما خلق المناخ الملائم للقبول المجتمعي لدور فاعل للمرأة، ويدعم هذه الجهود العمل على رفع معدلات التحاق الإناث بكافة المراحل التعليمية من خلال زيادة وعى الأسرة والمجتمع بذلك، إلى جانب أن رفع مستوى تعليم الفتيات الذي يدعم فرصهنَّ في توظيف مميز.

إن إيمان القائمين على العملية التعليمية وبخاصة المدرسون في مراحل التعليم الأولى بأهمية المساواة بين النساء والرجال في الحقوق الإنسانية هو الخطوة الأولى والحاسمة في خلق المناخ الثقافي المطلوب، وهنا يجب التركيز على ثقافة احترام الرأي الآخر، ومدى أهمية التنوع الثقافي لإثراء المخزون المعرفي للمجتمع، ولذلك يصبح من الضروري تخصيص ميزانيات أكبر لدعم المؤسسات التعليمية، مع إعطاء أولوية قصوى لقضية محو الأمية بين الجنسين على حد سواء. وبالإضافة إلى الشرح الواضح والمبسط للتعريفات الخاصة بالعديد من المفاهيم المستخدمة في هذا المجال، ويساء استخدامها أحيانًا بسبب الجهل، وأحيانًا أخرى بغرض توجيه الرأي العام نحو تبني مواقف متحيزة ضد حقوق المرأة، وتشمل هذه المفاهيم تعبيرات مثل «التمكين» و«العلمانية» و«حقوق الإنسان» التي يعتبرها الكثيرون صناعة غربية لا تتفق مع ثقافتهم المتوارثة.

وفيما يتعلق بالمناخ الاقتصادي، فإن الدعم الاقتصادي للمرأة من خلال إتاحة التعليم، ثم التدريب الملائم لاحتياجات السوق، وتوفير الحماية القانونية والتأمينية لها، وإيجاد الحلول العملية لمساهمتها الكبيرة في القطاع غير الرسمي، هو السبيل الرئيسي لإدماجها في عملية المشاركة السياسية، والمطالبة بتمثيل متكافئ في الأجهزة التي تصنع القرارات التي تؤثر على مستقبلها. والمجتمع الذي يشعر به كل من المرأة والرجل بعدم الأمان الاقتصادي ويعانون فيه من ظروف اقتصادية طاحنة، لا يفرز مواطنين مهتمين بالشأن العام خارج نطاق مصالحهم الفردية الضيقة، فهم لا يملكون رفاهية ربط تلك المصالح الشخصية بالمصالح القومية العليا.

ويركز مفهوم الأمن الاقتصادي للمرأة، وفقًا لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفم) في تقريره حول تقدم المرأة العربية لعام ٢٠٠٤، على أربعة مجالات تمثل إطارًا مرجعيًّا لجميع الجهود المبذولة في هذا المجال وهي إدماج النوع الاجتماعي في الأطر الاقتصادية الشاملة وبناء القدرات داخل الدولة للتعامل مع العولمة والتحول الاقتصادي من منظور المرأة الفقيرة، وإتاحة البيئة التنظيمية والقانونية والمؤسسية لضمان حقوق المرأة المتساوية فيما يتعلق بالملكية والوصول إلى الموارد الاقتصادية والأصول مثل الأرض والتمويل والثروة، وتقوية الإمكانيات الاقتصادية للمرأة باعتبارها ريادية ومنتجة وعاملة غير رسمية، وتحليل الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي.

إن ما أدى إليه الكساد من تباطؤ في النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة، إضافة إلى مشاركة المرأة الضئيلة في قوة العمل قد نتج عنها زيادة معدل الإعالة، ولذلك فإن ما سبق ذكره من إجراءات يبدو ضروريًّا لتحسين جودة حياة الأسرة. كما أن التوجهات الجديدة في ظل نظام اقتصاد السوق ستؤثر على التنظيمات العمالية حيث سيصبح تحديد معدلات الأجور وكافة شروط العمل، هو نتيجة للتفاوض المباشر ما بين النقابات العمالية من جانب وأصحاب الأعمال من جانب آخر، ولذلك لابد من توعية المرأة بهذه المستجدات ورفع مساهمتها وتمثيلها في النقابات، ومن ثمَّ يصل صوتها في عملية صنع القرار الذي سيحكم مشاركتها الاقتصادية.

أما فيما يتعلق بالإصلاح السياسي، فإن المشكلة التي نواجهها لا تتعلق بإعطاء المرأة نفس حقوق الرجل السياسية، وإنما بإصلاح النظام السياسي بأسره، فلا توجد ديمقراطية دون مشاركة جميع الأطراف في العملية السياسية، ولذلك يجب العمل على نشر الوعي بحقوق المواطن المدنية، وضرورة الحرص على ممارسة حقوقه الدستورية، مع البحث عن وسائل جديدة لزيادة معرفة المرأة بحقوقها القانونية والاقتصادية والاجتماعية، واللجوء إلى نظام الحصص (الكوتا) لدعم فرص المرأة في التمثيل التشريعي كخطوة مرحلية، حتى تثبت المرأة –من خلال أدائها– جدارتها بهذه الفرصة، آخذًا في الاعتبار أن الدول التي تأخذ بنظام الحصص يصل عددها إلى أكثر من ٨٠ دولة حول العالم، وأن هذا الإجراء مجرد خطوة مرحلية لتحقيق التوازن، فهو ليس أكثر من كونه نوعًا من «الحياد الاجتماعي»، حيث إن «الحياد النوعي» يتطلب حصول كل نوع على نصف التمثيل السياسي، ولذلك فإن جهود الإصلاح الدائرة حاليًّا في مختلف المجالات يجب أن تشارك فيها

النساء بتمثيل متكافئ، وإلا فلن تحدث تلك الإصلاحات الأثر المأمول بالنسبة لإنصاف المرأة وعودة حقوقها إليها، فالحقوق الفكرية التي تحصل عليها المرأة، يجب أن تحسم من خلال التشريع بالنظر إلى أن العلاقات والثقافات السائدة غير كافية للالتزام.

وتبدو أهمية إصلاح النظم الانتخابية لدعم فرص النساء في الترشيح والنجاح، مع اقتراح نص قانوني تمنح بموجبه المرأة نسبة لا تقل عن ٣٠ ٪ من المقاعد التشريعية على مختلف المستويات مع إلزام الأحزاب ألا تقل نسبة مرشحيها من النساء عن ٢٥ ٪، وتحديد نسبة مماثلة في مجالس إدارات الجمعيات الأهلية بحكم القانون، وتكوين «لوبي» داعم من أعضاء المجالس التشريعية يمكنه مساءلة الحكومة في حالة تمرير تشريعات ماسة بحقوق المرأة أو عدم تنفيذ القائم من القوانين التي تحمي حقوق المرأة والتعاون مع منظمات المجتمع المدني التي تعمل على مستوى القاعدة الشعبية لتحليل ما يتم إنجازه على أرض الواقع، ومدى انعكاسه على وعى الأفراد وإدراكهم ومن ثَمَّ تحديد أنسب وسائل العمل لجسر الفجوة بين التشريع والممارسة، ومع ضرورة توجيه نسبة لا تقل عن الثلث من أموال المنح والمساعدات المقدمة في مجال التنمية البشرية لتدريب القائمين على تنفيذ العمليات المتصلة بإجراءات الإصلاح السياسي على أهمية حماية الحريات وحقوق الأفراد.

كما ينبغي تدريب العاملين في الأجهزة الأمنية على أولوية توفير الحماية الجسدية للمرأة في أثناء الحملات الانتخابية، ووضع مؤشر لقياس احترام حقوق المرأة كجزء من احترام حقوق الإنسان مع إنشاء مرصد لمتابعة مدى تنفيذ خطوات الإصلاح المتعلقة بإعادة حقوق المرأة المستحقة إليها، وخلق قاعدة بيانات تختص بإحصاءات المرأة في جميع المجالات توضح البيانات المفصلة حسب النوع الاجتماعي وفى المجالات المختلفة ونسب تمثيلها في وظائف الإدارة العليا، وتأسيس بنك للمعلومات يضم قاعدة بيانات حول النساء المؤهلات للمراكز العليا في مختلف المجالات تعدها الوزارات والهيئات المعنية وفق قوائم متخصصة، ليتم الرجوع إليها عند اختيار المرشحات لمراكز اتخاذ القرار، مع البحث في أسباب انتشار صورة نمطية سلبية عن المؤسسات الرسمية أو الحكومية العاملة في مجال المرأة، لأن تلك الأسباب هي السبب في أن كثيرًا من الجهود الصادقة المبذولة في هذا المجال لا تلقى الدعم الشعبي اللازم لتنفيذ خطط عملها.

ويتعين الاستعانة بوسائل قياس الرأي واستطلاعات الرأي والبحوث الميدانية للتعرف على الأسباب الكامنة وراء الصورة النمطية عن دور المرأة ومدى استعداد المواطن العادي لتقبل دور أكثر فعالية للنساء، والتغلب على الهاجس الذي يسيطر على بعض العقليات، من أن إعلان البيانات والأرقام الحقيقية عما يتم إنجازه في الواقع الفعلي يضر بصورتهم أمام صانع القرار ويهدد استمرارهم في مواقعهم، وفي هذا المجال يمكن اللجوء إلى التعاون مع مراكز أبحاث مستقلة، يمكن أن تقوم بدراسات موضوعية تشخص دون رتوش الوضع القائم وتقترح سبل الخروج منه، كل في اختصاصه.

إننا بحاجة إلى وضع خريطة يمكن أن نطلق عليها اسم «خريطة الأمل أو الإنجاز»، ترصد ما يحدث من تقدم في مجال دعم وصول المرأة لمراكز صنع القرار وفقًا للمناطق الجغرافية أو القطاعات النوعية، مما يمثل دعمًا وتقديرًا معنويًّا لهؤلاء الذين حققوا إنجازًا وحافزًا أدبيًّا ومعنويًّا لمن هم على طريق تحقيق الهدف.

والمجتمعات العربية بحاجة إلى التحول إلى ثقافة التقدم، بما يستلزم ذلك من تعديل فلسفة التعليم، وتنمية قيم الحوار، والاهتمام بالبحث العلمي، إلى جانب عنايتنا بإحياء ثقافتنا القومية، يجدر بنا أيضا الاهتمام بالثقافات الأخرى وما حققته من تقدم في إطار سعينا نحو التخلص من فكرة أن كل ما يأتينا من الخارج هو جزء من مؤامرة علينا؛ لأنه إذا كانت هناك مؤامرة بالفعل فأخطر أطرافها هو نحن أنفسنا عندما نتمترس في خنادق الدفاع عما هو قائم ونضع عشرات الخطوط الحمراء تجنبًا لمناقشة الموضوعات التي نعتبرها حساسة.

خامسا: تطلعات بشأن مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات

قالت «مارجريت ثاتشر»، رئيسة الوزراء البريطانية السابقة ذات مرة «إذا أردت شيئا يقال فكلف به رجلاً، أما إذا أردت شيئًا يتم إنجازه فأسند مسئوليته إلى امرأة»، فالنساء بحكم تكوينهن الطبيعي يفضلن التواصل على الفردية، والدبلوماسية على المواجهة، والوسطية على التطرف يمينًا أو يسارًا، ولذلك عادة ما تكون مبادرات المرأة خارج الإطار النمطي ولا تتقيد بخطى الرجال في تبني صياغات

معتادة، متوقعة ومتشابهة، بل تهدف إلى ابتكار الحلول وفق أجندات مفصلة، لأنها تدرك أنها إن لم تصبح جزءًا من الحل فستظل جزءًا من المشكلة.

وعلى الرغم من المعوقات التي يمكن أن تعترض مسيرة تمكين المرأة ومشاركتها فإن منظومة الإصلاح العربي تتمسك بمبادئ وآفاق وتطلعات من أجل تمكين المرأة من المشاركة في عملية اتخاذ القرارات، وذلك بسبب أنه لم يعد كافيًا الحديث عن أهمية تمكين المرأة وضرورة مشاركتها، وأن ينتج عن ذلك القيام بتقييم الواقع، وأسباب فشل تنفيذ المقترحات التي طرحت في حوارات كثيرة خلال العقود الماضية، بهدف إعادة حقوق المرأة إليها، ووضعها في الأماكن التي يمكن أن تساهم من خلالها في اتخاذ القرار على قدم المساواة مع الرجل.

وفي الوقت نفسه يتعين البحث عن مقترحات وخطط عمل تنفيذية جديدة تعتمد على الدروس المستفادة في أي مكان من العالم لمجابهة التحديات التي تقابل النساء، ويمكن أن تتشابه في جوهرها وإن اختلفت في الحدة مع الواقع الذي تعيش فيه المرأة في المنطقة العربية، ومن المطلوب تفعيل الاتفاقات الدولية التي تهدف إلى دعم دور المرأة والقضاء على كافة أشكال التمييز ضدها وغيرها من الاتفاقات والمعاهدات التي تشكل جميعها التزامات دولية لتحقيق المساواة بين المرأة والرجل، والبحث عن أفضل الآليات لتفعيل الالتزام الحقيقي.

ولا يعني نجاحنا المأمول في هذا المسعى أن نفرض على النساء القيام بأدوار لا يرغبن في أدائها، وإنما مجرد أن نتيح أمامهن مختلف الخيارات في ظل التمتع بالحماية القانونية والاجتماعية والاقتصادية على قدم المساواة مع الرجال، فالاهتمام المتزايد في العالم بأسره وفي منطقتنا على وجه الخصوص بقضايا المجتمع المدني وحقوق الإنسان هو في جوهره اهتمام بمكانة المرأة وإسهاماتها.

في ضوء ذلك، هناك ضرورة لإعادة النظر في الموروث الثقافي الاجتماعي العربي الذي ينحو إلى المبالغة في التركيز على أهمية التمسك بالتعاضد الداخلي في مواجهة ما يأتي من الغرب، سواء فيما يتعلق بالإصلاح أم حقوق المرأة وغيرها، باعتباره يهدف إلى طمس هوية المنطقة والإخلال باستقرارها السياسي والاجتماعي، وذلك لأن الموروث الثقافي العربي يميل في عمومه إلى الحفاظ على ما هو قائم ويتوجس من التغيير، والمشكلة الحقيقية أن مثل هذا النمط من التفكير لا تتبناه

فقط النخب الحاكمة، بل تشارك فيه الجماهير باستسلامها للأفكار التي تنشرها النخب المسيطرة من خلال التعليم والإعلام اللذين يكرسان المفاهيم التي تنـزع للتسلط البيروقراطي، وشخصنة الخلاف في الرأي.

ومن المأمول فيه تفعيل النصوص الواردة في الدساتير والقوانين عن حقوق المرأة، وتمكينها من المشاركة في عملية اتخاذ القرارات برغم الواقع الذي يدل على أن قوة العُرف والعادة أقوى تأثيرًا من النصوص، مما يمثل عقبة أمام أي تطور، والأسوأ من ذلك أن المرأة ذاتها تتكون شخصيتها عبر هذه البيئة الاجتماعية الأحادية والذكورية، وبالتالي تتقبل الوضع القائم، وتعتبر أن حصولها على أي من حقوقها هو منحة يتفضل بها الآخرون عليها، أخذا في الاعتبار ما يتعرض له الأفراد الذين يحملون قيمًا اجتماعية ودينية وثقافية محافظة وتقليدية، من ضغوط شديدة الوطأة عند مواجهة مظاهر الحداثة التي تتسم بالطابع الغربي مما يولد لديهم أزمة هوية تنعكس على زيادة التمسك بالموروثات الثقافية كوسيلة دفاع.

ولن تنجح إعادة الحقوق للمرأة إلا بإيمان المرأة ذاتها وتجاوبها، واقتناعها بأهمية هذه الحقوق، ورغبتها الحقيقية في تغيير البيئة المحيطة على النحو الذي يجعل النساء فاعلات، لهن نفس الفرص والامتيازات المتاحة لغيرهن في المجتمع مع العمل على تغيير الوضعية الذهنية السائدة خاصة، وأنه في الحالات التي تصطدم فيها القيم المعاصرة بالتقاليد، تصبح النساء أنفسهن منقسمات حول ما يرغبن في تحقيقه. والسؤال المهم في هذا المقام: هل هناك بالفعل اقتناع بأن مساهمة المرأة في المجتمع ضرورة حيوية أم أنها محاولة فقط لاستكمال صورة حضارية لم يعد العالم يقبل غيرها؟!

وينبغي أن تخضع مشاركة المرأة في عملية صنع القرارات لقواعد موضوعية، حيث إن المرأة تعتبر مقياسًا حضاريًّا ومؤشرًا علميًّا لقياس مستوى التطور الإنساني، ومدى الالتزام بحقوق الإنسان، ولا يجوز –ونحن في القرن الحادي والعشرين– أن تبقى حالة اللامساواة بين المرأة والرجل في عالمنا العربي تطرح بأشكال انفعالية عشوائية، بدون أن تتجسد هذه الفوارق في حقائق رقمية تحدد خصائصها وحجمها وفقًا لمعايير علمية محددة، يمكنها قياس درجة الالتزام بمبادئ حقوق الإنسان بشكل رقمي إحصائي. وبالرغم من أن النخبة من النساء قد حققت إنجازًا يحسب لها، فإن الأهم

هو أن تتاح الفرصة بشكل متكافئ أمام الجمهور العريض منهن، لأنه يخشى أن يكون تصاعد نبرة الحديث عن إعادة حقوق المرأة مجرد بلاغة خطابية دون وجود مضمون على أرض الواقع، ولذلك يجب استثمار الجدل الدائر حاليًّا لخلق حالة من الوفاق الوطني حول الأولويات والاتفاق حول معاني المفاهيم المطروحة حتى لا يتم الانزلاق إلى حالة من الاستقطاب والخلاف، وخاصة أن الهدف هو أن يتقبل المجتمع دورًا فاعلاً للمرأة إلى جانب الرجل، وأن تتاح للأفراد فرص متكافئة للعمل والمشاركة وفقًا للكفاءة وليس النوع.

إن الاعتقاد السائد بأن مشاركة المرأة في أي حدث عام يعد هدفًا في حد ذاته، وأنه كلما كانت نسبة المشاركة مرتفعة، اعتبر الأمر نجاحًا وإنجازًا لا يكفي، فالمشاركة مهما ارتفعت نسبتها لا تعني الكثير إلا إذا كانت تبحث في القضايا الأساسية ولا تعالج الظاهر فقط، فالمهم هو إصلاح البنية الاجتماعية والثقافة الفردية التي تدفع نحو الإساءة للفئات الأضعف وإساءة استغلالها، فكثيرًا مما يعد مشكلات بالنسبة للمرأة هو في حقيقة الأمر مشكلات بالنسبة للإنسان بوجه عام، ويجب أن نتذكر دائما أن نجاح المرأة في مراكز اتخاذ القرار يقاس بقدرتها على وضع قضايا جديدة على سلم الأولويات، إلى جانب تقديم حلول ورؤى جديدة لمشكلات وقضايا قائمة بالفعل، إضافة إلى إثارة الجدل العام حول قضايا لا يقدر على تناولها الفاعلون الآخرون في المجتمع.

والتفاؤل والعمل الجاد ضروريان لتمكين المرأة؛ لأنه كما تتضمن الأزمات مشكلات، فهي أيضًا التي ينجم عنها فرص متاحة للتغيير يجب على المرأة استغلالها بكفاءة، وبرغم أن الدستور والقوانين وتوجه الدول تعتبر جميعها عوامل داعمة لحقوق المرأة، فإنه في حالات كثيرة لا تتم ترجمة ذلك بالشكل الملائم على أرض الواقع، وكما قال رئيس وزراء ماليزيا السابق «مهاتير محمد» فإنه بقدر ما يحتاج التطوير والإصلاح إلى «هارد وير» -بمعنى البنية الأساسية اللازمة للتقدم، التي تشمل دعم الطبقة الوسطى التي تأخذ على عاتقها التحلي بقيم المنافسة والابتكار وتطوير البلاد، إلى جانب رفع معدل الادخار، وما يلي ذلك من خطوات اقتصادية ومؤسسية أخرى- فإنهما يحتاجان إلى الـ«سوفت وير» -أو البرامج بمعنى التركيبة العقلية والذهنية السائدة، التي تتأثر بالثقافة وتشمل نظم التعليم والإعلام-.

وفى إطار التفكير في خلق مثل هذه البيئة المواتية يتعين أن يصبح قياس تقدم المرأة منسوبًا إلى المطلق، وليس إلى ما حققه الرجل، فوفق هذه الرؤية يجب النظر إلى ما تستحقه المرأة انطلاقًا من هويتها وذاتيتها والإمكانيات الكامنة منها، أي فتح آفاق تركز لا على ما حرمت منه المرأة مما منح للرجل، وإنما على ما حرمت منه مما كان يمكن أن تتمتع به.

الفصل الرابع

المرأة والإعلام

مقـــدمة (٤)

شهد القرن العشرين تطورًا هائلاً فائق السرعة في تكنولوجيا الاتصال انعكس بدوره على وسائل الإعلام وأدى إلى تغيرات كبيرة في شكلها ودورها ومضمون الرسالة التي تحملها وظهرت تقنيات الاتصال عن بُعد، والتي استخدمت على نطاق واسع في مجال الإعلام بظهور الراديو ثم التلفزيون بوصفهما وسائل إعلام جماهيري استطاعت -خاصة مع التطور في نظم الاتصالات الفضائية عبر الأقمار الصناعية في النصف الثاني من القرن العشرين- تجاوز حدود المكان بصورة مذهلة، ومخاطبة جموع واسعة من الجماهير في نفس الوقت.

ويمكن القول إن تأثير أجهزة الإعلام يفوق في شمول مداه وسرعة الاستجابة إليه وتعدد دوائره الأجهزة الموازية للتعليم والتثقيف، ذلك لأن أجهزة الإعلام المتعددة ووسائله المختلفة تصاحب المواطن من الصباح إلى المساء ويمتد إرسالها على مدار ساعات اليوم خاصة الإرسال التلفزيوني بقنواته الأرضية والفضائية التي لا تعد ولا تحصى، والتي أحالت الكوكب الأرضي إلى قرية صغيرة.

ورغم أن الاعتماد على الأطباق اللاقطة أقل انتشارًا من الاعتماد علي قنوات التلفزيون الأرضية؛ فإن أطباق الاستقبال تنتشر انتشارًا سريعًا يومًا بعد يوم في مصر والبلاد العربية حتى في المناطق

---

(٤) اعتمد هذا الفصل على الورقة الخلفية التي قدمتها الدكتورة ماجدة باجنيد بعنوان «صورة المرأة العربية كما تعكسها الأغاني المصورة (الفيديو كليب)»

الشعبية والقرى. وكذلك الحال بالنسبة لاستخدام الإنترنت حيث تشير الإحصاءات إلي طفرات متلاحقة في أعداد مستخدمي الإنترنت في العالم العربي؛ وذلك بالرغم من نسبتها الصغرى مقارنة بالدول المتقدمة، ولو وضعنا في الاعتبار ارتفاع نسبة انتشار الأمية يتضح أن قطاعات هائلة من الجماهير العربية تعتمد علي وسائل الاتصال السمعية والبصرية -وعلى رأسها التلفزيون- أكثر من اعتمادها على الوسائل المقروءة، كمصدر رئيسي للمعلومات والتعلم إلى جانب الترفيه.

وتشكل الوسائط الإعلامية الحديثة قوة ثقافية واجتماعية وسياسية قادرة علي إحداث تغيير مهم في المجتمع، وعلى خلق مواقف وتشكيل قيم ورؤى جديدة، لما لها من أثر كبير على الجمهور، ومن ناحية أخرى تقوم وسائل الإعلام بترسيخ القيم والعادات والتقاليد والأنظمة وخاصة المرتبطة بالتصور عن أدوار وعلاقات النساء والرجال في المجتمع، حتى أصبحت هناك علاقة شبه وثيقة متبادلة بين وسائل الإعلام والمجتمع، بمعنى أن كليهما يتأثر بالآخر ويؤثر فيه.

ويطغى عادة على المؤتمرات والندوات وشتى اللقاءات التي تتناول موضوع المرأة والإعلام حديث مفاده أن وسائل الإعلام تسيء إلى صورة المرأة، وأنها لا تعكس حقيقة أوضاعها، ولا يقف التأثير السلبي للإعلام عند حدود صياغة وتثبيت ونشر الصورة السلبية السائدة عن المرأة لدى الرجال الذين تربوا ثقافيًّا وإعلاميًّا على أنهم الأقوى والأفضل؛ بل إنه يرسخ الصورة السلبية نفسها لدى النساء اللاتي لا يزلن خاضعات للأيديولوجية المجتمعية السائدة عن المرأة التابعة، وأيضا – وهو الأخطر- لدى النشء الجديد من الأطفال الذين يتشبعون بهذه الصورة السلبية للمرأة منذ صغرهم، دون أن يخامرهم أدنى شك في مصداقيتها.

وتتجاهل سياسات وسائل الإعلام إزاء صورة المرأة في المجتمع التطور الحاصل في دورها وموقعها علي الخريطة المجتمعية، بحيث أصبح هناك فرق كبير بين الصورة الإعلامية لكل من الرجال والنساء والواقع الاجتماعي الموضوعي؛ فمن ناحية فإن الحيز المعطى للمرأة في وسائل الإعلام لا يتناسب مع حجمها الفعلي سواء في المجتمع أو في سوق العمل، ولا مع توزيع النساء في الطبقات الاجتماعية وفئات العمر المختلفة والمراكز المهنية. فما زالت صورة المرأة الأنثى هي الصورة الغالبة في أذهان الرجال والنساء والتي تغذيها وتقدمها وسائل الإعلام بشكل مستمر، بحيث تقدم المرأة

غالبـًا في صورة المستهلكة. وهو الأمر نفسه الذي تؤكده نتائج البحوث المتصلة بالمرأة والإعلام إضافة إلى البحوث الخاصة بوضع المرأة الإعلامية في المؤسسات القائمة علي الاتصال في البلدان العربية.

المرأة في الأغاني المصورة (الفيديو كليب)

تمثل الأغاني المصورة أو ما تسمى بـ»الفيديو كليب» أحد المجالات المهمة التي يمكن من خلالها التعرف على الصورة التي تقدمها أجهزة الإعلام للمرأة. فهناك انتشار كبير للأغاني المصورة باعتبارها نوعًا من أنواع الفن، ويزيد انتشارها عندما تحوي أغنيات جميلة ذات معنى، وعندما تستخدم أحدث فنيات الصوت والصورة، وبالتالي فإن تأثيرها يزداد، وذلك على اعتبار أن التأثيرات الصوتية فقط من موسيقي وكلمات تخاطب حاسة الأذن تاركة لحاسة التخيل مساحة لتشكيل الصورة التي سوف تختلف بالضرورة من مستقبل لآخر، أما في حالة الأغاني المصورة فإن المؤثرات الصوتية تتشابك مع الصورة كمؤثر بصري يضاعف من تأثيرها. وخاصة أن جمهورًا كبيرًا يستطيع مشاهدتها وسماعها في أماكن مختلفة وكثيرة بفضل الوسائل الحديثة في تكنولوجيا الاتصال.

ومع انتشار الوسائل الحديثة في تكنولوجيا الاتصال أصبح ممكنًا لرسالة صوتية بصرية من هذا النوع أن تنتقل عبر التليفزيون أو الإنترنت ليتلقاها في اللحظة نفسها جمهور عريض من المتلقين من مختلف النوعيات، وليتأثر ذلك الجمهور بما يخاطب انفعالاته في تلك الأغاني المصورة. وتشير الإحصاءات إلى أن الأغاني المصورة تعد من الرسائل الأكثر شيوعا وجاذبية وانتشارا لدى المستقبلين في العالم العربي، ومن ثم فإن التأثير يكون أكبر في تشكيل الذوق العام، حيث تشير نتائج العديد من البحوث إلى أن التكرار المكثف لمشاهدة الرسالة الإعلامية يدفع المشاهدين إلي مزيد من التأثر بمضمونها، وتقبل ما تحمله من إيماءات باعتبارها حقائق.

ويؤكد العديد من الجمعيات والروابط النسائية –فضلاً عن المتخصصين في النقد الإعلامي– خطر الدور الذي يلعبه التدفق الكثيف لتلك الأغاني المصورة في ترسيخ صورة نمطية سلبية للمرأة تحط من مكانتها ودورها في المجتمع على نحو يختلف بالطبع عن النموذج الحقيقي للمرأة، باعتبار أن النموذج قد يستهدف تقديم شكل، أو سلوك، أو مفهوم يحمل سمة القدوة، أما التنميط، فهو يؤثر

سلبًا علي الصورة التي تتشكل في الأذهان، والنظر إلى البشر باعتبارهم نسخا متجانسة، متطابقة، وهو ما يتعارض مع الواقع؛ فالنساء لسن جميعهن محافظات، أو متحررات، أو ناقمات على أوضاع معينة، فضلاً عن أن هناك من تنتمي إلى المناطق الحضرية، أو إلى أقاصي الريف، أو إلى قبائل وعشائر مختلفة ومتنوعة، بل إلى مدارس مختلفة في تناول أمور الحياة بصفة عامة.

وتعكس غالبية الأغاني المصورة مضمونا واحدا يتناول في معظم الأحوال علاقة الحب بين الرجل والمرأة وغالبا ما تتخذ هذه العلاقة صورة غير واقعية كما أنها -في حالات كثيرة- تتناول صفات غير واقعية عن المرأة. والأمر نفسه ينطبق على كثير من الأعمال الدرامية، حيث تشير نتائج العديد من البحوث والدراسات إلي أن غالبية المسلسلات الدرامية التلفزيونية العربية تقدم صورة نمطية تقليدية للمرأة.

المرأة في الصحافة

على الرغم من اختلاف طبيعة العمل الصحفي عن الأعمال التليفزيونية والأغاني المصورة تحديدًا، فإن ما تقدمه الصحافة حول صورة المرأة لا تقل أهمية وخطورة، فلا تزال الصحافة كما يطلق عليها «صاحبة الجلالة» بما لها من سطوة على الأفراد والمجتمعات والسلطات السياسية، ولا تزال للمادة المكتوبة أهميتها وخطورتها التي ازدادت في السنوات الأخيرة مع انتشار الصحف على المستوى الكمي ومع طرق الموضوعات أكثر خطرًا من السابق، ومع اتجاه العديد منها إلى الإثارة تحفيزًا لقرائها. لذلك يصبح ما تقدمه الصحافة بشأن صورة المرأة على درجة من الأهمية والخطر خصوصا، أنها تحمل مادة يمكن العودة إليها واسترجاعها بسهولة.

مع ذلك فلا يزال الاهتمام بالمرأة وقضاياها يحتل مرتبة متأخرة لدى القائمين بالعملية الاتصالية في مجال الصحافة، ويرى العديد من المتخصصين أن الصحافة لم تقم بعد بدورها كأداة فعالة لتغيير الاتجاهات لدى المجتمع نحو التعامل مع المرأة وقضاياها بشكل أكثر ايجابية، بل إن أغلب المعالجات الصحفية تميل إلي تجسيد الأدوار والصور النمطية السائدة عن المرأة والمجتمع والموروثات التقليدية حولها.

ومن المثير أن النظرة النمطية والتقليدية تجاه المرأة ما زالت تسيطر على رؤية القائمين بالعملية الاتصالية في غالبية الصحف رغم حدوث بعض التقدم في هذا المجال، فما زال هناك قصور واضح من الصحف فيما يتعلق بتغطية الأدوار الإيجابية للمرأة وما تقدمه من خدمات للمجتمع كمناضلة وباحثة ومؤلفة وعاملة عصرية ومسئولة.

لكن مسئولية المرأة عن تغيير صورتها إعلاميًّا لا تقل عن مسئولية الصحافة عن تغيير الصورة التي تطرحها عن المرأة، فالمرأة بحاجة الآن أكثر من أي وقت مضى إلى تغيير خطابها، وخاصة خطابها الإعلامي الذي ظل يُطرح لفترة طويلة بطريقة غير مقبولة اجتماعيًّا، بحيث أصبح يُنظر إلى خطاب المرأة على أنه استعداء للرجل الذي هو في النهاية الأب والأخ والزوج والابن، ولذلك يجب صياغة خطاب جديد للمرأة يكون متسقًا مع النسيج الاجتماعي السائد، من خلال التركيز على مفهوم الأسرة وقضاياها بدلا من التركيز على قضايا المرأة فحسب، وتغيير الخطاب التقليدي الذي يتحدث عن قضايا المرأة فقط وكأن المرأة منفصلة عن الرجل أو الرجل منفصل عن المرأة. كما يجب أن يطرح فكر المرأة بالطريقة التكاملية التي تخاطب المجتمع برمته وتنقي الذاكرة المجتمعية التي أُتخمت تماما بفكرة دونية المرأة وهو الأمر الذي يمكن تجاوزه من خلال تناول موضوع التمكين في وسائل الإعلام بطريقة جديدة في إطار خطاب شامل يتجه إلي الأسرة وقضاياها.

ووفقًا لهذا فإن هناك حاجة إلى تفعيل بعض الإجراءات لتصحيح صورة المرأة في وسائل الإعلام، وفي هذا الصدد يقترح ما يلي:

- السعي لتنسيق الجهود بين الأجهزة الإعلامية ومؤسسات المجتمع المدني من أجل إقرار ميثاق شرف إعلامي ينير السبيل أمام الممارسين للعمل الإعلامي في مختلف مجالاته، الذي يجب أن يكرس صورة إعلامية بديلة عن المرأة والرجل، تختلف عن الصورة النمطية السائدة عنهما في المجتمع، ويتضمن ذلك تكثيف الجهود ضد سيادة الأفكار النمطية حول العلاقات بين الجنسين، والمعالجات السطحية التي تقدم خلال شاشات التليفزيون والقنوات الفضائية والعربية، وتشجيع الدراسات التي تتناول محتويات وأشكال وتأثيرات الأغاني المصورة التي يجري تأليفها وتلحينها وغناؤها، من أجل معرفة التأثيرات السلبية والإيجابية لهذه الأعمال في اتجاهات الذكور والإناث من كافة الأعمار.

- الاهتمام بعقد الندوات والمناقشات المفتوحة مع القائمين على صنع الأغاني المصورة والأعمال الدرامية والعاملين في مجال الصحافة، لمناقشتهم في مدى تأثير الصور الإعلامية على اتجاهات المراهقين والشباب، من خلال هيمنة الصورة على الواقع وعلى تشكيل تصورات وافتراضات الفرد عن الواقع، وتزويدهم بنتائج البحوث والدراسات التي تجريها المعاهد والكليات والمؤسسات الأكاديمية، وكذلك مؤسسات المجتمع المدني والخاصة برصد صورة المرأة والرجل في الإعلام.

- الاهتمام بتشجيع الدراسات التي تركز على دراسة مفهوم ميثاق مهني لدى المعلنين وممارسي الإعلان، ودراسة القيمة الاجتماعية للإعلان، وتأثيره على قيم واتجاهات الأفراد والمجتمع لمعرفة مدى ترسيخ الإعلان للصورة النمطية والتقليدية، لكل من المرأة والرجل ومدى تأثير ذلك المضمون على المجتمع سواء أكان إيجابيًّا أم سلبيًّا. كما يجب ألا يقتصر نشاط منظمات حماية المستهلك على قضايا الغش الصناعي والتجاري، بل تمتد اهتماماتها لتشمل إلزام ممارسي الإعلانات والمعلنين ببعض الضوابط المهنية، التي تتعلق بمضمون وشكل الرسائل الإعلانية.

- العمل على تطوير بناء المؤسسات الإعلامية والخبرات التي تعمل فيها والأخذ بآليات العمل المؤسسي فيها لتمثيل المرأة المصرية في هذه المؤسسات، بدءًا من المستوى المحلي، ووصولاً إلى أعلى الدرجات، في خطوة أصيلة على طريق الإصلاح وكضرورة حتمية للدولة المعاصرة.

- تكثيف دور الإعلام من أجل ترسيخ بعض المفاهيم في رسائله الإعلامية وحتى تصبح مفاهيم مثل المساواة بين الجنسين ركنًا أساسيًّا في التربية للأبناء، وتغيير جملة المفاهيم والمعتقدات الراسخة لدى أبناء الوطن منذ زمن بعيد بأن المرأة مخلوق غير قادر على ممارسة النشاط السياسي، وذلك على اعتبار وسائل الإعلام من أهم وسائل التنشئة الاجتماعية القادرة على إشاعة روح المساواة وتقبل الآخر.

- تشجيع الفتيات والشابات على الانضمام إلى الأنشطة المدرسية أو الاتحادات الطلابية بالجامعة، وتشجيع المرأة على ممارسة العمل النقابي والشعبي، وفي التنظيمات غير الحكومية، وتأسيس تكتلات نسائية لمساندة المبادرة الجديدة، التي تركز على ضرورة أن تقتحم المرأة مجالات جديدة، بحيث يتخذ الموضوع شكل الحملة المنظمة والمستمرة والمتجددة في أساليبها لتحقيق هذا الهدف، وإيضاح أن الممارسة والنشاط السياسي للمرأة لا تؤثر على قيامها بواجباتها ومهامها الأسرية، بل إن ذلك يتيح لها التمكن من فهم القضايا المحيطة بمجتمعها وبوطنها.

- قيام وسائل الإعلام بإنتاج المزيد من البرامج التي تفسر المفاهيم السياسية مثل نظم الانتخابات في العالم والنظام المتبع في الوطن وتقديم المعلومات عن الإجراءات المتبعة للانضمام إلى النقابات والجمعيات الأهلية والاتحادات الطلابية والبرلمان والمجالس الشعبية، وبحيث يتم ذلك من خلال قوالب إعلامية جذابة ذات إنتاج قادر على جذب اهتمام الجمهور إلى الرسالة الإعلامية، والتركيز في البرامج والرسائل السياسية التليفزيونية والإذاعية والصحفية، على أنشطة تشجيع المرأة في الترشيح للانتخابات النقابية والبرلمانية، ومتابعة أدائهن البرلماني، وإلقاء الضوء على العناصر المتميزة والبارزة من السيدات اللائي خضن العمل الشعبي والنيابي والسياسي وذلك على مستوى الريف والحضر، مع التركيز أيضا على الجوانب الإنسانية والأسرية لهؤلاء السيدات لإشاعة جو التفاؤل إزاء قدرة المرأة على الجمع بين مهامها كربة منزل ومربية للنشء وكرمز شعبي أو نيابي أو سياسي.

- تخصيص صفحات للمرأة في الجرائد بالإضافة إلى المجلات النسائية، وكذلك برامج الإذاعة والتليفزيون حيث يساعد ذلك في تحفيزهن على تحسين الأداء وفي نفس الوقت أن يصبحن قدوة ورمزًا للمرأة المصرية بوجه عام، وعمل برامج وتنويهات مستمرة وجذابة ومتجددة تتعلق بأنشطة المجلس القومي للمرأة وخدماته التي يقدمها للمرأة المصرية، لأن ذلك من شأنه أن ينمي الحس الوطني وشعور المرأة بأنها طرف في عملية التنمية، والتركيز على أهمية دور الدراما في توعية اتجاه الفرد بوجه عام للعمل السياسي وخاصة المرأة، نظرا لما للدراما من جماهيرية كبيرة تساهم في مشاهدة أكبر عدد من المشاهدين لهذه النوعية من الأشكال التليفزيونية.

- تقديم النماذج النسائية الناجحة للاقتداء بها من قبل نساء المجتمع، وبحيث يمثل ذلك بداية الطريق الصحيح نحو تشجيع المرأة على تبني السلوكيات التي تُسهم وتُعزز دخولهن لهذا المجال وبقوة، وقيام وسائل الإعلام بالتركيز على القدرات والإمكانيات المعرفية والإبداعية التي تتوافر في الكثير من فتيات ونساء المجتمع، والتأكيد على أن المجال متاح أمام الجميع للقيام بجميع الأدوار سواء أكان بالنسبة للرجال أم النساء، مما يعد إضافة حقيقية للرصيد الاجتماعي والثقافي والسياسي للتركيبة المجتمعية، وأن يقوم الإعلام بتقديم طرق وأساليب كيفية تدعم انخراط المرأة في المجتمع وخاصة المشاركة السياسية والحزبية؛ مما يؤسس لملامح الطريق الصحيح نحو تعديل وتغيير وتبديل الكثير من ميول واتجاهات وقناعات المرأة للدخول في هذا المجال وبكثافة غير متوقعة.

الفصل الخامس

تعليم وتدريب المـــرأة

مقـــدمة (٥)

يعتبر مدخل الاستثمار في تعليم الفتيات من أهم المداخل التي تقطع بالوصول إلى نتائج مجزية في مجال الإصلاح وفي تطوير فرص التنمية الشاملة في العديد من المجالات والأصعدة من أهمها المجال السياسي والاقتصادي والثقافي والتعليمي في العالم العربي، وقد شخص تقرير التنمية الإنسانية العربية الصادر عن صندوق الأمم المتحدة للإنماء وضع المرأة والفتاة في المنطقة العربية كأحد أهم نواقص التنمية الشاملة.

إن المجتمع ينظر للفتاة منذ الطفولة على أنها أم المستقبل، لذلك تتشكل تربية الطفلة منذ النشأة الأولى باعتبارها تعد لإدارة المنـزل وتتعلم كيفية تكوين أسرة، ولذا ركز المجتمع اهتمامه في تنشئة الفتاة على الالتزام والأخلاق وتوجيهها للسلوك المستقيم واحترام الآخرين، إلى جانب حرص الأسرة على زيادة الحماية والحرص على عدم تعرض الفتاة لأي تحرش أو اعتداء لتشب بأخلاق حميدة.

وفي الماضي كانت المرأة تعد من الصغر لتكون حاملة للتراث الفكري والديني واللغوي والثقافي فكانت تتحمل مسئولية تحفيظ القرآن لأطفالها. والاهتمام بتدريب الفتيات علي أعمال الطبخ

---

(٥) اعتمد هذا الفصل على الأوراق الخلفية لكل من: الدكتورة مَلَك زعلوك بعنوان «تعليم البنات مدخل التنمية الشاملة للإصلاح»، والدكتورة زينب بشري بعنوان «تقاليدنا الثقافية تلعب دورًا مهمًا مع الإناث»، والأستاذة آمال طلعت مصطفى بعنوان «التدريب والتعليم»، والدكتورة إيمان القفاص بعنوان «نحو سلام ورخاء المرأة».

والتطريز والخياطة حتى كيفية عمل ألعاب بسيطة في الريف مثل عمل العرائس من خامات بسيطة، بالإضافة إلى مساعدة والدتها في شئون المنزل حتى رعاية أخوتها الصغار، مع الالتزام الدائم بالتعاليم الدينية، فكان الاهتمام في الريف بأمور المنزل أكثر من التعليم الأكاديمي، حيث إنها لن تفكر في العمل بعد إنهاء الدراسة، لذا أخذت قسطًا من التعليم، ونادرًا ما تكمل تعليمها الثانوي أو الفني حيث إنها عادة تتزوج في سن مبكر.

ويختلف هذا الأمر تماما عن الفتاة في المدينة حيث طموح الفتيات أقوى بكثير من الفتية؛ ففي العادة تستطيع المذاكرة لفترات أطول حيث إنها ملتزمة أكثر بقضاء الوقت داخل المنزل عكس الفتية الذين يودون النزول معظم الوقت ليزاولوا الأنشطة الرياضة المختلفة أو ليقف مع زملائهم ويكون حماسهم ونشاطهم الرياضي أكثر بكثير في معظم الأحيان عن الدراسة الأكاديمية، لذا نجد نسبة الأوائل في البنات أكثر منها في الأولاد.

تعليم الفتيات في المنطقة العربية

حققت المنطقة العربية قفزات مهمة في نسب الالتحاق بالمدارس بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٥ إذ ارتفعت نسب الالتحاق من ٨١٪ إلى ٨٧٪ وتمثل نسب التقدم من أعلى المعدلات عالميًّا إذ وصلت إلى ١،٤٪. ولكن مع كل هذا التقدم لا زالت هناك مشاكل عدة تخيم على المنطقة. فالفجوة النوعية في المنطقة في عام ٢٠٠٥ كانت ١٤٪ بالنسبة للمرحلة الابتدائية و١٦٪ في المرحلة الثانوية وهي من أعلى النسب في العالم، أما عن حجم الأطفال خارج التعليم فهو كبير، إذ وصل إلى ٢٤،٣٪ ويخص البنين ٢٠،٨٪ من هذه النسبة والبنات ٢٧،٩٪. وهناك دول تشهد انخفاضًا، في نسب التحاق البنات مثل جيبوتي واليمن والسودان ودول أخرى تعاني من فجوة بارزة مثل المملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان، وتوجد بلدان لديها فجوات في بعض المناطق الجغرافية داخل الوطن الواحد مثل مصر وتونس والمغرب، وتعاني جميع البلدان العربية بدرجات متفاوتة من بعض المشاكل الخاصة بجودة التعليم والتحصيل وانتشار المدارس الطاردة للفتيات، كما أن هناك مشكلات أخرى خاصة بالتمييز في المعاملة بين الإناث والذكور؛ مما يؤثر على التحصيل والنجاح والمشاركة في الحياة الأسرية والعامة فيما بعد.

ويمكن تلخيص أهم أسباب عدم التحاق البنات في الجدول التالي:

أسباب خاصة بالعرض	أسباب خاصة بالطلب
• بعد المسافة • مدارس طاردة • غياب المعلمات • غياب الاستراتيجيات الداعمة والمساندة لتعليم البنات	• الفقر/ أسباب اقتصادية • عدم الاقتناع بمردود التعليم • أسباب اجتماعية وثقافية

ولقد أجري العديد من البحوث الدولية حول علاقة تعليم البنات بالتنمية البشرية وتبين أن هناك علاقة موجبة بين احترام حقوق الإنسان وارتفاع نسب التحاق الفتيات في تعليم راقي النوعية. كما أن هناك علاقات موجبة أيضًا بين تعليم البنات، وانخفاض نسب الأمراض والوفيات لدى الأطفال كما يقلل من نسب وفيات الأمهات. وتبين أيضا أن الاستثمار في تعليم الفتيات يتميز بفاعلية عالية؛ حيث إن أداء الفتيات التحصيلي جيد وبقاءهم في التعليم يكون أحيانًا أفضل من البنين، كما أن تعليم الفتيات يدعم تعليم الأجيال المقبلة ويعظم من دور المرأة في الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية.

وفي إطار غياب العدالة في تعليم الفتيات على المستوى العالمي أعلنت الأمم المتحدة أثناء المؤتمر العالمي للتعليم للجميع في عام ٢٠٠٠ في داكار عن مبادرة تعليم البنات لمساعدة الدول على تحقيق التزامها تجاه حقوق الطفل وخاصة البنات، وتضم المبادرة ١٣ منظمة من منظمات الأمم المتحدة بريادة منظمة اليونيسف. وتتلخص أهداف المبادرة في القضاء على الفجوة النوعية بين البنين والبنات في المرحلتين الابتدائية والثانوية بحلول علم ٢٠٠٥ وتحقيق المساواة بين البنين والبنات بحلول عام ٢٠١٥، والتأكيد على الارتقاء بالتعليم وضمان المساواة بين البنين والبنات في الالتحاق والتحصيل الدراسي.

النموذج المصري في تعليم البنات

من أهم المبادرات الوطنية المبادرة المصرية لتعليم البنات من خلال المجلس القومي للطفولة والأمومة بمشاركة الأمم المتحدة وشركاء آخرين وقد بدأت في عام ٢٠٠٠، وكانت مصر أول دولة على المستوى العالمي في تبني هذه المبادرة، ووضع نموذج دولي أشادت به المنظمات الدولية والبلدان الأخرى التي نهجت نفس النهج فيما بعد، مثل تركيا وبلدان عديدة في القارة الآسيوية، وكذلك في القارة الأفريقية، وأيضا بلدان عربية بدأت خطوات مهمة في هذا الاتجاه مثل اليمن والسودان وجيبوتي.

ومن خلال الأسلوب العلمي الذي اتبعته المبادرة المصرية تم التركيز على أكثر المناطق حرمانًا. ومن ثم استطاعت المبادرة أن تصل إلى أكثر المناطق تهميشًا في الريف المصري. وتساهم المبادرة برؤيتها الشاملة والشراكات الواسعة النطاق بأنشطة وبرامج تكافح الفقر في هذه المناطق من أبرزها التغذية المدرسية، مع التوجه نحو سبل لإدرار الدخل لهذه المجتمعات المحرومة في المستقبل القريب.

وهدفت مبادرة تعليم الفتيات في مصر إلى تقليل الفجوة النوعية، وبالفعل فقد نجحت إذ تقلصت الفجوة من ١٥٪ في عام ١٩٩٠ إلى أقل من ٢٪ في الوقت الراهن. وبالوصول إلى المساواة في الكم أي في عدد الملتحقات في التعليم تعتبر مصر الآن مستعدة لمواجهة التحدي الثاني الخاص بتحقيق المساواة في المعاملة مما يكرس الاعتزاز بالذات لدى الفتيات كقوة سياسية واقتصادية فاعلة وركيزة أساسية لتفعيل الممارسات الديمقراطية على المستوى القومي.

ولقد اعتمدت مبادرة تعليم الفتيات في مصر منذ بداية مراحل الرؤية والتخطيط ثم التنفيذ على المشاركة المجتمعية والتعبئة الجماهيرية في المحافظات السبع من خلال هياكل تطوعية وأخرى مساندة، ويمكن لإشارة على وجه الخصوص إلى الدور المهم جدًّا الذي لعبته الفرق المحلية التطوعية في كل محافظة التي قامت بالدور الأعظم في الرؤية لتخطيط المبادرة وفي متابعة التنفيذ، وهناك أيضا عدد من الجمعيات الأهلية التي شاركت أيضًا في الرؤية والتخطيط وكذلك في التنفيذ والمتابعة، وأخيرًا وليس آخرًا فقد أنشئت لجان تعليم على مستوى كل نجع لإدارة المدرسة والبرامج الأخرى المكملة للمبادرة.

وقامت الفرق المحلية التي تشكلت من خلال ورش عمل تخطيطية بشكل تطوعي، بوضع أسس الرؤية للمبادرة، ثم بنيت قدرات هذه الفرق على مستوى المحافظات على التخطيط من خلال ورش تدريبية مكنتها من وضع خطط واضحة ترجمت ومثلت احتياجاتها على أرض الواقع. وكان المجلس القومي والشركاء من هيئات الأمم المتحدة هم همزة الوصل بين الرؤى المجتمعية والسلطات العليا المخططة والمنفذة. إذ قدمت الخطط (بعد تجويدها بعض الشيء) إلى وزارة التخطيط مما أسفر عن إيجاد عنصر خاص بتعليم الفتيات في الخطة الخمسية للدولة بتمويل قومي مهم ويعتبر هذا المدخل للتخطيط من أنجح المداخل للتنمية البشرية الشاملة، ولتمكين المواطنين من ممارسة مسئوليتهم نحو مجتمعاتهم ولإعلاء شأن الديمقراطية.

وارتكزت المبادرة على فريق قومي واسع منذ البداية تشكل من عدة وزارات بلغ عددها نحو ١٨ وزارة معنية وقام المجلس القومي بالتنسيق بينها، كما اشترك في هذا الفريق القومي جمعيات أهلية، ثم توسعت الشراكات لتضم ليس فقط القطاع الأهلي ولكن أيضا القطاع الخاص، وقد أسفر هذا النهج عن إيجاد آلية للتنسيق بين القطاعات ليس فقط لترشيد الجهود ولكن أيضًا للوصول إلى أعلى فائدة وقيمة من الاستثمار القومي حول القضية. وهذه الآلية التي تمت بنجاح في مصر تتطلب المزيد من الاهتمام والدعم والاستمرارية وتمثل الأسلوب الأمثل لتناول القضايا التنموية والوصول إلى أهداف الألفية، حيث إنها أهداف متشابكة نحو حقوق إنسانية لا تتجزأ.

لقد التزمت مبادرة تعليم الفتيات في مصر بنموذج مدارس المجتمع، وهي مدارس بدأت في مصر عام ١٩٩٢ وأثبتت نجاحها على المستوى القومي والعالمي؛ مما جعلها من أهم النماذج الدولية للمدارس الصديقة للفتيات. واهتم هذا النموذج بتوصيل هذه الخدمة المدرسية للمجتمعات الفقيرة بالقرب من مسكنهم، كما التزمت بالمجانية التامة والتحرر من جميع التكاليف التعليمية المعلنة منها والخفية والأهم من كل ذلك فهي مدارس التزمت بمعايير رفيعة الجودة في التعليم تمثلت في التعلم النشط المتبع، والذي أولى اهتمامًا واضحًا للعناصر الآتية: مشاركة المتعلم، والفاعلية الذاتية والتمكين، مشاركة المجتمع المحلي، إعادة النظر وتحديد أهداف التعلم (المهارات والاتجاهات)، أدوار المعلم المستحدثة والفعالة داخل الفصل، تطور مصادر المنهج الدراسي، أسلوب المعلم في التقييم والتقويم، أسلوب المعلم في تحقيق الانضباط وبناء المواطنة داخل النسق التعليمي، الاعتماد على الجودة الشاملة في إدارة المدرسة وخلق قيادات رشيدة ومستنيرة.

الجمعية المصرية لحماية الأطفال

تأسست الجمعية المصرية العامة لحماية الأطفال بالإسكندرية سنة ١٩٨٧ بهدف تحقيق مستوى أفضل للمرأة والطفل وبخاصةً الطفل ذو الاحتياجات الخاصة انطلاقًا من مبدإ العطاء والعدالة والمشاركة والتميز في تقديم الخدمات من خلال أنشطتها الإنتاجية والتدريبية والخدمية والتثقيفية، كما تتطلع الجمعية إلى التطوير والتوسع في مختلف الأنشطة بما يتلاءم مع احتياجات المجتمع المتغيرة ومن حرص الجمعية على تحقيق مستوى أفضل للمرأة والاهتمام بها وخاصةً في مجال التعليم والتدريب ورفع المستوى الاقتصادي للمرأة. وقد قامت الجمعية بتنفيذ مشروع محو أمية المرأة سنة ١٩٩٦ بمنطقة عزبة المطار والفئة المستهدفة هي المرأة في سن الإنجاب، ويهدف المشروع إلى محو الأمية الأبجدية والتوعية في المجالات المختلفة الثقافية الصحية والبيئية علاوة على تدريب الإناث على الصناعات والحرف المنـزلية. وقد استفاد من المشروع ٨٠٠ سيدة بمنطقة عزبة المطار وهي من المناطق العشوائية ومن أهم ملامحها المستوى التعليمي والاقتصادي والمعيشي المنخفض. وقد تضمن المشروع برنامجًا لمحو الأمية للمستوى الأول والثاني يتضمن القراءة والكتابة والسياسة والثقافة العامة، وبرنامجًا خاصًا بالتوعية الصحية والثقافة العامة والثقافة الدينية وبرنامج تنظيم الأسرة والحفاظ على البيئة، ونشاطًا رياضيًّا ومسابقات رياضية، وبرنامجًا للتدريب التحويلي على بعض الحرف والصناعات للمساعدة على زيادة الدخل والمساهمة في تنمية المجتمع، ومجالات لتنمية المهارات الفنية والحرفية، حيث تم تدريبهن على الإصلاحات المنـزلية والغذائية مثل حفظ المأكولات والاقتصاد المنـزلي وصناعة الصابون بأنواعه والأشغال الفنية مثل أشغال الإبرة بالخيط والحبال والكروشيه والرسم على الزجاج وصباغة الأقمشة.

ومن مشروعات الجمعية أيضًا حماية البراعم وخاصةً الطفلة، فقد تم تنفيذ مشروع حماية طفل الشارع «مشروع حماية البراعم» عام ١٩٩٧ ويهدف إلى تحقيق الرعاية المتكاملة لأطفال الشوارع من الجنسين بواقع ١٢٨٠ طفل (٢٣٠ أنثى – ١٠٥٠ ذكرًا) ويقدم للأطفال رعاية صحية وتدريبًا مهنيًّا ونشاطًا رياضيًّا وترويحيًّا وبرامج محو أمية وتعليم في فصول المدرسة الصديقة. ويتم إيواء البنات في مركز حماية البراعم بسموحة، وتم إلحاق جميع البنات بالتعليم العام، التعليم الأساسي ومنهن الآن

في الصف الثالث الإعدادي. وتقدم الجمعية لهن جميعًا أنواع الرعاية المتمثلة في الإيواء والرعاية الصحية والتعليمية والثقافية والترويحية.

ولزيادة الاهتمام بالطفلة، تقوم الجمعية أيضا برعاية الأطفال مجهولي النسب والأيتام من الذكور والإناث، ابتداءً من الشهر الأول للميلاد، ويتم تقديم الرعاية الكاملة لهم من إيواء وتغذية إلى آخره بدار الأمل للأيتام، والتي تم تأسيسها في مارس ٢٠٠٢ لهذا الغرض، لتسع ١٥٠ طفلاً من الذكور والإناث وتقع بطريق المطار أمام الأمن المركزي وقد حرصت الجمعية أن يكون بهذه الدار لرعاية هؤلاء الأطفال كادر من العاملين ذوي المؤهلات العليا والخبرة الفائقة في هذا المجال.

وقامت الجمعية بالاشتراك مع رابطة المرأة العربية بالإسكندرية بعقد مؤتمر عن تعظيم مكاسب الخصخصة ومستقبل العمالة النسائية في الوطن العربي في ١٠/١٢/١٩٩٨، ولقد ناقش المؤتمر محاور تتعلق بالخصخصة والعمالة النسائية، والتجربة المصرية في الخصخصة ومكاسب العمالة النسائية، والتحول من ملكية الدولة للمشروعات الاقتصادية إلى الملكية الفردية وأوضاع العاملين في مصر مع إشارة خاصة إلى وضع المرأة العاملة، والمنظور الاجتماعي والقانوني للعمالة النسائية في ظل الخصخصة، وتعظيم دور المرأة وتفجير طاقات القوى العاملة النسائية في ظل الخصخصة، والتنمية الاجتماعية من المنظور الإسلامي، وإشكاليات العمالة النسائية في ظل الخصخصة والثورة الصناعية ... إلى آخره.

وقد أكد المؤتمر على أهمية مشاركة المرأة في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأهمية دور المنظمات غير الحكومية في إعداد سيدات أعمال ناجحات، وتبادل التجارب والخبرات الاقتصادية بين نساء الدول العربية والأجنبية في ظل الخصخصة، والوصول إلى حلول خلاقة وعملية لتأكيد مكاسب الخصخصة بالنسبة للمرأة، ويتمشى هذا المؤتمر مع الاتجاهات العالمية نحو ربط التنمية الاقتصادية البشرية بالتنمية الاجتماعية.

وعلى جانب آخر تم تنفيذ «مشروع رفع المستوى الصحي والتعليمي للنساء بعشوائيات حي شرق الإسكندرية سنة ٢٠٠٤ بمناطق جانيوتي والصالحية وعزبة القلعة، ويشمل المشروع محو أمية النساء مع التوعية الصحية والثقافية واستخراج بطاقات صحية وإجراء كشف دوري على المستفيدات

وتدريبهن على بعض الصناعات التي تمكنهن من رفع مستواهن الاقتصادي. وقد تم محو أمية ٥١٠ سيدات وفتيات في سن الإنجاب من سن ١٤– ٤٥، وتم تدريبهن على مهارات حرفية لتمكنهن من زيادة دخلهن، وتدريب ١٥٠ من أبناء المستهدفات –وخاصةً الأسر التي تعولها سيدات– على بعض الأعمال والمهارات المطلوبة لسوق العمل لزيادة الدخل، وتم توفير ١١٢ فرصة عمل لهن في مجال جليسات الأطفال والمسنين والمرضى وكذا الحياكة والتطريز وأعمال السكرتارية والكمبيوتر. كما تم تحسين ورفع القدرة المؤسسية للجمعيات الواقعة في نطاق عمل المشروع بكفاءة عالية للاستمرار في خدمة المجتمع.

ويؤكد الدستور المصري أن الدولة تكفل مشاركة المرأة في كافة المناحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكفالة الدولة هنا تعني أن الدولة تضمن تفعيل هذه المشاركة، وتتخذ كل الإجراءات اللازمة، حتى تشارك المرأة إيجابيًّا. وقد أكدت القيادة السياسية المصرية ضرورة تمكين المرأة. وحتى يتحقق هذا، هناك إجراءات طويلة المدى وأخرى قصيرة المدى نحتاجها لتفعيل مشاركة المرأة.

وتتضمن الإجراءات طويلة ومتوسطة المدى تعليم المرأة في كل محافظات مصر والقضاء على ظاهرة التسرب من المدارس ومحو أمية المرأة وتوعيتها بحقوقها وواجباتها وضرورة مشاركتها في كافة مجالات الحياة. وتشتمل هذه الإجراءات أيضًا على تثقيف المجتمع ككل بضرورة دمج المرأة دمجًا كليًّا في عملية التنمية، ليس فقط لأن هذا حق إنساني للمرأة وواجب عليها كمواطنة مصرية، ولكن أيضًا لأننا كبلد نام يصبو لتحقيق التنافسية العالمية لا يمكن أن نتحمل رفاهية أن ننمو بجهود نصف مجتمعنا فقط، بينما النصف الأخر يتعثر في خطى موءودة. وهناك دور أساسي على مؤسسات التعليم وعلى الإعلام في مصر وجهات التثقيف المختلفة وكذلك المجتمعات المحلية والجمعيات الأهلية لتغيير الثقافة التي تهمش المرأة.

أما الإجراءات قصيرة المدى والفورية فتكمن في توفير برامج تدريبية للمرأة العاملة وغير العاملة تساعدها على تحسين قدرات العمل وقابليتها للتشغيل أو لإقامة المشروعات الصغيرة. هذه البرامج التدريبية والتحويلية مهمة جدًّا للمرأة لوضعها على طريق المساهمة في التنمية الاقتصادية لمصر. وبالتوازي مع هذه البرامج يجب أن تتولى جهات مختلفة –سواء حكومية أو أهلية– مهمة تخفيف

عبء الرعاية الأسرية على المرأة حتى تستطيع القيام بواجبها تجاه وطنها. ونعنى بهذا توفير دور الحضانة ورياض الأطفال في كافة أحياء ومحافظات مصر حتى تطمئن المرأة والأسرة على أن الأبناء في أيد أمينة. كذلك توفير خدمات الرعاية في المنازل من جهات موثوق بها حتى لا يكون عبء رعاية المنزل كله على المرأة العاملة. ويقع ضمن هذا أيضًا الإكثار من الشركات التي تنتج الأطعمة المجهزة بسعر مناسب والتي تختصر وقت إعداد الوجبات للمرأة، وتوفير برامج الرعاية الصحية والتأمين الصحي للأطفال حتى يتيسر للمرأة الحصول على الرعاية الصحية لأبنائها في وقت مناسب. وكل هذه الخدمات، والتي انتفعت بها فعلاً الكثيرات من النساء، إذا ما امتدت ستتيح لمزيد من النساء المشاركة الفعالة في التنمية.

ومن ضمن الإجراءات المطلوبة أيضًا تمكين المرأة من الترقي وتولي المناصب المختلفة في جهات عملها وذلك من خلال التدريب الذي يعوضها عما فاتها أثناء إجازات الوضع ورعاية الأطفال التي تقدمها لمجتمعها. إن هذا التدريب يعبر بالمرأة الفجوة المعرفية والمهارية التي نشأت بينها وبين زميلها الذي لم ينقطع عن العمل ويؤهلها للترقية المنشودة وتحمل مزيد من المسئوليات في مجال عملها. ومن المهم أيضًا التوسع وتعميم تجربة مراكز تكافؤ الفرص في جهات العمل المختلفة. وتقوم هذه المراكز بمتابعة أوضاع المرأة العاملة في المؤسسة والمراكز التي تتقلدها وتتأكد من ممارستها لحقوقها وواجباتها كعضو عامل في المؤسسة، وتتلقى شكاوى التمييز، في حالة حدوثها.

الفصل السادس

المـرأة والاتجـار بالبشـر

مقـــدمة (٦)

يعتبر الاتجار بالبشر الصورة الحديثة للعبودية في عالم اليوم، لأنه ينتهك أساسًا حق الإنسان في الحياة والحرية والتحرر من العبودية بجميع أشكالها. وينـزع هذا النوع من الاتجار الأطفال من آبائهم وأسرهم، وينتهك الحق الطبيعي للطفل في أن ينشأ في بيئة محمية، والحق في أن يكون حرًّا من جميع أشكال إساءة المعاملة، ويجعل الاستغلال ضحايا الاتجار بالبشر معرضين لمطالب وتهديدات المتاجرين بهم، ويسهم بوسائل متعددة في انهيار الهياكل الاجتماعية.

وتسمح الأرباح من الاتجار بالبشر لهذه الممارسة بالتأصل في مجتمع معين، يستغل مرارًا كمصدر جاهز للضحايا. ويمكن لخطر تحول الشخص إلى ضحية للاتجار بالبشر أن يحمل مجموعات معرضة للخطر كالأطفال والشابات على الاختفاء؛ مما يؤدي إلى آثار سيئة على ذهابهم إلى المدارس أو بنيان أسرهم. ويقلص فقدان التعليم الفرص الاقتصادية لمستقبل الضحايا ويزيد من تعرضهم لإعادة الاتجار بهم في المستقبل. وكثيرًا ما يجد الضحايا القادرون على العودة إلى مجتمعاتهم أنفسهم موصومين بالعار أو منبوذين. وقد يستغرق التعافي من الصدمة والألم -إذا ما حدث بالفعل- الحياة بكاملها.

---

(٦) اعتمد هذا الفصل على الأوراق الخلفية التي قدمتها كل من: الدكتورة علية البنداري والأستاذة راميا راماناثان بعنوان «الاتجار بالمرأة»، والدكتور محمد مطر بعنوان «الاتجار في المرأة: الإطار الدولي وتحديات مكافحة المشكلة في بلدان الشرق الأوسط».

تعريف الاتجار بالبشر

إن الصورة التي تتبادر إلى ذهن العديد من الناس عندما يسمعون كلمة العبودية، هي تلك العبودية التقليدية الخاصة بتجارة الرقيق عبر الأطلنطي، التي كانت تتمثل في شراء وبيع الناس، وشحنهم من قارة إلى قارة، ونظرًا لإنهاء هذه التجارة رسميًّا في أوائل القرن التاسع عشر، فقد أصبح الكثيرون يعتبرونها جزءًا من التاريخ الماضي وليس الحاضر المعاصر، ولكن الحقيقة هي أن العبودية ما زالت مستمرة في وقتنا الحالي؛ حيث يتم إرغام الملايين من الرجال والنساء والأطفال في جميع أنحاء العالم على العيش كعبيد. وعلى الرغم من أن هذا الاستغلال لا يطلق عليه في الغالب تعبير «العبودية» القديم، إلا أن الظروف هي نفسها، حيث يتم بيع الناس كالأشياء، وإرغامهم على العمل مقابل أجر زهيد أو بدون أجر، ووضعهم تحت رحمة «أصحاب العمل».

وبذلك تكون العبودية موجودة على الرغم من حقيقة أنها محظورة في معظم البلدان التي تمارس فيها. فهي محظورة بموجب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ ومعاهدة الأمم المتحدة التكميلية لعام ١٩٥٦ بشأن إلغاء العبودية وتجارة ومؤسسات الرقيق والممارسات الشبيهة بالعبودية؛ فما زال النساء يتم إخضاعهن قسرًا في أنحاء عديدة من العالم للعمل في البغاء، كما يتم تهريب الأطفال بين دول غرب أفريقيا، كما أن الرجال يرغمون على العمل كعبيد في المزارع البرازيلية. خلاصة القول إن العبودية بمعناها المعاصر تتخذ أشكالاً مختلفة وتؤثر على الناس من مختلف الأعمار والأجناس والأنواع.

ويختلف الاتجار بالبشر عن تهريب الأفراد، فالتهريب هو مساعدة شخص ما لكي يعبر الحدود بطريقة غير قانونية نظير مبلغ معين، ويعد الاتجار بالبشر هو الوسيلة الأسرع والآخذة في التزايد التي يتم من خلالها إجبار الأفراد على العبودية. إنه يؤثر على كل قارة وعلى معظم البلدان.

ويتضمن هذا النوع من الاتجار نقل الأشخاص عن طريق العنف أو الخداع أو الإكراه بغرض العمل القسري أو العبودية أو الممارسات التي تشبه العبودية. ومع ذلك، فإنه عند الاتجار في الأطفال لا يحتاج الأمر إلى ممارسة أي عنف أو خداع أو إكراه ضدهم، فكل ما يتم هو مجرد نقلهم للقيام بعمل استغلالي يشكل نوعًا من الاتجار. ويعد ذلك عبودية لأن من يتاجرون بهم يستخدمون

العنف والتهديدات وأشكال الإكراه الأخرى لإجبار ضحاياهم على العمل ضد إرادتهم. ويشمل ذلك التحكم في حريتهم في الحركة، ومكان وموعد عملهم والأجر الذي سيحصلون عليه في حالة وجوده.

ويعرف بروتوكول الأمم المتحدة الاتجار بالبشر –وخاصة النساء– بأنه كافة العمليات التي تتضمن تجنيد أو نقل أو تحويل أو إيواء أو استلام الأشخاص عن طريق التهديد أو استخدام القوة أو أي نوع من أنواع الإكراه. أو الاختطاف أو التحايل أو الخداع أو إساءة استخدام القوة أو استغلال موقف ضعف أو إعطاء أو تلقي دفعات أو فوائد للحصول على موافقة شخص يتمتع بالسيطرة على شخص آخر بهدف استغلال النساء أو العمالة أو الخدمات القسرية أو ممارسات مشابهة للعبودية أو العمل بالإكراه أو نقل الأعضاء.

ويعرف قانون حماية ضحايا الاتجار الأشكال الصارخ للاتجار بالبشر على أنها الاتجار بالجنس، سواء من خلال عمل جنسي تجاري يتم بالقوة أم الاحتيال أو الإكراه أم الذي يتم فيه إغواء شخص لمثل هذا العمل لم يبلغ ثماني عشرة سنة من العمر، وكذلك تجنيد أو إيواء أو نقل أو الحصول على شخص للعمل أو للخدمات عن طريق استخدام القوة أو الاحتيال أو الإكراه بهدف تعريضه للعمالة الإجبارية أو أعمال السخرة أو عبودية الديون أو العبودية.

وتسيء دول كثيرة فهم هذا التعريف، متجاوزة الاتجار الداخلي بالبشر أو أشكالاً من الاتجار بالعمال في تشريعاتها الوطنية، وتفشل في كثير من الأحيان في التمييز بين الاتجار بالبشر والهجرة غير القانونية. وكثيرًا ما تحذف العمالة الإجبارية من بين تفسيرات هذا التعريف، وهي نوع من الاتجار بالبشر لا يتطلب الانتقال.

وعلى هذا فإن الرجال والنساء والأطفال عرضة للاتجار في البشر؛ على الرغم من أن الغالبية هم من النساء والأطفال. والسؤال المطروح هنا هل يتم الاتجار في البشر بغرض البغاء فقط؟ والإجابة على ذلك تكون بالنفي، وأن البشر يتم الاتجار بهم في حالات عديدة. على سبيل المثال، يتم تجنيد أطفال غرب أفريقيا في العديد من الأعمال الاستغلالية، ويتم نقلهم بطريقة غير قانونية في جميع أنحاء المنطقة؛ ويتم تهريب النساء الصينيات والفيتناميات إلى بعض الجزر الباسيفيكية للعمل

لساعات طويلة لتصنيع البضائع للسوق الأمريكي؛ ويتم تهريب الرجال من المكسيك، وإرغامهم على العمل في المزارع في الولايات المتحدة.

ويجري أيضا شراء الأطفال وبيعهم، بصورة متزايدة، داخل وخارج حدود الدول، حيث يتم استغلالهم لأغراض الجنس أو التسول أو العمل في مواقع البناء أو المزارع أو كخدم في المنازل. وتصبح محنة هؤلاء الأطفال أكبر عندما يصلون إلى دولة أخرى. فغالبًا ما يفقدون الاتصال بأسرهم، ويصبحون تحت رحمة من يقوم بتشغيلهم. ويعمل معظم الأطفال لكون أسرهم فقيرة، ولكون عملهم ضروريًّا لبقائهم. ويلعب التمييز على أسس تشمل النوع والجنس والديانة أيضا دوره في أسباب لجوء الأطفال للعمل. وغالبًا ما يتم تشغيل الأطفال واستغلالهم لأنهم –مقارنة بالكبار– أكثر تأثرًا بالإغراء، وأقل تكلفة في تشغيلهم، ولا يحتمل مطالبتهم بأجور أعلى أو ظروف عمل أفضل. ويدعي بعض أصحاب الأعمال زورا أن الأطفال يناسبون بصفة خاصة أنواعًا معينة من العمل، وذلك لصغر أحجامهم و»أناملهم الدقيقة».

حجم الظاهرة

ليس الاتجار في البشر شيئًا جديدًا، ولكنه مشكلة تتزايد بشكل سريع. وهناك العديد من العوامل التي أدت إلى تزايد هذه المشكلة، مثل المكاسب السهلة التي يتم الحصول عليها من استغلال الأفراد؛ والحرمان المتزايد والتهميش اللذين يتعرض لهما الفقراء؛ والتمييز ضد النساء؛ والقوانين التي تضع قيودًا على الهجرة؛ وعدم توفر المعلومات بشأن أخطار الاتجار في البشر، وعدم وجود العقوبات الكافية ضد من يعملون بالاتجار في البشر. ويعد الاتجار بالبشر مشكلة عالمية تؤثر على كل قارة وعلى معظم البلدان. ومن المستحيل معرفة عدد الأفراد الذين يتم الاتجار فيهم، ومن الصعب الحصول على الإحصائيات لأن الاتجار في البشر نشاط يتم بطريقة سرية. وفي تقرير للحكومة الأمريكية نُشر في عام ٢٠٠٣ يقدر عدد الأفراد الذين يتم الاتجار فيهم كل عام في العالم بما يتراوح بين ٨٠٠ ألف – ٩٠٠ ألف على الأقل. ويتم الاتجار في المئات من النساء والأطفال كل عام بنقلهم بطريق غير شرعي إلى المملكة المتحدة. وتقدر الأبحاث التي أجرتها وزارة الداخلية في

المملكة المتحدة في عام ٢٠٠٠ عدد النساء اللاتي تم تهريبهن داخل البلاد في عام واحد بحوالي ١٤٢٠ امرأة؛ وقد يكون العدد أكبر من ذلك؛ لأن البحث كان يستند فقط إلى الحالات التي تم الإبلاغ عنها.

ويشكل الاتجار بالبشر ثالث أكبر مصدر للربح في عالم الجريمة المنظمة على الصعيد الدولي، بعد المخدرات والسلاح، إذ تقدّر حصيلته السنوية بمليارات الدولارات. وتعتقد الأمم المتحدة أن عدد الأشخاص الذين يتم تهريبهم كل عام للاتجار بهم يصل إلى ٤ ملايين شخص. ولم تلتفت معظم الحكومات إلى هذا الأمر إلا مؤخرًا، وفي معظم الأحيان لدواع تتعلق بالقانون والنظام أكثر منه لدواع تتعلق بحقوق الإنسان.

ولقد تحولت الولايات المتحدة والدول الغربية إلى مراكز كبرى للاتجار بالبشر من جانب عصابات الجريمة المنظمة التي تجني سنويًّا ما بين ٨ و١٠ مليار دولار وفقًا لإحصائيات وزارة العدل الأمريكية، وبذلك تحولت تلك التجارة إلى أخطبوط يطول كل الدول الفقيرة والغنية على حد سواء، فتقديرات المؤسسات الدولية تشير إلى أن هناك ما يقدر بحوالي ٨٠٠ ألف شخص يتم الاتجار فيهم عبر الحدود الدولية كل عام، بينما يتم الاتجار في ملايين آخرين داخل حدود كل دولة بمن فيهم الولايات المتحدة.

وجاء في تقرير لإدارة الهجرة والجمارك الأميركية أن التحقيقات الجارية بشأن الاتجار في البشر قد ازدادت بنسبة ٤٠٠٪ خلال عام ٢٠٠٥ ووفقًا لمكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي، فإن الاتجار بالبشر ينتج دخلاً سنويًّا يقدر بحوالي ٩٠٥ مليون دولار. وهو مرتبط ارتباطًا وثيقًا بغسل الأموال وتهريب المخدرات وتزوير الوثائق وتهريب الأشخاص، وقد قفزت قيمة الأصول والممتلكات التي تم الاستيلاء عليها من مهربي البشر والمنظمات التي تتاجر في البشر من لا شيء تقريبًا قبل العام ٢٠٠٣ إلى ما يقرب من ٢٧ مليون دولار في العام ٢٠٠٥.

ويذكر تقرير آخر أن العالم المعاصر أصبح يعاني سنويًّا من تفاقم ظاهرة الاتجار بالبشر، وأظهر التقرير أن ٨٠ بالمائة تقريبًا من بين ٦٠٠،٠٠٠ و٨٠٠،٠٠٠ من الرجال والنساء والأطفال الذين يتم الاتجار بهم عبر الحدود الدولية كل عام هم من النساء والفتيات، وأن من بينهن ما يصل إلى ٥٠

بالمائة من القاصرات، وتظهر البيانات أيضاً أن أغلبية ضحايا الاتجار بالبشر عبر الدول من الإناث اللواتي يتم الاتجار بهم لأغراض الاستغلال الجنسي والتجاري، وأوضح التقرير أن هذه البيانات، بتركيزها على الاتجار بالبشر عبر الدول، لا تشمل ملايين الضحايا حول العالم الذين يتم الاتجار بهم داخل حدودهم القومية.

ويجري توريط النساء في هذه الأنشطة باستخدام ادعاءات كاذبة، وإكراههن ونقلهن وبيعهن وإخضاعهن لألوان مختلفة من الاستغلال. ومن بين أشكال الاستغلال هذه العمل القسري، بما في ذلك العمل القسري في المنازل، والاستغلال الجنسي، لا سيما السياحة الجنسية والزيجات القسرية. ويتم تضليل البعض بشأن طبيعة العمل الذي سيقمن به، بينما تقدم للبعض الآخر أنصاف حقائق يجبرن بعدها على ممارسة العمل، في حين يُبلّغ البعض بطبيعة العمل، ولكن دون الإشارة إلى الظروف المحيطة به، وسط غياب البدائل الاقتصادية الأخرى.

وتخضع النساء المهرّبات لمجموعة واسعة من انتهاكات حقوق الإنسان يرقى العديد منها إلى مستوى التعذيب أو إساءة المعاملة. إذ تتعرض النساء اللواتي يُتّجر بهن لغايات الاستغلال الجنسي في كثير من الأحيان للإساءة الجنسية والاغتصاب لكسر مقاومتهن النفسية والعاطفية، وبهدف إجبارهن على العمل في هذا المجال. كما تضرب العديدات منهن ويغتصبن لمعاقبتهن على محاولتهن الهرب أو لرفضهن معاشرة الزبائن. وعلى الرغم من مخاطر التقاط فيروس عجز المناعة المكتسبة (الإيدز) أو الإصابة بالمرض، فإن النساء يلقين العقاب لرفضهن ممارسة الجنس دون استعمال وسائل للوقاية. وبالإضافة إلى العنف الجسدي، تتعرض النساء المهربات لإساءات أخرى، لا سيما الاحتجاز غير القانوني ومصادرة وثائقهن الثبوتية، وحتى الاسترقاق. ويفاقم من آثار هذه الإساءات ما تلقاه النساء اللاتي يتّجر بهن من معاملة على أيدي الموظفين الحكوميين، الذين يعاملوهن على أنهن مجرمات لا ضحايا.

إن الاتجار بالنساء محرم بموجب العديد من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاتفاقية الملحقة باتفاقية القضاء على الرق وتجارة الرقيق والمؤسسات والممارسات الشبيهة بالعبودية. وتنص اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة على أن: «تتخذ الدول

الأطراف جميع التدابير المناسبة، بما فيها وضع التشريعات اللازمة للقضاء على جميع أشكال الاتجار بالمرأة، واستغلال المرأة في الدعارة». وتشتمل اتفاقية جديدة بشأن الجريمة المنظمة في الأوضاع الانتقالية، تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٠، على بروتوكول لمنع الاتجار بالأشخاص، وخاصة النساء والأطفال، والقضاء عليه ومعاقبة الضالعين فيه.

تقرير الاتجار بالبشر لعام ٢٠٠٦

يعد تقرير الاتجار بالبشر Trafficking in Persons Report الذي تصدره وزارة الخارجية الأمريكية التقرير العالمي الأكثر شمولية بشأن الجهود التي تبذلها الحكومات في محاربة الأشكال الصارخة للاتجار بالبشر، وتقوم الخارجية الأمريكية بإعداد هذا التقرير؛ اعتمادًا على المعلومات الواردة من السفارات الأمريكية ومن مسئولين في حكومات أجنبية ومنظمات غير حكومية ومنظمات دولية، إلى جانب تقارير منشورة، ورحلات استطلاعية إلى كل منطقة ... إلى آخره.

ويشمل هذا التقرير السنوي تلك الدول التي تم تحديدها على أنها دول مصدر، أو عبور، أو مقصد نهائي لعدد ذي شأن من ضحايا الأشكال الصارخة للاتجار بالبشر. ويصف طبيعة مشكلة الاتجار بالبشر في كل دولة، وأسباب ورود الدولة في التقرير، وجهود حكومتها في محاربة الاتجار بالبشر. ويشمل التقرير أيضا تقييما لمدى التزام الحكومات بالمعايير الدنيا للقضاء على الاتجار بالبشر حسب ما تم النص عليه في قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر، ويصف الجهود التي قامت بها كل حكومة لغرض تطبيق قوانين محاربة الاتجار بالبشر، وحماية الضحايا، ومنع عمليات الاتجار بالبشر. ويشرح التقرير الأساس لتصنيف أي دولة إما في الفئة ١، أو الفئة ٢، أو في قائمة المراقبة في الفئة ٢ أو الفئة ٣. وفي حال تم تصنيف دولة ما في قائمة المراقبة للفئة ٢ يحتوي التقرير بياناً يفسر هذا التصنيف باستعمال مصطلحات استناداً إلى شروط قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر.

ويشير التقرير إلى أن ٢٧ مليون إنسان حول العالم، ٨٠٪ منهم من النساء والأطفال، يعيشون من خلال تجارة البشر التي أمست أكبر تجارة غير شرعية في العالم، حيث تقدر منظمة العمل الدولية (I.L.O) في آخر تقرير لها أرباح استغلال النساء، والأطفال جنسيًّا بحوالي ٢٨ مليار دولار

سنويًّا، كما تقدر أرباح العمالة الإجبارية بحوالي ٣٢ مليار دولار سنويًّا، وتؤكد المنظمة أن ٩٨٪ من ضحايا الاستغلال التجاري الإجباري للجنس هم من النساء والفتيات، ويتعرض حوالي ٣ ملايين إنسان في العالم سنويًّا للاتجار بهم، بينهم ١،٢ مليون طفل، وينقل ما يتراوح بين ٤٥ ألفًا و٥٠ ألفًا من الضحايا إلى الولايات المتحدة الأمريكية سنويًّا.

ويؤكد أن تجارة البشر تنتشر في معظم دول العالم إن لم يكن في كلها، لكن تختلف من دولة إلى أخرى، وذلك طبقًا للأساليب المستخدمة في هذا النوع من التجارة، واختلاف أنظمة الأمن في هذه البلدان أدى إلى تضاؤلها في البعض، ولكن ازدادت في البعض الأخر، وفي العالم العربي تنتشر هذه المأساة في جميع الدول العربية تقريبًا، ولكن إدراك المجتمع لها لا يكاد يذكر، بل إن معظم الحكومات العربية لم تتخذ جهودًا فعالة لمواجهتها، أو حتى رصدها، وربما كان التقرير الذي تصدره وزارة الخارجية الأمريكية هو الوسيلة الموثقة، والوحيدة التي يمكن اللجوء إليها لرصد هذه المأساة.

الاتجار بالبشر والتشريعات الدولية

ثمة تشريعات دولية عديدة تجرم الاتجار بالبشر، ويكفي النظر إلى مقدمة الاتفاقية الأوروبية للعمل ضد الاتجار بالبشر(٧) التي دعت منظمة العفو الدولية جميع الدول الأعضاء في مجلس أوروبا إلى اتخاذ الخطوات الضرورية للتصديق عليها:

«إن الجمعية العامة، إذ تؤكد من جديد المبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية حقوق الطفل، والإعلان المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة، وإذ تشير إلى اتفاقية قمع الاتجار بالأشخاص واستغلال بغاء الغير، وإذ تشير أيضًا إلى قرار الجمعية العامة ٥١ / ٦٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ بشأن الاتجار بالنساء والفتيات، وإذ تعيد تأكيد الأحكام المتعلقة بالاتجار بالنساء والفتيات الناتجة عن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، المعقود في فيينا في حزيران/يونيه ١٩٩٣، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي

(٧) نص الاتفاقية في الملحق الوارد بهذا الكتاب

الرابع المعني بالمرأة، ومؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، المعقود في القاهرة في نيسان/أبريل و٨ أيار/ مايو ١٩٩٥».

كذلك صدر عن لجنة حقوق الإنسان المنبثقة من الأمم المتحدة في جلستها العامة في ديسمبر ١٩٩٧ قرار استهلته بالتذكير بكافة القرارات السابقة التي اعتمدتها الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان بشأن مشكلة الاتجار بالنساء والفتيات، وكذلك باتفاقية حظر الاتجار بالأشخاص واستغلال دعارة الغير، وبما يتصل بالاتجار بالنساء والأطفال من الأحكام التي اعتمدها المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، ومؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين.

وفي هذا الصدد ينبغي على المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية إيلاء الاهتمام بموضوع جمع المعلومات عن حجم مشكلة الاتجار هذه وتعقدها، وتوفير المأوى للنساء والأطفال المتاجر بهم، وتأمين عودتهم إلى بلدانهم الأصلية بصورة طوعية، مع الحاجة إلى تناول تأثير العولمة على مشكلة الاتجار بالنساء والفتيات، حيث يزداد القلق إزاء تزايد عدد النساء والطفلات والصبيان من البلدان النامية ومن بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، اللواتي يجري الاتجار بهن فينقلن إلى البلدان المتقدمة النمو، وكذلك في داخل المناطق والدول وفيما بينها، وهناك قلق كذلك إزاء ازدياد أنشطة التنظيمات الإجرامية عبر الوطنية التي تجني أرباحًا من الاتجار بالنساء والأطفال على الصعيد الدولي، دون مراعاة للظروف الخطيرة واللاإنسانية، وفي انتهاك صارخ للقوانين المحلية والمعايير الدولية، وإزاء تزايد استخدام تكنولوجيات المعلومات الحديثة، بما في ذلك شبكة الإنترنت، لأغراض البغاء والتصوير الإباحي، والولع الجنسي بهم، والاتجار بالنساء في الزواج، والسياحة الجنسية.

ولذلك ينبغي حث الحكومات على اتخاذ تدابير مناسبة للتصدي للعوامل الجذرية، بما في ذلك العوامل الخارجية، التي تشجع الاتجار بالنساء والفتيات لأغراض البغاء، وسائر أشكال الجنس التجاري والزيجات القسرية، والعمل القسري، وذلك للقضاء على الاتجار بالنساء بجملة طرق

منها تعزيز التشريعات القائمة بغية توفير حماية أفضل لحقوق النساء والفتيات ومعاقبة الجناة بتطبيق تدابير جنائية ومدنية؛ ودعوة تلك الحكومات إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية لضحايا الاتجار، بما في ذلك اتخاذ خطوات تكفل لجميع التشريعات المتعلقة بمكافحة الاتجار أن تكون حساسة لنوع الجنس وأن توفر الحماية لحقوق الإنسان للنساء والفتيات وضد الانتهاكات التي ترتكب ضد النساء والفتيات؛ ومطالبة الحكومات بتجريم الاتجار بالنساء والفتيات بجميع أشكاله، وإدانة ومعاقبة كل المجرمين الضالعين في ذلك، بمن فيهم الوسطاء، سواء ارتكبوا جريمتهم في بلدهم أم في بلد أجنبي، مع ضمان عدم معاقبة ضحايا تلك الممارسات؛ وتشجيع الحكومات على أن تقوم، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية، بشن حملات تستهدف توضيح الفرص والحدود والحقوق القائمة في حالة الهجرة لتمكين النساء من اتخاذ قرارات واعية والحيلولة دون وقوعهن ضحايا للاتجار؛ ودعوة الحكومات المعنية إلى تخصيص الموارد لتوفير برامج شاملة تهدف إلى مداواة وإعادة تأهيل ضحايا الاتجار داخل المجتمع، بما في ذلك عن طريق التدريب الوظيفي، والمساعدة القانونية، والرعاية الصحية، واتخاذ تدابير للتعاون مع المنظمات غير الحكومية من أجل تقديم الرعاية الاجتماعية والطبية والنفسية للضحايا.

حماية المرأة من الاتجار

تعد المنظمة الدولية لمناهضة العبودية، التي أنشئت في المملكة المتحدة عام ١٨٣٩، أقدم المنظمات الدولية التي تعمل بشكل كامل ضد الرق وما يرتبط به من انتهاكات، سواء على المستوى المحلي والقومي والدولي، في إطار سعيها من أجل إزالة نظام العبودية من جميع أنحاء العالم، وذلك من خلال حث حكومات الدول التي يوجد فيها عبودية على تطوير وتطبيق الإجراءات الكفيلة بوضع حد لها، وإقناع الحكومات والوكالات الحكومية بجعل العبودية قضية ذات أولوية، ودعم البحوث التي تجرى لرصد انتشار العبودية حتى يتسنى تحديد الإجراءات اللازمة للقضاء عليها، والعمل جنبًا إلى جنب مع المنظمات المحلية لرفع درجة الوعي العام بالعبودية، وتعريف الجمهور بالحقائق المتعلقة بالعبودية، وتنظيم الحملات الرامية للقضاء عليها.

ويعمل نشطاء المنظمة مع المنظمات المشاركة من جميع أنحاء العالم على جمع المعلومات المتعلقة بالقضايا الأساسية التي تشمل إضافة إلى العبودية التقليدية، العمل بالسخرة، والزواج بالإكراه، وأسوأ أشكال تشغيل الأطفال، والاتجار في البشر. ثم تتولى المنظمة نشر هذه المعلومات، والعمل من خلال الهيئات الدولية على تنمية القوانين التي تحمى أولئك الذين يتعرضون للاستغلال بسبب هذه الممارسات.

وتصدر المنظمة إلى جانب ذلك تقارير عمل ومواد تعليمية ومجلة فصلية اسمها Reporter، لتوعية الجمهور وصناع السياسات على حد سواء بقضايا العبودية في جميع أنحاء العالم. كما تعمل المنظمة على إقناع الحكومات الوطنية والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بضرورة تبني السياسات التي من شأنها المساعدة على إزالة كافة أشكال العبودية. ويعود تاريخ ما تحويه مكتبة المنظمة من كتب وتقارير وصحف وصور وشرائح الفانوس السحري وميكروفيلم وأفلام فيديو وقصاصات صحفية، إلى الأيام الأولى لحركة مكافحة العبودية وحتى أيامنا هذه. وتعمل المنظمة بشكل مستمر على توفير التمويل لأنشطتها مع الجمهور والجمعيات الخيرية والمؤسسات والحكومات والاتحاد الأوروبي والهيئات الأخرى.

ولقد أسهم العمل الذي تقوم به المنظمة الدولية لمناهضة العبودية في تغيير حقيقي. فعلى مدار القرن الأخير شاركت المنظمة في العديد من الحملات الناجحة، مثل تلك التي استهدفت وقف إساءة معاملة عمال المطاط في الكونغو البلجيكية، واستخدام الأطفال كرقيق في هونج كونج. وفي أعقاب المسح القومي الأول للعبودية في النيجر، والذي شاركت المنظمة في إجرائه، أدخلت الحكومة في شهر مايو/أيار ٢٠٠٣ قانونا جديدا ضد العبودية يتضمن أحكامًا بالسجن لمدة ٣٠ سنة للمخالفين. وفي خلال ستة أشهر تم تحرير ما يزيد على ٢٠٠ من العبيد. وبعد سنوات من الضغط الذي مارسته المنظمة الدولية لمناهضة العبودية بالتعاون مع المنظمات المحلية في نيبال، أصدرت الحكومة قانونًا يعتبر العمل العبودي أمرًا غير قانوني.

كذلك فقد نجحت الحملة التي نظمتها المنظمة الدولية لمناهضة العبودية في حربها ضد الاتجار في البشر في رفع مستوى الوعي لدى صناع القرار ولدى الجمهور، مما أدى إلى تزايد العمل على وضع

حد لتجارة الرقيق في العصر الحديث. وبدأت المنظمة في عام ٢٠٠٠ –بالتعاون مع شركاء محليين في ست من دول غرب أفريقيا– برنامجًا جديدًا لوقف الاتجار في الأطفال المهربين عبر الحدود، مما أدى إلى تكوين أول شبكة من نوعها في المنطقة لمكافحة الاتجار في الأطفال.

وفي عام ٢٠٠١، أسس أمين المنظمة الدكتور كيفن بيلز منظمة جديدة في الولايات المتحدة باسم منظمة «حرروا العبيد» وهي منظمة دولية شقيقة لمنظمة مناهضة العبودية. ومن خلال هذه العلاقة، عملت المنظمتان معًا من أجل إحداث تأثير أكبر في وضع نهاية للعبودية. وتعمل المنظمتان كل مستقلة عن الأخرى، إلا أنهما تحتفظان بروابط وثيقة بينهما من حيث الاشتراك في أهداف ومبادئ عمل متشابهة، واتباع أساليب مشتركة في العمل ضد كافة أشكال العبودية.

وتعتمد كلتا المنظمتين في عملها على المبادئ الأساسية التي تؤكد أن لجميع الناس الحق في أن يكونوا أحرارًا من كل صور العبودية، وأن يكونوا قادرين على تأكيد هذا الحق. كما تشترك المنظمتان في مبدأ احترام كرامة الإنسان وتقبل مشاركة الجميع في النضال من أجل القضاء على العبودية مهما كانت اختلافاتهم الفكرية، والتسليم بأن كل من يتم استغلالهم من خلال العبودية يجب أن تتاح لهم الفرصة لتحقيق كل آمالهم.

وقد تعاونت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وحكومة رومانيا في صياغة دليل تدريب إقليمي يتضمن «أفضل الممارسات» في مجال مكافحة الاتجار بالبشر، وتم إعداده خصيصًا لأفراد شرطة الحدود ووحدات الشرطة المتخصصة والأجهزة القضائية، وقد تم إقرار هذا الدليل رسميًّا من قبل مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة ضمن اجتماع لكبار المسئولين الإقليميين في أجهزة تنفيذ القانون في فيينا خلال شهر ديسمبر ٢٠٠٣، كما تم اعتماد خطة التدريب الإقليمية لمكافحة الاتجار بالبشر والتهريب من قبل دول جنوب شرقي أوروبا، وهي ألبانيا والبوسنة والهرسك وبلغاريا وكرواتيا واليونان والمجر وصربيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا ومولدافيا ورومانيا وسلوفينيا وتركيا وأوكرانيا، إلى جانب بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو. ومن المنتظر أن تصبح هذه الوثيقة أهم برنامج تدريبـي متطور في العالم لأجهزة تنفيذ القانون العاملة في مجال مكافحة الاتجار بالبشر.

ويتضمن هذا الدليل موجزًا شاملاً للتشريعات والقوانين ودليل عناوين اتصالات خاصًّا بمنطقة

جنوب شرقي أوروبا، أما القسم الخاص بأفضل الممارسات فيتضمن استعراضًا لأساليب الاتجار بالبشر والتهريب، ومقترحات عملية للتعاون الدولي وطرقًا متخصصة للتحقيق وأساليب ذكية لإيقاف وإحباط عمليات التهريب والاتجار بالبشر، وهي صالحة للتطبيق في كل أنحاء العالم.

وقد قامت المنظمة الدولية للهجرة والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والحكومة التركية بتنفيذ مشروع لمكافحة الاتجار بالبشر، وذلك بمبادرة من مكتب المنظمة الدولية للهجرة في أنقرة. ويتبنى المشروع مقاربة شاملة لمكافحة الاتجار بالبشر وتكثيف تقديم ممارسي الاتجار بالبشر للمحاكمة، وتوفير الحماية لمن يتعرضون للاستغلال ضمن هذه الممارسة، ومنع الاتجار بالبشر من خلال التوعية العامة والتدخل الفعلي من قبل الأجهزة المعنية، ويتضمن المشروع –الذي تبلغ تكلفته نحو ستمائة ألف دولار أمريكي– مبالغ لتمويل تكلفة خط هاتفي ساخن، كما تتضمن المطبوعات التي يتم تقديمها لحاملي الجوازات –عند عبورهم نقاط الهجرة والجوازات– تنبيها لوجود هذه الخدمة التليفونية التي يمكنهم الاستفادة منها، وهو عبارة عن خط هاتفي ساخن مخصص للتجاوب مع الحالات الطارئة، وقد ساعد هذا الخط بالفعل على تقديم المساعدة السريعة اللازمة لإنقاذ ستين من ضحايا الاتجار بالبشر، كما ساعد المنظمة الدولية للهجرة على إعادة أكثر من مائتي امرأة تعرضن للتهريب والاتجار بالبشر إلى أوطانهن الأصلية.

وتم كذلك تصميم ثلاثة مقررات دراسية ضمن مقررات الدورات التدريبية، فضلاً عن منهج خاص للقادة العسكريين وآخر للعاملين في أجهزة تنفيذ القانون، وهو مخصص لتوعية وتدريب العاملين في مكافحة الاتجار بالبشر.

إن هذه المبادرات والعديد من المبادرات الأخرى الشبيهة بها لا تزال في مراحل التخطيط والتنفيذ المختلفة في دول مختلفة، حيث لم يعد ممكنًا تجاهل التهديدين البارزين الناجمين عن ممارسة الاتجار بالبشر؛ فهو يعتبر من ناحية مشروعًا تجاريًّا يدرّ ملايين الدولارات على ممارسي الجريمة المنظمة سنويًّا، ومن ناحية أخري فإن الاتجار بالبشر يهدد بزعزعة استقرار الحكومات ويعزز قوة الشبكات الإجرامية التي تعارض سياسات هذه الحكومات، ومن ثم فإن أي مساعدة أو رعاية لمثل هذه المؤسسات الإجرامية هو في الواقع تمويل ودعم لتهديد أمني للاستقرار الدولي.

الفصل السابع

المـرأة والســـلام

مقـــدمة [٨]

ظل السلام حلمًا يراود البشر عبر التاريخ ورغم وجود عنف في الحياة الإنسانية فإن البشر يواصلون السعي الدؤوب من أجل السلام. وخلال تلك المسيرة الممتدة منذ مطلع التاريخ قامت المجتمعات البشرية بتشكيل مجموعات بذاتها من بين أبنائها تتولى مهام القتال والحرب. كما أنه ليس مصادفة أن يحرص كل مجتمع عبر التاريخ على أن يعلن أن على رأس أهداف مقاتليه كفالة أمن وحماية أبنائه من المدنيين. وليست مصادفة أن تشير الإحصاءات إلى أن أعداد ضحايا الحروب من القتلى والجرحى والمعاقين المدنيين عبر التاريخ تفوق كثيرًا أعداد نظرائهم من المقاتلين، وأن نسبة الضحايا المدنيين تتزايد كلما تطورت أدوات القتال، حيث لا مجال أبدًا للمقارنة بين ضحايا القتال بالوسائل البدائية ونسبة الضحايا نتيجة إلقاء أول قنبلة ذرية على هيروشيما مثلا.

ومن الحقائق المؤلمة في العصر الحديث أن الحروب لم تعد قاصرة على المواجهة بين الجيوش، واشتعال المعارك بين القوات المسلحة؛ بل أصبحت تتعدى ذلك لتمس حياه المدنيين، وتلحق الضرر بالمدن والمنازل والمدارس والمزارع والمصانع، وما يضع المرأة وغيرها من المدنيين في خط النار مباشرة، ويعرضهم للقتل وسوء المعاملة والاستغلال.

---

(٨) اعتمد هذا الفصل على الأوراق الخلفية التي قدمها كل من: السفير علي ماهر بعنوان «المرأة والسلام ودور معهد دراسات السلام» والدكتورة عزة الخولي بعنوان «المرأة كمشاركات شرعيات في عمليات السلام»، والأستاذة تريفني جوسوامي بعنوان «المرأة والصراع».

وكان السلام يعرف فيما مضي بنقيضه؛ أي باعتباره نقيض الحرب، بحيث يعتبر مجرد غياب الحرب الفعلية دليلا على توافر السلام، إلا أن تعريفات السلام تعددت لدرجة أنه لا توجد أية دلالة محددة للمصطلح في حد ذاته، حيث السلام عند البعض مجرد "السكون الظاهر" أو "عدم ممارسة أي فعل عدواني تحت أية ظروف كانت"، أو "تقبل الواقع كما هو دون أية محاولة لتغييره إلى الأفضل" أو حتى "تفضيل الاستسلام للعدوان على تحمل أعباء مواجهته" ... إلى آخر تلك الفئة من التعريفات والتي تبعد كثيرًا عن مفهوم السلام كما ينبغي أن يكون.

ونظرًا لأهمية السلام للبشر، فقد تعاظم اتجاه ينظر للسلام ليس على أنه حالة يجد فيها البشر أنفسهم فيها ويكونون سلبيين إزاءها، وإنما باعتباره عملية مستمرة يشارك البشر في إحداثها من خلال غرس ما يسمى بـ«ثقافة السلام»، هذه «الثقافة» التي تندرج تحتها قيم التفاهم والتسامح والانفتاح واحترام الآخر ووجهة نظره ولو اختلفت مع وجهة النظر الأخرى؛ مما يفتح المجال للحوار والعمل المشترك بنية صادقة لحل أي خلاف أو نزاع أو تعارض في المصالح والمواقف بأسلوب سلمي يضمن لكل ذي حق حقه، بعيدًا عن العنف والمواجهة والحرب.

إن «ثقافة السلام» لا تنتمي لليسار أو لليمين كما أنها ليست من الشرق أو من الغرب، لكنها تخص الإنسانية جمعاء، ولا تعني الدارسين أو السياسيين أو الخبراء فحسب، فهي قضية كل إنسان، إذ إنها تعتبر حاجة ملحة للمجتمع الدولي وللعلاقات بين الدول والشعوب، مثلما هي حاجة ملحة داخل المجتمع الواحد وفي العلاقات بين الأفراد داخل الدولة، بل بين أفراد الأسرة على أساس أنها الأسلوب الأمثل لإذابة الخلافات والتناقضات وتجنب العنف.

المرأة وصنع ثقافة السلام

كانت المرأة في مقدمة الحالمين بالسلام، لأنها أول من يعاني من ويلات الحروب والنزاعات، باعتبارها الأم التي تؤثر الحرب مباشرة على أسرتها وتمزق أوصالها، وباعتبارها الزوجة التي تخطف الحرب زوجها العائل مصدر الأمان بالنسبة لها، وباعتبارها الابنة التي قد تأتي الحرب على أبيها فتسرق منها حنان الأبوة وفرحة الطفولة. كما أن طبيعة وفطرة المرأة تقوم في أغلب الأحيان على

الحب والعطف والحنان، مما يهيئها لوظيفة الأمومة، ومن ثم فإنها بطبعها مسالمة تسعى لبسط السلام في البيت والأسرة؛ كما أن من وظائف المرأة -وخاصة عندما تتقدم في العمر، وفي العديد من البلدان الأفريقية- القيام بمهمة فض النزاعات التي تنشب بين أفراد الأسرة أو العائلة وأحيانا القبيلة، وفي بعض البلاد تتبوأ المرأة منصب السلطان أو العمدة لدى بعض القبائل، حيث تكون لها السلطة العليا في فض النزاعات ونشر السلام.

لهذا كله فإن اقتناع المرأة بثقافة السلام يعد شرطا أساسيًّا لمشاركتها الجدية في صنعه، بالطبع لا ينبغي أن يقف الأمر عند حدود الاقتناع العقلي فحسب، ولكن يجب أن يمتد هذا الاقتناع إلى المشاركة الفعلية والتي تتطلب تدريبا على مهارات فض النزاعات والسعي لتضييق شقة الخلافات، كما أن مثل هذا التدريب يتطلب توافر ثقافة مواتية لتلك الدعوة، ونعني بالثقافة في هذا السياق معناها الأرحب، أي حصيلة التجارب الإنسانية والقيم والمعايير السلوكية، باعتبارها الأطر التي تشكل ثقافة أي شعب من الشعوب.

ونظرًا لأن النساء هن الأكثر تعرضًا لويلات الحروب، فقد أصبح من الضروري أن يتصدرن مع أطفالهن الصفوف الأولى للدفاع عن السلام، وأن يلعبن أدوارًا أساسية في عمليات السلام وإدارة وحل المنازعات. ولقد أشارت خطة العمل الصادرة عن الأمم المتحدة عام ١٩٩٥ إلى أن معاناة الفتيات والنساء من الصراعات المسلحة تكون مضاعفة؛ نظرا لمكانتهن المتدنية في المجتمع بسبب الجنس، ومن بين ما يتعرضن له بشكل خاص عمليات التهجير القسري، وما يترتب عليه من فقدانهن لبيوتهن وممتلكاتهن، فضلا عن الاختفاء القسرى لأقاربهن، والتفكك الأسري، والفقر، والتعرض للقتل والاغتصاب، والمتاجرة بهن، وتعرضهن للاعتقال وما يتبعه من إجبارهن على العمل بالسخرة، والتعذيب البدني والمعنوي، وما يسببه كل ذلك من اضطرابات نفسية وبدنية لاحقة للصدمة post traumatic stress disorder، وحتى أولئك اللاتي يتمكنَّ من الفرار يكون مصيرهن معسكرات اللاجئين التي ذكر إعلان لاهاي الصادر عن مؤتمر النساء وبناء السلام، «أن النساء والأطفال يشكلن ٨٠٪ من الملايين الذين تضمهم معسكرات اللاجئين في العالم».

ويمكن للأوضاع المعيشية المتردية في معسكرات اللاجئين، وخاصة فيما يتعلق بسوء التغذية،

وما ينجم عن ذلك من اضطرابات عقلية ونفسية، أن تؤدي إلى إعاقات تستمر طيلة الحياة، وتضافر عوامل التهجير والحرب، ونقص الوقود والطعام والأدوية، يؤدي إلى ارتفاع معدلات الوفاة بصورة ملحوظة. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى ما طرأ من تغير على طبيعة الصراعات المسلحة في العصر الحديث، بحيث تزايدت نسبة المدنيين المتضررين -وغالبيتهم من النساء والأطفال- من الحرب بدرجة غير مسبوقة.

بهذا كله، فإن الوقوف في صف السلام يعد أمرًا حتميًّا بالنسبة للنساء، لأن نضالهن من أجل السلام يرتبط بالحفاظ علي الحياة البشرية. ولا ينبغي النظر إلى النساء باعتبارهن ضحايا فحسب، بل باعتبارهن أطرافًا أساسية في عمليات السلام، ولذلك من المهم دعم إسهامات النساء في مفاوضات السلام، وحل الصراعات، وعمليات إعادة بناء ما خربته الحروب، ومن أجل تحقيق رؤية عالمية جديدة للسلام.

إن ترسيخ ثقافة السلام يتطلب تضافر وتكامل جهود كافة مؤسسات المجتمع، ولعل المؤسسة التعليمية تأتي على رأس تلك المؤسسات، فالتعليم يتوسط كافة الاستراتيجيات والبرامج التي تتعامل مع ثقافة السلام، وقد نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة «٢٦» الفقرة الثانية على أن التعليم يجب أن يوجه إلى التنمية الشاملة لشخصية الإنسان وإلى تقوية احترامه لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وأن يسعى لتطوير التفاهم، والصداقة بين كل الشعوب والمجموعات.

وتواجه برامج التعليم من أجل السلام العديد من الصعوبات والمعوقات التي تعترض مسارها، وفي مقدمة تلك المعوقات الناتجة عن سيطرة تقاليد بالية علي منظومة التعليم النظامي لا تتقبل الربط بين التعليم والسلام، فضلاً عن التخوف من احتمال نشوب خلافات بين فئات المجتمع حيال مناقشة قضايا النزاع والسلام. ولتحقيق دور مؤسسات التعلم فإنه ينبغي على عدد آخر من المؤسسات التعاون لتحقيق الأهداف، ومن بينها المؤسسات الإعلامية، التي يجب أن يكون لها دور إيجابي في هذا المجال تتحاشى فيه إثارة الأحقاد والصراعات الطائفية والقبلية، والعمل على تدعيم قيم السلام، كما لا يمكن في هذا الصدد إغفال دور المؤسسات الدينية التي يمكن أن تلعب دورًا مؤثرًا في دعم برامج ثقافة السلام. ولا تعني أهمية هذه المؤسسات إغفال الأدوار الهامة والمتعددة

التي يمكن لمنظمات المجتمع المدني الطوعية والشعبية القيام بها، وفي مقدمتها الإنذار المبكر لبدايات بزوغ مظاهر النزاع.

وإن كان هناك توجه في الماضي إلى تهميش دور المرأة التي وجدت نفسها بين القهر والتسلط، وبين دور التابعة والراضخة، فإن الأمر قد تبدل تمامًا بعد أن احتلت المرأة دورها في المجتمع، واقتحمت دور التعليم واكتسبت خبرات ومؤهلات تسمح لها بالقيام بدور مؤثر وفعال في جميع المجالات، ومنها بطبيعة الحال مجال العمل من أجل السلام. وللمرأة من القدرات والحساسيات ما يجعل منها طرفا لا غنى عنه في المساعي لمنع النزاعات من التطور إلى مواجهات وحروب، ولتشجيع التصالح ووقف القتال، وللمساهمة في إعادة بناء ما تدمره الحروب والنزاعات.

لكن مع التسليم بأهمية دور المرأة في عملية بناء السلام، فإن مثل هذا الدور لا يمكن أن ينفصل عن دور الرجل أو بعيدًا عنه، أو بمعنى أدق فإنه لا مصلحة لإيجاد قنوات متوازية للعمل من أجل السلام، ولو كانت متكاملة، بل إن الأمر يحتاج إلى ائتلاف وتضامن وتعاون كل قوى المجتمع، وكل أطرافه من رجال ونساء؛ فالدور الفعال الحقيقي للمرأة هو الذي يتناغم مع دور الرجال، ولعل التعبير المناسب هو كلمة «المساهمة»، بمعنى مساهمة المرأة والرجل معًا للوصول إلى تحقيق السلام كهدف مشترك، وأسلوب حياة، وفلسفة إنسانية، كمساهمة متكافئة وكاملة، وشرط من شروط التنمية والتقدم.

معهد دراسات السلام

كانت «حركة سوزان مبارك الدولية للمرأة من أجل السلام» التي تأسست حديثًا، كأول مبادرة غير حكومية لتفعيل القرار ١٣٢٥ بمجلس الأمن، ذات أثر بالغ في هذا الشأن، حيث يقوم نشاط الحركة على العمل الجماعي من خلال بناء التحالفات الفاعلة مع الشركاء من بناة السلام في العالم، لتحقيقي عدة أهداف أهمها تعبئة الموارد وحشد الخبرات المختلفة من أجل خلق كيان قوي من بناة السلام والمدافعين عنه، وتأهيل المرأة للمشاركة بثقة وكفاءة في أنشطة السلام من خلال التدريب والدعم الفني ونشر ثقافة السلام.

ولقد تُوجت تلك المساعي الحميدة بإنشاء معهد دراسات السلام الذي تستضيفه مكتبة الإسكندرية. وقد تم تأسيس هذا المعهد ليكون بمثابة رافد أكاديمي لحركة المرأة والسلام، وليعمل أيضًا على توثيق التجارب المختلفة التي تشير إلى أن للمرأة دائمًا قدرة عظيمة على العمل من أجل السلام متجاوزة الحواجز الجغرافية والثقافية، بحيث أصبح من حقها أن تُسمع وأن تلقى الدعم المنصف لدورها في الدفاع عن السلام، مقابل ما تتحمله من معاناة إنسانية ومسئوليات جسيمة في ظل ظروف الحرب والصراع.

ويُعد هذا المعهد الأول من نوعه في العالم العربي، حيث يكرس جهوده لقضية السلام، ويخصص دراساته وأبحاثه ونشاطاته لكل ما يتعلق بالسلام ومكوناته ومعوقاته وعناصره المختلفة. ويعتبر المعهد مؤسسة دولية غير حكومية مستقلة، ليس لها انتماءات حزبية أو دينية أو طائفية، ويعمل على التعاون مع كل الجهات المصرية والعربية والدولية التي تنشط في نفس مجال عمله، سواء كانت جامعات أم معاهد أم مؤسسات أم جمعيات. وهو يعمل في إطار من التناغم مع أهداف حركة سوزان مبارك الدولية للمرأة من أجل السلام، باعتباره المؤسسة الأكاديمية للحركة وإحدى أدوات عملها ولذلك فهو يركز بصفة خاصة على تشجيع دور المرأة والشباب في بناء السلام والحفاظ عليه.

ويحدد النظام الأساسي بوضوح أهداف المعهد، وتتلخص في الترويج لثقافة السلام، ودعم دور المرأة في بناء السلام، وتشجيع الشباب على المشاركة والتفاعل مع البرامج والمبادرات المتعلقة بالسلام، وعمل دراسات تهدف للترويج للسلام ودعم معرفة الرأي العام بالسلام وطرق حل النزاعات. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يلجأ المعهد إلي عدة أساليب وبرامج، لعل أهمها إعداد دورات دراسية، وتحديد مناهج عن القضايا المرتبطة بالسلام لخريجي الجامعات المصرية والعربية، وتنظيم دورات تدريبية عن ثقافة السلام والترويج له، واستضافة علماء ومحاضرين وباحثين ذوي خبرة في مجال دراسات السلام، وتنظيم محاضرات وندوات بمشاركتهم، والتعاون مع المعاهد والكليات والمؤسسات المصرية والإقليمية والدولية العاملة في مجال دراسات السلام، وإصدار نشرات علمية وبحثية في مجال دراسات السلام، ودعم الدراسات العليا والأبحاث المتعلقة بدراسات السلام. وقد أثار إنشاء المعهد اهتمامًا دوليًا واسعًا، سواء على مستوى منظمة الأمم المتحدة أم منظمة اليونسكو التي رحبت بالتعاون مع المعهد.

وللأسف فقد واكب الإعلان عن تأسيس المعهد اندلاع قتال عنيف في لبنان وفي فلسطين، وتعرض الشعبان اللبناني والفلسطيني لاعتداءات إسرائيلية سقط خلالها مئات من الضحايا من المدنيين، مما جعل البعض يتساءل أين السلام الذي تتحدثون عنه؟ وما فائدة دراسات نظرية عن السلام في الوقت الذي نرى فيه أسلحة الدمار تحصد الرجال والنساء والأطفال؟ وهل يصح التحدث عن السلام والترويج لثقافة السلام في الوقت الذي تتساقط فيه القنابل وينتشر العنف ويستمر العدوان على الشعوب العربية؟

والحقيقة أن الأحداث الدموية التي تعرض لها شعب لبنان ومازال يتعرض لها شعب فلسطين وغيرهما من شعوب المنطقة، يجب أن تعضد عزيمة كل من يعارض العدوان وينبذ العنف، وأن تحث كل مخلص واع أن يرفع صوته ضد الحرب وضد العنف والعدوان، وأن يكون مع السلام العادل الحقيقي، لأن السلام يعتبر قبل كل شيء هدفًا وأسلوبًا وفلسفة حياة، وسلوكًا حضاريًّا، ولا يعني بأي حال من الأحوال الاستسلام، لأن السلام الحقيقي هو الذي يستند إلى الحق والعدل، ويضع في الاعتبار حقوق ومصالح كل الأطراف. كما أن السلام العادل لا يفرض وإلا كان ناقصا هشا ضعيفا، ولذلك يجب أن يحظى بموافقة كل الأطراف، وحتى يمكن أن يدوم ويستمر ويساعد في نفس الوقت على نبذ الخلافات والمواجهات، ويؤدي إلى بناء علاقة جديدة على أسس سليمة تضمن حق كل الأطراف، أما السلام الناقص فهو الذي يسعى فيه أي طرف إلى فرضه على الآخر وبذلك لا يكون سلامًا، ولكن فقط بمثابة هدنة ووقف مؤقت للعنف والقتال، وبذلك يترك الباب مفتوحًا لحروب ومواجهات متجددة.

ولا يعني تفضيل الحلول السلمية للصراعات بأي حال أنه من الممكن عمليًّا استبعاد استخدام القوة بشكل مطلق وتحت كافة الظروف، ولكن أن يكون الهدف الواقعي هو دفع اختيار القوة ليحتل ذيل القائمة في حل الصراع، ولكي يتحقق ذلك ينبغي السعي لاكتساب كافة الوسائل التي تمكن البشر من ممارسة الحلول السلمية للصراعات خلال حياتهم اليومية في المدرسة والمنزل والشارع والنادي إلى آخره. ولذلك فإنه من الواجب -وحتى عند حدوث الأحداث الدامية والاعتداءات الغاشمة- أن يكون هذا سبب قوي لمضاعفة الجهود من أجل نشر ثقافة السلام، وعدم الاستسلام للإحباط الذي تؤدي إليه حالة الحرب، أو يحد ذلك العزيمة للعمل من أجل السلام الذي يرتبط بالحياة والأمل، وهو مفتاح المستقبل من أجل التنمية والرقي والتقدم.

الفصل الثامن

الطـــفلة

مقـــدمة [٩]

إذا كانت المرأة هي مناط تركيز برامج الإصلاح السياسي والاجتماعي والثقافي العربي بشكل عام، فإن الاهتمام بالطفلة ينبغي أن يكون عماد الاهتمام بالحقوق الإنسانية للمرأة. ولقد درجت التقارير الدولية المعنية بأوضاع الأمومة والطفولة مثل تقارير منظمة اليونيسيف على دراسة مشكلات وقضايا الأطفال ذكورًا وإناثًا. وعلى الرغم من أنه لا مجال للتمييز بين أوضاع الأطفال من الجنسين، إلا أن تخصيص دراسة للطفلة كأنثى قد يكون مهمًا، وقد يعد باكورة لدراسات أكثر وأكثر تربط بين الأنثى كطفلة والأنثى كأم، في سلسلة متصلة الحلقات، بما يعود بمزيد من العمق والفهم لقضايا المرأة بوجه عام في المنطقة العربية.

المشكلات التي تواجه الطفلة

(١) الاستقبال عند الولادة

تتضح إساءة معاملة الأنثى، والتمييز بينها وبين الذكر منذ أول يوم تخرج فيه إلى الحياة، ومن الطريقة التي تستقبل بها الأسر في كثير من المجتمعات العربية -وبشكل خاص المناطق الريفية

---

(٩) اعتمد هذا الفصل على الأوراق الخلفية التي قدمتها كل من: الدكتورة فاتنة شاكر بعنوان «من الطفولة يبدأ البناء ومن الطفلة الأنثى تمتد خيوط صناعة المستقبل»، والدكتورة زينب بشري بعنوان «تقاليدنا الثقافية تلعب دورا مهما مع الإناث».

والنائية والمناطق ذات المستويات الاقتصادية الاجتماعية المنخفضة- مجيء الطفل الذكر الذي يستقبل بالأفراح والغناء، بينما يتم استقبال الأنثى بالصمت والحزن. بالإضافة إلى ذلك ذكرت بعض الدراسات أن الأجر الذي يتقاضاه الطبيب أو القابلة التي تشرف على عملية الولادة في حالة ولادة ذكر أضعاف ما يُدفع في حالة ولادة أنثى، كما أن الاحتفال بسبوع المولود الذكر يتم في مراسم كبيرة وتنحر له الذبائح، أما بالنسبة لولادة الأنثى فقد يصل الأمر في بعض الأحيان إلى تهديد الزوجة بالطلاق أو وقوع الطلاق فعليًّا أو الزواج بأخرى لكي تأتي بالذكر، وأهمية الذكر هنا –كما يعتقد في العرف- أنه يحمل اسم العائلة ويحافظ على وجودها عكس الأنثى التي يحمل أبناؤها اسم عائلة أخرى هي عائلة الزوج.

وقد قام المركز القومي لثقافة الطفل التابع لوزارة الثقافة المصرية في عام ٢٠٠٥ بإنجاز وإصدار دراستين اعتمدتا على أسلوب تحليل المضمون، ومن أهم ما توصلت له هاتان الدراستان من نتائج حول صورة الأنثى في الكتب الدراسية والأدب أن شخصية الأنثى التي قدمت في بعض الكتب الدراسية اتسمت بسمات إيجابية مثل التحضر والذكاء والثقافة وقوة الشخصية والاعتزاز بالنفس والشجاعة والتدين وتحمل المسئولية وغيرها، في حين انحصرت الأدوار التي تلعبها الأنثى في الصعيد في الكتب الدراسية في الأدوار التقليدية للأنثى في العمل داخل الأسرة ولم تهتم بالوظائف المختلفة التي تشغلها الأنثى في الحياة العملية. وكان معظم مؤلفي الكتب الدراسية في مرحلة التعليم الأساسي من الرجال لذلك كان اختيار موضوعات الكتب منحازًا، أما بالنسبة لصورة الأنثى في كتب أدب الأطفال، فقد حدث تطور تدريجي في النموذج للأفضل؛ فأصبح يعبر عن الأنثى بالإيجابية والعقلانية التي تهتم بالعلم والتعليم والعمل وتقدسه. واحتوت كتب أدب للأطفال على عدد كبير من القيم الإيجابية حول شخصيات نسائية مهمة كبطلات لقصص مختلفة.

(٢)الختان

وهو نوع قاسٍ من سوء المعاملة للفتيات، وعلى الرغم من عدم فرض الختان من جانب الأديان السماوية، واعتراف رجال الدين الإسلامي بعدم أهميته باعتباره عادة فرعونية، وليست إسلامية

بدليل عدم إجرائها إلا في مصر والسودان. وقد أفتى شيخ الأزهر ومفتي الديار المصرية بتحريمه، وكذلك تم تجريم عادة ختان الإناث في التشريع المصري وفرض عقوبة رادعة عليه، بالرغم من ذلك فإنه ما زال يُمارس بنسبة قد تصل إلى ٦٥،٥٪ علي الأقل في جميع الطبقات الاقتصادية والاجتماعية في الريف والحضر في مصر، بالإضافة إلي ذلك بينت دراسة مسحية أن حوالي ٩٧٪ من النساء المتزوجات في المجتمع المصري من سن ١٥-٤٥ عامًا مختتنات.

ومما لا شك فيها أن هذه العادة السيئة ترجع للموروثات الثقافية والعادات والتقاليد القديمة وكذلك لتمسك الأسر بإجراء الختان لحماية الفتاة من الانحراف كما أنها تعتبر نوعًا من الإساءة الجنسية للأنثى بل العنف الجنسي الذي يوجه لها بالدرجة الأولى من جانب الوالدين.

(٣) العمالة

على الرغم من أن عمالة الأطفال دون السن القانونية نوع من إساءة المعاملة التي يتعرض لها كل من الذكور والإناث إلا أن وطأة عمالة الأطفال أشد وأقسى بالنسبة للطفلة. وعلى الرغم من أن ظاهرة عمالة الأطفال فرضتها الأزمات الاقتصادية وأجبرت الأسرة المصرية على إلقاء أبنائها ذكورًا وإناثًا في سوق العمل الذي لا يرحم، إلا أن الجانب الأسوأ للظاهرة يظل من نصيب الإناث. وترجع الأسباب وراء ذلك لكون الأطفال الذكور يتعلمون حرفة على عكس الفتيات اللاتي لا يعملن إلا كخادمات في المنازل. وهذا النوع من العمل بالإضافة لكونه لا يكسبهن أية مهارة يكسبهن الشعور بالدونية وانخفاض تقدير الذات. وبالإضافة إلى ما تقدم فإنه لا يمكن القيام بحملات التفتيش على المنازل كما يحدث في الورش، كما أنه لا يمكن فرض التأمين الاجتماعي على الفتيات اللاتي تعملن في المنازل كما يحدث مع الذكور الذين يمارسون الأعمال في الورش والمصنع.

(٤) إساءة المعاملة

يحظى موضوع إساءة معاملة الطفل بشكل عام والطفلة الأنثى على وجه الخصوص باهتمام

بالغ من قبل مختلف المنظمات الدولية والإقليمية المعنية بالطفولة، ويرجع هذا الاهتمام الأكاديمي والتطبيقي بموضوع إساءة معاملة الطفل للعديد من الأسباب الهامة أهمها ما تمثله مختلف أشكال الإساءة من خرق وتحدٍّ وخروج واضح وصريح على اتفاقيات حقوق الأطفال، سواء الاتفاقيات الدولية التي وقع عليها واعتمدها الصعيد الأعظم من دول العالم ومنها الدول العربية أو ميثاق حقوق الطفل العربي أو قوانين حقوق الطفل. وتتعدد أشكال إساءة معاملة الطفل التي قد تكون بدنية أو جنسية أو نفسية أو تتعلق بالإهمال.

ومن أهم أشكال التطوير بالنسبة للتعريفات الحديثة لإساءة معاملة الأطفال، ما تضمنه تقرير اليونيسيف في عام ١٩٩٥ من الإشارة إلى الظروف الصعبة التي يتعرض لها الأطفال بوصفها من بين أشكال إساءة معاملتهم؛ مما يعرضهم إلي ضرر صحي وجسمي ونفسي، ويؤثر في قدرتهم على النمو الطبيعي وممارسة حقوقهم في مجتمعاتهم ومنها عمالة الأطفال، وأطفال الشوارع، ومشاركة الأطفال في الصراعات والنزاعات المسلحة.

(٥)الزواج المبكر

تنتشر في الريف المصري -وربما في المناطق النائية في عدد من الدول العربية الأخرى- ظاهرة الزواج المبكر، أي زواج المراهقات قبل بلوغ السن التي يحددها القانون للزواج، وتقدر بعض المصادر أن ١٤٪ علي الأقل من الإناث يتزوجن قبل بلوغ ستة عشر عامًا وأن هناك ٦٢ حالة حمل من كل ١٠٠٠ حالة تحدث في سن ١٥-١٩ عامًا.

ويرتبط بهذا المظهر من مظاهر إساءة معاملة الأنثى مشكلة زواج القاصرات المصريات من الأثرياء العرب كبار السن. ومثل هذه الزيجات لا تزيد عن كونها صفقات تجارية.

وقد بينت بعض التقارير التي نشرت حتى عام ١٩٩٩ أن هناك (٣٠٠) حالة زواج تسجل يوميا في الشهر العقاري لقاصرات مصريات من أثرياء عرب وأن العدد يرتفع في فصل الصيف إلى (٥٠٠) حالة يوميًّا، وأن مثل هذا الزواج يترتب عليه معاناة الأنثى من العديد من المشكلات أهمها حرمانها من الاستمتاع بطفولتها وتحملها المسئولية مبكِّرًا، هذا بالإضافة لما تعانيه نتيجة لعدم وعيها ومعرفتها

بكل ما يتعلق برعاية الأبناء وبالصحة الإنجابية والثقافة الجنسية. وقد أضيف لهذه المشكلة جانب جديد ظهر في المجتمع المصري حديثًا هو الزواج العرفي الذي تؤكد مختلف المصادر والمراجع علي انتشاره الكبير بين طلبة الجامعات بل والمدارس في المرحلة الراهنة .

زادت نسبة الفتيات المتعلمات عن ذي قبل وقلت نسبة الأمية بل دخلت المرأة مجالات وظيفية مختلفة منها الطبيبة والمهندسة، فكان الاهتمام في الماضي بكليات التربية حتى تتخرج الفتاة لتعمل في التدريس لكونها مناسبة لأسرتها وأولادها، ولكن مع التقدم الحضاري ازداد توجه الفتيات إلى جميع مجالات العلم والمعرفة ومع موجة العولمة والأجهزة الحديثة كالحاسب الآلي والإنترنت ووجود القنوات الفضائية شاركت الفتيات في التقدم الحضاري. وأصبحت الفتاة قادرة علي العمل بجانب رعايتها لأسرتها عند الزواج وقد كشفت الإحصائيات في مصر أن هناك فجوة كبيرة وخطيرة من الإناث والذكور في معدل الالتحاق بالمدارس خاصة في الريف حيث يصل عدد الذكور الذين يذهبون للمدارس في محافظات الصعيد حوالي ضعف عدد الإناث، ومن الجدير بالذكر أن جمعية الرعاية المتكاملة برئاسة السيدة سوزان مبارك قامت بتطبيق مشروع مدارس الفتيات ومدرسة الفصل الواحد بالتعاون مع منظمة اليونسيف خلال الأعوام القليلة الماضية لمحو أمية الفتيات اللاتي لم يلتحقن بالتعليم أو تسربن منه، وهو مشروع حقق نتائج ملموسة في هذا المجال، وأدى إلى محو أمية نسبة كبيرة من هؤلاء الفتيات، وهذا بالإضافة لزيادة نسبة الفتيات اللاتي تم إلحاقهن بالتعليم عند عمر السادسة بعد تنفيذ العديد من المشروعات التعليمية بهذه المحافظات.

الطفلة والقدوة النسائية

يعد تهميش المرأة وسحق كينونتها منذ طفولتها من أهم أسباب الانهيار المعنوي للمجتمع، وعندما تهزم الروح المعنوية للمرأة تهزم الروح المعنوية للمجتمع كله وتنهار. والمرأة العربية منشطرة بين احتياجات الإصلاح الفعلي والتقدم الحضاري لمشاركتها وبين منظومة فكرية تأبي إلا أن تبقيها حيث تقف إن لم تشدها للوراء. وتتفاقم المشكلة بكون المرأة قدوة الجيل الشاب من النساء. ولعله من المناسب أن نطرح في هذا السياق عددًا من التساؤلات المهمة: ما الرسائل التي تستقيها فتاة

اليوم وصانعة المستقبل من تجربة هذه القدوة؟ وهل ستحثها هذه الرسائل على خوض التجربة في صناعة المستقبل من خلال العمل في الحياة العامة والانتماء إلى قضايا المجتمع، أم أنها ستختار الانكفاء والاكتفاء ببيت فيه زوج وأطفال، تفاديًا للانشطار النفسي الذي رأت أمها تعيشه؟

وإذا كنا نتوقع من المرأة العربية أن تضمن لمجتمعها في المستقبل القريب موقعًا حضاريًّا مميزًا على خريطة العالم، فهل توجد رؤية vision وطنية عربية لمقومات عملية التنشئة الاجتماعية للطفلة العربية؟ وما سماتها أو دعائمها التي تحتاجها لتحقيق هذه الرؤية أو التوقع؟

الطفلة وثقافة الحوار

لا تنبض الروابط الإنسانية بأشكالها المختلفة حياةً إلا بالتواصل، وعندما تجف قنوات الحوار بين من يشكلون رابطة إنسانية، بصرف النظر عن نوعها، يجف التواصل بينهم أيضا. واختفاء قيمة الحوار من منظومة القيم الحاكمة لعلاقاتنا الإنسانية يحرمنا من تعلم فنونها وبالتالي يجعلنا نخسر الكثير. ولا ينفي ذلك حقيقة أنه ليس كل الصمت مكروهًا؛ فهناك صمت السكون والسكينة؛ وهناك لحظات ومواقف يكون الصمت فيها أبلغ من أي كلمات؛ ولكن تبقي حقيقة أن الحوار هو جوهر الوجود الإنساني.

لذلك أصبح موضوع «الحوار» يتصدر قائمة موضوعات العديد من ورش العمل والمؤتمرات على حد سواء. ولكن قلة من الأسر من تعتمده منهجًا في أساليب التربية والتنشئة المتبعة في الأسرة. الأمر الذي يؤدي إلي حالة من الصمت والهروب من المواجهة، وينتهي بالتدريج إلي موت بطيء في العلاقات الإنسانية.

ولذلك فالحوار كقيمة وممارسة لابد أن يصبح من أساسيات عملية التنشئة للطفولة وخاصة للأنثى. إن تربية الطفلة في جو أسري يسوده الحوار لا يعلمها فقط فنون الحوار وإنما يعزز في وجدانها قيمته كأسلوب للتواصل الإنساني والحرص على الارتقاء بالعلاقات الاجتماعية مما يقوي الإحساس بالانتماء والمؤازرة.

وانتهاج أسلوب الحوار مع الطفلة بالذات يعزز لديها الإحساس بالأهمية كأنثى وبأنها كائن جدير بالاحترام والثقة. وعندما تنمو شخصية الطفلة متشبعة بهذا الإحساس الجميل فإن عملية التنشئة تكون قد نجحت في بناء القاعدة الأساسية للتمكين النفسي لها.

الطفلة والتربية العاطفية

يدور النقاش إعلاميًّا وتربويًّا بشكل مكثف حول أهمية وضرورة الثقافة الجنسية للنشء. ولكن يندر الإشارة إلى أهمية الثقافة العاطفية والتربية العاطفية للنشء، والتي يجب أن تبدأ من الطفولة وخاصة للأنثى.

لقد أجري استطلاع للرأي في السعودية على مجموعة من الأمهات «الجامعيات» وبناتهن المراهقات والشابات حول ما إذا كان يدور حوار حول العاطفة بين الابنة وأمها، وظهر أن مجرد طرح الفكرة قد أثار استهجانًا من الأمهات ودهشة من البنات؛ فكثير من الأمهات خفن أن يفتحن النقاش عن الموضوع، ومعظم البنات لا يتحاورن في شئون العاطفة إلا مع الصديقات. وبالطبع يندر أن يتكلم الأب في أمور العاطفة مع ابنته، فالتطرق إلى «العاطفة» يدخل في نطاق «العيب» والمحرمات، مما يغرس في نفس الطفلة قدرًا كبيرًا من الحيرة إزاء أحاسيسها وعواطفها والخوف من التعبير والإفصاح عنها حتى لأقرب الأقربين. ولذلك تحتاج الطفلة إلى من يتكلم معها في ماهية العاطفة والأحاسيس والمشاعر وكيفية التعامل معها.

إن غياب هذه الثقافة لدى الآباء ومن ثم الأبناء يقف وراء الكثير من مشكلات المراهقة والشباب، بل ومشكلات الكبار أيضًا، ويتفاوت هذا الواقع من مجتمع لآخر بل وفي المجتمع الواحد. ولكن حتى في المجتمعات العربية «المتفتحة» يظل واقع الشباب مليئًا بالمشاكل الاجتماعية التي تعكس بدورها جهلاً بالعاطفة وافتقارًا للتربية العاطفية. ولهذا لابد أن يحظى هذا الموضوع باهتمام خاص في الرؤية الوطنية لما يجب أن تكون عليه عملية التنشئة الاجتماعية لبناء المستقبل. ولتصحيح المفاهيم الخاطئة والمتوارثة اجتماعيًّا وتعزيز المفاهيم والحقائق العلمية الإيجابية.

إن العواطف هي بوابة التعرف على النفس البشرية واكتشاف خباياها، ومن خلالها نستطيع تكوين روابط اجتماعية طويلة المدى. بالرغم من ذلك فإننا نقلل من شأنها، خوفًا منها وربما جهلاً بطبيعتها. وعادة ما نصف الشخص العاطفي بأنه ضعيف، ولهذا نربي الذكور على ألا يعبروا عن العاطفة. بينما في الحقيقة أن العاطفة قوة، وهي في الحقيقة سلاح ذو حدين، فقد تكون إيجابية أو سلبية كما في حالة الابتزاز «العاطفي».

وفهم العاطفة ومعرفة كيفية التعامل معها، يجعلنا قادرين على التعبير عن أنفسنا عن خلال مشاعر الفرح والغضب والحزن والقهر وغيرها. كما أن العاطفة هي منبع الإبداع والوعي المبدع والحياة المبتكرة الحيوية. وهي منطلق الاعتماد المتبادل بين البشر. وهي القوة الدافعة وراء تنمية وتطور الذات وتلعب دورًا مهمًا في التخيل وإثرائه. إن العاطفة هي الوجه الإنساني للعقل، وهما معا حارسا الإيمان ومعبرا الارتقاء بالوعي والإدراك.

والعاطفة هي أيضا مصدر الصراع النفسي والحرب النفسية داخل الإنسان. لهذا السبب يصبح موضوع التوجيه والانضباط العاطفي مهمًا في عملية التنشئة الاجتماعية. ولكي تحقق العاطفة وجودًا إيجابيًّا في الحياة لابد من توجيهها بذكاء ومهارة ومعرفة، حتى في حالات الغضب أو الخوف أو الغيرة . لأنها لو تركت من غير توجيه قد تسبب الكثير من الضرر. والقدرة على الانضباط العاطفي والتحكم الذاتي يمنح الإنسان الإحساس بالحرية الحقيقية والقوة الداخلية. وهذا يعني القدرة على التمييز والاختيار وتحديد الأولويات.

وتعزز الثقافة العاطفية السائدة الاحتياج للتحكم في الآخرين لأن نظام التربية سواء في البيت أو المدرسة يلغي القدرة الطبيعية في الطفل على التفكير والتمييز والتحكم وتوجيه الذات ومحاسبتها. وأفضل دليل أن الإنسان في العادة يلقي اللوم على الآخر في معظم مشاكله التي تواجهه. كما أن التقليل من شأن الآخرين يعتبر سمة بارزة في معظم التعاملات بين الأفراد. إن الكثير من الناس لا يرفع من شأنه بالعمل والاجتهاد للوصول إلي الأفضل ولكن بالتقليل من شأن الآخر ومن إنجازاته.

ولا يعني ذلك استبعاد احتمال استخدام العاطفة في تحقيق أهداف مريضة في صورة ابتزاز عاطفي، فكثير من الآباء بسبب الجهل العاطفي يعيقون نمو الطفل باسم الحب. وتعد المبالغة في الغيرة باسم الحب نوعًا آخر من الابتزاز العاطفي، وكذلك السيطرة والتحكم في الآخر أو استغلاله من خلال مسارات عاطفية تشكل فيه نقاط تميز أو ضعف عاطفي مثل الثقة والتسامح والإيثار تعكس وجهًا آخر للابتزاز العاطفي.

إن الثقافة العاطفية السائدة تعزز في كثير من مناحي التجارب الحياتية التعميم من الماضي، ورؤية الحياة من منظار أسود، والاتجاه إلى المبالغة وتضخيم أوجاعنا الصغيرة، بحيث نتحول إلى مجتمعات شاكية باكية معظم الوقت، دون إدراك بأن الشكوى المستمرة تصيب البيئة النفسية للأفراد بتلوث عاطفي. فالعاطفة طاقة والطاقة السلبية سريعة العدوى والتأثير.

والتربية العاطفية السليمة تنمي التصالح مع النفس من خلال المواجهة مع الغرف المظلمة بداخل الإنسان، لأن تقبل النفس هو بمثابة المصباح الذي يضيء هذه الغرف. كما أنها تنمي ثقافة التسامح مع الآخر من خلال تقبل الاختلاف الذي يساعد الإنسان على التفاعل مع المستقبل بشكل صحي ويحرره من تجارب الماضي الحزين، ومن قيود الغضب، ويملؤه بطاقة جيدة. وذلك لأن الوعي العاطفي يغلب قيمة الحياء على الخجل من النفس والخوف منها.

الطفلة والتربية الدينية

إن أخطر ما يضر بحاضر المرأة المسلمة ومستقبلها ومستقبل مجتمعها هو تنشئة الطفل –وخاصة الأنثى– على مفاهيم دينية مغلوطة حول كينونتها كأنثى. ولذلك لابد أن تعتمد التربية الدينية للطفلة الأنثى على علم ومعرفة دقيقين بحقيقة النفس البشرية كما وصفها الخالق عز وجل. ويطرح القرآن الكريم رؤية شاملة للنفس البشرية ونوازع الخير فيها، وكيف يمكن للإنسان أن ينمي هذه النوازع ويستثمرها ويربيها، كي يتكون له الفكر والضمير الذي يجعله خير ممثل وسفير وقدوة.

لكن ما يدعو إلى الحزن أن ما حققته الشريعة الإسلامية للأنثى المسلمة قضت عليه بعض التفسيرات والتطبيقات المتتالية لهذه الشريعة، التي ترى الأنثى مرتكز الضعف الأساسي في الإسلام وليس مصدر قوته – كما كانت السيدة خديجة رضي الله عنها للرسول محمد صلى الله عليه وسلم، فقد كان دورها بالغًا في تثبيته وهو يستعد لتلقي الوحي، ثم دور السيدة فاطمة الزهراء في حياة أبيها، ثم الصحابيات الأوليات، ثم تحرير الأنثى من العبودية وترسيخ كينونتها الإنسانية والقانونية. وحتى ظهور الإسلام ومن أول الخلق منذ آدم وحواء، لم يرم الله حواء بالغواية كما يصر البعض ظلما على وصْم المرأة بالغواية.

وبالرغم من المرونة والتعددية في وصف النفس البشرية في القرآن الكريم بالنفس الأمارة بالسوء، والنفس اللوامة، والنفس المطمئنة، توضع المرأة «عرفًا» في أغلب الأحيان في إطار «النفس الأمارة بالسوء». لذلك فهي تحتاج دائمًا من وجهة نظر المجتمع والعرف الاجتماعي إلى المراقبة الخارجية والتسلط عليها والتحكم في تقرير مصيرها. والخطر كل الخطر يكمن في أن ينمو وجدان الطفلة ويتبلور حول هذه الرؤية المغلوطة وأن تتقبلها كحقيقة تنطلق منها سلوكياتها وأحكامها على ذاتها كأنثى وعلى كل أنثى أخرى.

ووجه آخر من أوجه الخطورة التي تتعرض لها الطفلة في التربية الدينية هو التركيز في الأغلب الأعم على مبدأ الترهيب بشكل يعزز فيها الخوف من نفسها، والإحساس بالجرم غير المبرر، والإحساس بدونية كينونتها كأنثى، ويؤكد وصمها في صورة النفس الأمارة بالسوء. هذا بالرغم من تأكيد القرآن الكريم؛ والسنة النبوية على مبدأي الترغيب والترهيب، مراعاة للتنوع في النفس البشرية وفي درجة تطور الإنسان ونضجه وجهاده. ويتضح ذلك في القرآن الكريم؛ حيث إن هناك الآيات التي تعتمد أسلوب الترهيب والوعيد وهناك تلك التي تعتمد أسلوب الترغيب وترقيق المشاعر. والهدف الأساسي من هذا التنوع والتعددية في الاختيار هو الإقرار بأن المسئولية حق فطري في النفس البشرية تجاه الخالق عز وجل والرسول صلى الله عليه وسلم والنفس والآخر. ومن أجل تحقيق هذه المسئولية كرم الله النفس البشرية بالمعرفة ومَلَكة الإرادة والقدرة على الفاعلية، وهي ما يعرف بالحرية في التقرير والاختيار.

هذه مجرد أمثلة محددة من منظومة العرف الاجتماعي التي يتناقض الفكر فيها ويتعارض مع حقيقة التشريع السماوي فيما يخص طبيعة المرأة. إن تدخل هذا الفكر في التربية الدينية للأنثى يؤدي إلي تشويه في وعي وإدراك الطفلة لذاتها وكينونتها كأنثى. فتنمو الطفلة وقد حجَّمت بداخلها قدرتها الفطرية على الانضباط والتحكم الداخلي، معتقدة أن الرقابة لابد أن تكون خارجة عنها، وأنها كأنثى تحتاج دائمًا أبدًا إلى هذا الرقيب الخارجي. وتنمو وهي غير مدركة بأن قواعد القانون الأخلاقي في أكثر صورها شمولاً مسجلة بشكل ما في أنفسنا. ويدلل على ذلك العهد والميثاق الذي أخذه الله علينا وقبلناه.

وتنمو الطفلة وهي غير مدركة بأنه لا يوجد طريق واحد في اتجاه واحد لتحقيق المسئولية تجاه الخالق، وإلا ما كان هناك مجال للاجتهاد الأكبر (جهاد النفس) للترقي في درجات النفس البشرية من النفس الأمارة بالسوء إلى النفس اللوامة إلى النفس المطمئنة، وأيضًا لما كان هناك مجال للترقي في مراتب الدين: من الإسلام إلى الإيمان إلى الإحسان، فباسم الإسلام وبدعوى الخوف عليه تتحول المرأة المسلمة إلي كيان له سمات عصرية ولكن بشخصية تعاني كثيرًا من أعراض انفصام الشخصية.

إعداد امرأة المستقبل

يمر العالم العربي والإسلامي حاليًّا بمرحلة أشبه بالمخاض. وتشكل المرأة وقضاياها محورا جوهريا في هذه المرحلة، مما يجعل عملية المخاض صعبة وشائكة، خاصة أنه يحدث في ظل متغيرات دولية ومحلية متباينة ومتعددة الأبعاد. ولكن النتائج، سلبًا وإيجابًا، تتوقف دون شك على استجابتنا لكل ما يواجهنا من تحديات متعددة الأهداف. لهذا يجب على استجاباتنا بشكل عام أن تنطلق من رؤية مستقبلية، تعزز تكريم الإنسان في تصنيفاته الثلاثة: تكريم الله للإنسان، وتكريم الإنسان لنفسه، وتكريم الإنسان لأخيه الإنسان، وأن تكون ذات طابع شمولي لمعطيات العلوم المختلفة (وخاصة العصبية والاجتماعية والنفسية) التي تهتم بمسارات التعلم لدى الإنسان، وخاصة عند وضع برامج التربية والتعليم للمستقبل، وأن تقوم على مبدأي أهمية البحث والدراسة العلمية في حصر وتحليل وفهم الاحتياجات والمشكلات القائمة.

كما يجب أن يعتمد التخطيط للمستقبل على نتائج هذه الدراسات، وأن يقوم على الاستفادة من تجارب الآخرين الذين حققوا نهضة ملموسة، وأن ينفتح على العالم انفتاحًا واعيًا، بمعنى القدرة على الاستفادة بكل ما هو إيجابي في الثقافة العالمية، وأن يبنى على النقد الذاتي ومواجهة الواقع، لاستدراك مسببات المشاكل المختلفة التي نواجهها في مجتمعاتنا الآن، اجتماعيًّا واقتصاديًّا ونفسيًّا، كي لا يتكرر الخطأ، وأن يترجم في برامج عملية قابلة للتطبيق في خطة مرحلية زمنيًّا: قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى.

كما ينبغي على استجاباتنا أن تركز بشكل خاص على أهمية وجود رؤية ذات قيم وأهداف واضحة، توضع على ضوئها استراتيجيات التطوير والإصلاح، والتعامل مع معطيات بيئة المستقبل والاعتراف بها؛ لأنه على ضوئها نحدد السمات الشخصية اللازمة للنشء للتعامل معها، وتنمية سمات شخصية وأخلاقية متوازنة من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، تمكن النشء من التعامل الذكي الواعي مع معطيات بيئة المستقبل دون الإخلال بالقيم الدينية، وغرس حب المعرفة في نفوس النشء وتنمية معارف ومهارات تمكنه من الاستمتاع بعملية اكتساب المعرفة وتطبيقها وتمكنه من التفاعل النفسي الإيجابي مع معطيات الحياة محليًّا وعالميًّا.

ويجب التأكيد على أن تحقيق مستقبل قوي للمرأة العربية ومجتمعاتها يرتكز على دعائم أساسية لا مفر منها وهي: وجود رؤية مستقبلية، وقيم مقبولة ومتفق عليها، وإرادة وطنية لاستثمار الإمكانات الإبداعية الخلاقة لأبنائها وتوجيهها للوصول إلى الأهداف المنشودة. إن التمكين النفسي والذهني مع المعرفة أدوات لا غنى عنها في هذه المسيرة.

التمكين النفسي للمرأة

ليس من شك في أن الدور التقليدي التاريخي الذي قامت به النساء منذ الوجود الإنساني علي وجه الأرض، والذي يتضمن بشكل أساسي الاضطلاع بمهام التنشئة الاجتماعية للأطفال ما يفرض علينا أن نتساءل عن مدى التواؤم والتوازن بين الشأن الخاص للمرأة العربية وبين شأنها العام، وعن الواقع النفسي- الصحي نتيجة لدرجة هذا التواؤم والتوازن.

وبمراجعة سريعة لمحاور العديد من المؤتمرات الرئيسية المتعلقة بالمرأة؛ نجد أن مفهوم «التمكين» من أجل الإصلاح يركز بالأساس على التمكين السياسي والاقتصادي والاجتماعي، دون التمكين النفسي للمرأة من منظور الصحة النفسية، أي دون الالتفات كثيرًا للتوازن النفسي لدى المرأة الذي يختل بسبب تشبث البيئة الاجتماعية باتجاهات فكرية وسلوكية متناقضة مع مفهوم التمكين السياسي والاقتصادي والاجتماعي، مما يعوق ممارسة المرأة لحقها في المواطنة الكاملة، ومن ثَمَّ يمكِّنها من القيام ضمن أنشطتها بوظيفة التنشئة الاجتماعية علي وجهها الأكمل.

ربما يكون الافتراض الضمني لعدم التركيز والاهتمام بالتمكين النفسي للمرأة هو ما يراه البعض من أن تمكين المرأة سياسيًّا واقتصاديًّا يؤدي تلقائيًّا إلى تمكينها نفسيًّا، وهو رأي لا يدعمه الواقع الاجتماعي/النفسي للمرأة العربية الذي تصاغ من خلاله الرؤية الجمعية والذاتية لكينونة المرأة أو بالأحرى للأنثى.

إن أهمية التمكين النفسي للمرأة من منظور «الصحة النفسية» ترجع إلى أنه يكشف حقيقة التناقضات الكبيرة التي تعاني منها المرأة العربية التي قد تلعب دورًا مهمًا وتشغل مكانة مرموقة في مجتمعها، بينما تتعرض في ذات الوقت للقهر والظلم والعدوان في أسرتها وفي مناحٍ أُخَر من حياتها الاجتماعية؛ الأمر الذي يكون له أبلغ الآثار السلبية على صحتها النفسية، كما ينعكس أيضا على جوانب كثيرة أخرى في علاقة المرأة بالمجتمع. وافتقاد المرأة للتمكين النفسي يكون له أبلغ وأخطر الأثر علي التنشئة الاجتماعية بعامة وبشكل خاص على تنشئة الطفلة وإعدادها لدور مستقبلي فعال مشارك في التنمية والإصلاح والديمقراطية ونشر ثقافة السلام.

ويعتبر التمكين النفسي للمرأة إحياء للقدرات الداخلية الخلاقة التي تتمتع بها المرأة منذ الخليقة، والتي تعتبر جزءًا من كينونة كل امرأة. هذه القدرات لم توجد لتتحكم أو لتسيطر، وإنما لتعيش في سلام مع النفس ومع الحياة. وهذه الحالة من السلام تكون مقرونة بتقدير واحتفاء بالنفس وبالحياة معا. كما أن القوة الحقيقية تكمن في الإيمان والثقة والرحمة والتعاطف مع الآخر. ونحن كنساء نسجل درجات عالية على هذه القيم، على أساس أنها قيم عاطفية فالمرأة توصف بالضعف وقلة الحيلة وعدم القدرة على تحمل الشدائد. ويقف هذا التصور في تعارض تام مع حقيقة «الحمل

والولادة» التي حبا الله بها المرأة ومتعها وميزها بالقوة وبالقدرات الفائقة على التحمل التي تتطلبها هذه العملية.

وبالرغم من هذه الحقيقة التي تعيشها المرأة مرارًا وتكرارًا فإنها ذاتها قد تكون شريكًا أساسيًّا في صنع المشكلة. وذلك عندما ترى نفسها من هذا المنظور الزائف، وتتصرف على أساسه؛ وتتفاقم المشكلة عندما تقوم الأم بتنشئة الطفلة على تلك المفاهيم المغلوطة، فتتمحور رؤيتها الذهنية حول هذا التصور الذي يتحول في نهاية المطاف إلى نمط جامد Stereotype، يشكل الصورة الذهنية لكل النساء. وهنا ترتكب المرأة الأم والقدوة أكبر خطأ في حق نفسها، وحق طفلتها، وأيضا في حق المستقبل.

وتعد المعرفة من أهم وأقوي أدوات التمكين النفسي للمرأة. كما أن حب المعرفة وتقديرها والعمل على اكتسابها يشكل قيمة أساسية ينبغي الحرص على غرسها وتعزيزها في وجدان الطفلة بمكافأتها والتعبير عن تقدير المحيطين بها لها كلما صدر عنها سلوك يتفق مع تلك القيمة؛ وسوف تساعد عملية اكتساب المعرفة على إحياء القدرات الداخلية الكامنة في ذات الأنثى، والتعرف عليها، واستثمارها في تحقيق ذاتها وخدمة مجتمعها معا. ويمكن اعتبار حب المعرفة والاستمتاع بعملية اكتساب المعرفة الخطوة الأولى في مشوار الألف ميل.

إن الأنثى تحتاج منذ طفولتها إلي تنمية المهارات متعددة الأبعاد والمواءمة لتنمية قدراتها واستعداداتها الفطرية لاستخدام المعرفة المكتسبة، مثل مهارات التفكير والتحليل والتطبيق والمقارنة والمنافسة العادلة. هذه المهارات تساعد الطفلة على اكتشاف معنى الفرح والسعادة في عملية التعلم والاكتساب المعرفي. بمعنى أن الطفلة تحتاج لتنمية الملكات الكامنة بالجانب الأيسر من المخ كي تتوازن وتكمل الملكات الخاصة بالجانب الأيمن والتي تكون نامية بدرجة عالية لدى المرأة.

وتحتاج الأنثى منذ طفولتها أيضا إلى اكتساب قيم داعمة مثل احترام النفس والآخر، الصبر، الإحساس بالجمال وتقديره في النفس وفي الكون، بالإضافة إلى تعلم تقدير الحياة بحلوها ومرها، واعتبار مصاعب الحياة فرصًا جيدة للتعلم واختبار الذات.

ملحق

الاتفاقية الأوروبية للعمل ضد الاتجار في البشر

«إن الجمعية العامة، إذ تؤكد من جديد المبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية حقوق الطفل، والإعلان المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة، وإذ تشير إلى اتفاقية قمع الاتجار بالأشخاص واستغلال بغاء الغير، وإذ تشير أيضا إلى قرار الجمعية العامة ٥١ / ٦٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ بشأن الاتجار بالنساء والفتيات، وإذ تعيد تأكيد الأحكام المتعلقة بالاتجار بالنساء والفتيات الناتجة عن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، المعقود في فيينا في حزيران/يونية ١٩٩٣، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، ومؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، المعقود في القاهرة في نيسان/أبريل و٨ أيار/ مايو ١٩٩٥.

إذ تلاحظ الجمعية العامة مع القلق تزايد عدد النساء والفتيات من البلدان النامية ومن بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، اللائي يقعن ضحايا في أيدي المتاجرين، وإذ تدرك أن الصبية هم أيضًا من ضحايا مشكلة الاتجار، وإذ تؤكد الحاجة إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات المتضافرة والمطردة وطنيًّا وإقليميًّا ودوليًّا إزاء مستويات الاتجار بالنساء والفتيات المثيرة للفزع، وإذ تعترف بما تقوم به الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية من عمل مستمر لمكافحة الاتجار بالنساء والفتيات من خلال التثقيف الوقائي، ونشر المعلومات، وإجراء البحوث، وتوفير المأوى ووضع البرامج لتأهيل الناجيات من الاتجار وإعادة دمجهن في المجتمع، وإذ تشعر بقلق بالغ إزاء تزايد استخدام تكنولوجيات المعلومات الحديثة بشكل لا هوادة فيه في أغراض

البغاء واستغلال الأطفال في إنتاج المطبوعات الخليعة والولع الجنسي بالأطفال، والسياحة الجنسية، والاتجار بالنساء في الزواج، واقتناعًا منها بضرورة القضاء على جميع أشكال العنف الجنسي والاتجار بالجنس، بما في ذلك البغاء وغيره من أشكال استغلال الجنس لأغراض تجارية، واقتناعًا منها أيضًا بأن العنف الجنسي والاتجار بالجنس يشكلان انتهاكًا لحقوق الإنسان للمرأة والطفلة ويتنافيان مع كرامة الإنسان وقدره، وإذ تشدد على ضرورة أن تكفل الحكومات المعاملات الإنسانية الدنيا الموحدة للأشخاص المعرضين للاتجار بما يتسق ومعايير حقوق الإنسان، فإنها تحيط علمًا مع التقدير بتقرير الأمين العام عن الاتجار بالنساء والفتيات، وترحب بالجهود المبذولة وطنيًّا وإقليميًّا ودوليًّا لتنفيذ توصيات المؤتمر العالمي لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال للأغراض التجارية، وتطلب إلى الحكومات أن تتخذ المزيد من الإجراءات في هذا الشأن، وترحب أيضًا بالإجراءات التي تتخذها الحكومات لتنفيذ أحكام الاتجار بالنساء والفتيات الواردة في منهاج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، وإعلان وبرنامج عمل فيينا الذين اعتمدهما في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، وتطلب إلى الحكومات، خصوصا بلدان المنشأ، والمرور العابر والمقصد، وكذلك المنظمات الإقليمية والدولية، أن تتخذ، حسب الاقتضاء، إجراءات فورية لتنفيذ تلك الأحكام أو تعزيز الجهود المبذولة لتنفيذها من خلال النظر في التصديق على الاتفاقيات الدولية بشأن الاتجار بالأشخاص والرق وإنفاذها، واتخاذ التدابير الملائمة للتصدي للعوامل الجذرية، بما فيها العوامل الخارجية، التي تشجع الاتجار بالنساء والفتيات بغرض البغاء وغيره من أشكال استغلال الجنس للأغراض التجارية، والزواج بالإكراه، والسخرة، من أجل القضاء على الاتجار بالنساء، بما في ذلك عن طريق تعزيز التشريعات القائمة بغية توفير حماية أفضل لحقوق النساء والفتيات ومعاقبة الجناة من خلال التدابير الجنائية والمدنية، وزيادة التعاون والعمل المنسق من جانب جميع السلطات والمؤسسات المعنية بإنفاذ القوانين بغية القضاء على شبكات الاتجار الوطنية والإقليمية والدولية، وتخصيص الموارد لتقديم برامج شاملة لعلاج ضحايا الاتجار وتأهيلهم في المجتمع، بأساليب منها التدريب على العمل، والمساعدة القانونية، والرعاية الصحية السرية، واتخاذ تدابير للتعاون مع المنظمات غير الحكومية من أجل توفير الرعاية الاجتماعية والطبية والنفسية لضحايا الاتجار، ووضع برامج وسياسات تعليمية وتدريبية والنظر في سن تشريعات تستهدف منع استغلال الجنس لأغراض السياحة والاتجار، مع التركيز بصفة خاصة

على حماية الشابات والأطفال، وتطلب إلى الحكومات تجريم الاتجار بالنساء والفتيات بجميع أشكاله، وإدانة ومعاقبة جميع مرتكبي تلك الجرائم بمن فيهم الوسطاء، سواء كانت مرتكبة في بلدانهم أو في بلد أجنبي، مع ضمان عدم الإضرار بضحايا تلك الممارسات، ومعاقبة الأشخاص الموجودين في السلطة الذين يثبت أنهم مذنبون بالاعتداء جنسيًّا على ضحايا الاتجار الموجودات تحت وصايتهم، وتحث الحكومات المعنية على تقديم الدعم وتخصيص الموارد لبرامج تعزيز العمل الوقائي، وبصفة خاصة، التثقيف والحملات الموجهة لزيادة الوعي بالمسألة على الصعيدين الوطني والشعبي ولبرامج توفير المأوى والخطوط الهاتفية المخصصة لمساعدة الضحايا أو الضحايا المحتملات، وتشجع الحكومات على استحداث طرق للجمع المنتظم للبيانات وعلى الاستكمال المستمر للمعلومات المتعلقة بالاتجار بالنساء والفتيات، بما في ذلك تحليل أسلوب عمل عصابات الاتجار، وتحث الحكومات على تعزيز برامجها الوطنية لمكافحة الاتجار بالنساء والفتيات من خلال التعاون الثنائي والإقليمي والدولي المطرد، آخذة النُهُج المبتكرة وأفضل الممارسات في الاعتبار، وتدعو الحكومات، مرة أخرى، إلى أن تقوم، بدعم من الأمم المتحدة، بوضع دليل لتدريب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين والموظفين الطبيين والمسئولين القضائيين الذين يعالجون حالات النساء والفتيات اللاتي تعرضن للاتجار، آخذة في الاعتبار المواد والبحوث الحالية المتعلقة بالإرهاق الناجم عن الصدمات، وأساليب تقديم المشورة التي تراعي الفوارق بين الجنسين، بغية توعيتهم بالاحتياجات التي تنفردن بها الضحايا، وتدعو الحكومات والمجتمع المدني، ولا سيّما المنظمات غير الحكومية، إلى القيام بالقدر الذي يتماشى مع حرية التعبير بتعزيز الاستعمال المتسم بالمسؤولية لتكنولوجيات المعلومات الجديدة، وخاصة شبكة الإنترنت، لمنع الاتجار بالنساء والفتيات، وتدعو الدول الأطراف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل إلى تضمين التقارير الوطنية التي تقدمها إلى لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة وإلى لجنة حقوق الطفل على التوالي، معلومات وإحصاءات عن الاتجار بالنساء والفتيات، آخذة التوصيات العامة للجنة في الاعتبار، وتدعو لجنة حقوق الإنسان المعنية بالعنف ضد المرأة، وأسبابه ونتائجه، ولجنة حقوق الإنسان المعنية ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في إنتاج المطبوعات الخليعة، وكل من يعملون في نطاق أشكال الرق المعاصرة التابع للجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات التابعة للجنة حقوق الإنسان إلى مواصلة التصدي، كل في حدود

ولايته، لمشكلة الاتجار بالنساء والفتيات باعتبارها من الشواغل ذات الأولوية والتوصية في تقاريرهم، بتدابير لمكافحة تلك الظواهر، وتشجع اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين إلى مواصلة جهودها لمعالجة المسألة كجزء من إجراءات المتابعة المتكاملة للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، وقد تناولته دورات كثيرة ومعنية بشئون المرأة موضوع الاتجار بالنساء والفتيات في إطار المسائل الموضوعية المتعلقة بالعنف ضد المرأة وحقوق الإنسان للمرأة، وكذلك يدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة حقوق الإنسان في ١٩٩٨ بضرورة معالجة الاتجار بالنساء والفتيات عن طريق النظر إلى هذا الموضوع كل خمس سنوات لإعلان برنامج عمل ضمن الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كما طلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين تقريرًا عن تنفيذ هذا القرار، وخاصة تنفيذ الأحكام ذات الصلة بالاتجار بالنساء والفتيات من منهاج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة وإعلان وبرنامج عمل فيينا.»